وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية.

اعداد الطالب:
كمال بوجيل

اشراف الاستاذة:
ليلى لعجال

لجنة المناقشة

الأساتذة	الدرجة	الصفة
سمية بلعيد	أستاذ مساعد – أ –	رئيسا
ليلى لعجال	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
التهامي مباركي	أستاذ مساعد – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014/ 2015

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر و عرفان

الحمد لله الذي جعل لنا الأسماع و الأبصار و فضلنا على الخلق أجمعين وجعل لنا العقول وانعم علينا بالعلم والتعلم.

وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد و على اله و صحبه ومن اتبع هديه الى يوم الدين .

فبعون الله وحفظه تم انجاز هذا العمل و الذي نسأل الله أن يبارك لنا فيه وأن يجعله في ميزان الحسنات و أن ينتفع به كل طالب علم.

ويطيب لنا أن نشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل خاصة الاستاذة الفاضلة المشرفة

لعجال ليلى

و التي ساندتنا بنصائحها و توجيهاتها القيمة.

ولا أنسى أستاذتي رئيسا

سمية بلعيد

والاستاذ عضو لجنة المناقشة

مباركي التهامي

كما نتوجه بالشكر الى كافة اساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة المسار الدراسي على حد السوى، وكذا الأسرة الجامعية كافة.

كمال بوجيل

اهـــــــــــداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجــلال وجهك وعظـيم سلطانك

انه لا يسعني في هذا المقام أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

الذي يخفق له قلبي باستمرار ضياء قلبي ونور بصري

محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من قال فيهما الرحمان :"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا....."

الى أمي العزيزة و الغالية على قلبي حفظك الله ورعاك

الى أبي الحنون مثلي الأعلى وحبي الأغلى حفظك الله ورعاك

الى اخواني و أخواتي الكبير منهم و الصغير

كـــــــــــــم أحبكـــــــــــــــــــم"

الى صديقي "براهيم مناس".

الى صديقي "بشير بريك".

الى كل من يحبني.

كمال

الفهرس

المحتويات	الصفحة
المقدمة.	أ
الفصل الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية و الامريكية و التعاون الاستراتيجي.	
المبحث الأول: ماهية التعاون الاستراتيجي.	03
المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية و التعاون.	03
المطلب الثاني: مفهوم التعاون الاستراتيجي و أبعاده.	05
المطلب الثالث: مقاربات التعاون الاستراتيجي .	06
المبحث الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط.	09
المطلب الأول: الهدف الأمني .	10
المطلب الثاني: الهدف الاقتصادي التقني.	13
المطلب الثالث: الهدف العسكري.	16
المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.	17
المطلب الأول: المضمون السياسي.	19
المطلب الثاني: المضمون الاقتصادي.	20
المطلب الثالث: المضمون الأمني و العسكري.	21
الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.	
المبحث الأول نشأة و تطور العلاقات الأمريكية.	26
المطلب الأول: مرحلة التشكل و حدود النجاع الصهيوني.	26
المطلب الثاني: تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.	29
المطلب الثالث طبيعة العلاقة بين اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن.	33
المبحث الثاني: الدعم الأمريكي الإسرائيلي.	36
المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي الإسرائيلي.	36
المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي الأمريكي الإسرائيلي.	40
المطلب الثالث الدعم السياسي الأمريكي الإسرائيلي.	42

المبحث الثالث: دوافع و أسباب الدعم الأمريكي الإسرائيلي.	43
المطلب الأول: الدور الوظيفي لإسرائيل في خدمة المصالح الأمريكية.	43
المطلب الثاني: اللوبي الصهيونية كمحرك للسياسية الخارجية الأمريكية.	45
المطلب الثالث: المسيحية– الصهيونية كمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية.	48
الفصل الثالث أشكال التعاون الاستراتيجي في الشرق الأوسط.	
المبحث الأول: الشرق الأوسط الجديد و الكبير و التقاء المصالح الإسرائيلية الامريكية .	53
المطلب الأول: الشرق أوسطية في الفكر الأمريكي و الفكر الصهيوني.	53
المطلب الثاني: البوشية الأولى و مشروع الشرق الأوسط الجديد .	56
المطلب الثالث: اسرائيل و الشرق الأوسط الكبير الأمريكي .	59
المبحث الثاني: التعاون العسكري بين اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية.	61
المطلب الأول: دوافع اقامة العلاقات العسكرية الإسرائيلية الأمريكية.	61
المطلب الثاني: التعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي خلال الثمانينات.	64
المطلب الثالث: التعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي خلال التسعينات.	80
الخاتمة .	ح
قائمة المصادر و المراجع.	
الملاحق.	

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول:الاستراتيجية الإسرائيلية و الامريكية و التعاون الاستراتيجي

المبحث الأول: ماهية التعاون الاستراتيجي

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية و التعاون .

المطلب الثاني: مفهوم التعاون الاستراتيجي و أبعاده .

المطلب الثالث: مقاربات التعاون الاستراتيجي .

المبحث الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: الهدف الأمني .

المطلب الثاني: الهدف الاقتصادي التقني .

المطلب الثالث: الهدف العسكري.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط .

المطلب الأول: المضمون السياسي.

المطلب الثاني: . المضمون الاقتصادي

المطلب الثالث: المضمون الأمني و العسكري .

الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

المبحث الأول نشأة و تطور العلاقات الأمريكية.

المطلب الأول: مرحلة التشكل و حدود النجاع الصهيوني .

المطلب الثاني: تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

المطلب الثالث طبيعة العلاقة بين اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن.

المبحث الثاني: الدعم الأمريكي الإسرائيلي.

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي الإسرائيلي .

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي الأمريكي الإسرائيلي .

المطلب الثالث الدعم السياس الأمريكي الإسرائيلي .

المبحث الثالث: دوافع و أسباب الدعم الأمريكي الإسرائيلي.

المطلب الأول: الدور الوظيفي لإسرائيل في خدمة المصالح الأمريكية .

المطلب الثاني: اللوبي الصهيونية كمحرك للسياسية الخارجية الأمريكية.

المطلب الثالث: المسيحية– الصهيونية كمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية .

الفصل الثالث أشكال التعاون الاستراتيجي في الشرق الأوسط:

المبحث الأول: الشرق الأوسط الجديد و الكبير و التقاء المصالح الإسرائيلية الامريكية

. المطلب الأول: الشرق أوسطية في الفكر الأمريكي و الفكر الصهيوني.

المطلب الثاني: البوشية الأولى و مشروع الشرق الأوسط الجديد .

المطلب الثالث: اسرائيل و الشرق الأوسط الكبير الأمريكي .

المبحث الثاني: التعاون العسكري بين اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: دوافع اقامة العلاقات العسكرية الإسرائيلية الأمريكية .

المطلب الثاني: التعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي خلال الثمانينات.

المطلب الثالث: التعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي خلال الثمانينات .

الخاتمة .

مقدمة

مقدمـــــــــــــــــــة:

إذا كانت الإمبريالية الأوروبية القديمة . البريطانية والفرنسية . قد التزمت إخراج المشروع الصهيوني في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين إلى النور منذ حملة نابليون على مصر 1798 .1801 ، مرورا بوعد بلفور 1917 ، وصولا إلى الإعلان عن قيام الكيان الاستيطاني 1948 ، فإن الإمبريالية الأمريكية الجديدة التي راحت تسجل سبقا رأسماليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، التزمت ضمان التفوق الاستراتيجي لهذا الكيان في مجال القوة والقدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ، والسعي لتحقيق هدف الهيمنة على المنطقة الشرق أوسطية من خلال الدعم المادي والمعنوي لإسرائيل حتى تصبح قوة إقليمية تعمل بالوكالة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[1] ، وإسرائيل لا تسلم رقبتها لأحد حتى وإن كانت الولايات المتحدة ، وإنما هناك تعاون وتبادل للمنافع الاستراتيجية فإسرائيل تحافظ على الأمن القومي لأمريكا في الشرق الأوسط في حين تستفيد إسرائيل من قوة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم لخدمة مصالحها وضمان تفوقها على دول الشرق الأوسط .

والعلاقة هذه والموسومة بالتعاون تارة ، وبالتحالف الاستراتيجي تارة أخرى أو الشراكة المتبادلة لأبعد الحدود كل مفكر يصفها بمنظوره الفكري ، فهي علاقة ذات بعد ديني حضاريتجسدت في اختلاق كيان دخيل وهو دولة إسرائيل على الجسم الحضاري للعالم العربي_ الإسلامي، يربط بين الجانب المصلحي الوظيفي والجانب الديني اللاهوتي للحضارة الغربية ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في مساندة المشاريع الإسرائيلية ودعم منطق القوة لديها أولا ، ثم استعماري إمبريالي ثانيا ، وبعد اقتصادي ثالثا من خلال المشاريع الشرق أوسطية وتأمين الطاقة.

[1] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع ط1 2009 بيروت، ص 20.

- **أهمية الدراسة:**

- تكمن أهمية الدراسة في تحليل الاستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية في الشرق الأوسط ودوافع التعاون الاستراتيجي بينهما ، ومصالح كل منهما في أهمية التعاون والتحالف الذي عرف سخاءا قويا من لدن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تراعي جدلية القوة والضعف للأقوى الأمريكي . الصهيوني والأضعف العربي الإسلامي.
- تبرز الدراسة دور الدول العظمى في الحفاظ على مصالحها وتعظيمها، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مركز المال والنفوذ اليهودي وأحد أقطاب السياسة الدولية في فترة إنشاء الكيان الصهيوني وتوسعه، والقطب المهيمن على الساحة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

- **إشكالية الدراسة:**

إشكالية البحث تقوم على إبراز أهمية التعاون في خدمة المصالح القومية وتعظيمها ، وكيف أن الاستناد على قوى داعمة وممونه لكيان جديد ، كيف أصبح وزنه حتى في نظر القوة التي أوجدته، والتطرق إلى تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتبيان أهم القوى الإسرائيلية الداعمة، و التقاء المصالح في محورية الشرق الأوسط الاستراتيجي.

وتتمحور الإشكالية المركزية في التساؤل التالي:

كيف يساهم التعاون الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني في ضمان التفوق لإسرائيل في الشرق الأوسط؟

والأسئلة الفرعية لهذه الإشكالية تكون كالتالي :

ما المقصود بالتعاون الاستراتيجي؟ وما أهداف استراتيجية الدولتين في الشرق الأوسط؟

كيف تطورت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية وما المتحكم في هذا التطور ؟

ماهي أشكال التعاون الاستراتيجي في الشرق الأوسط ؟

- **مجالات الدراسة:**

- **المجال المكاني:** تمثل منطقة الشرق الأوسط المجال الجيوستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي ومجال للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لذلك التقى التعاون على المصالح بينهما في هذه المنطقة الرافضة لعقود من الزمن للهيمنة والاستعمار الحضاري.
- **المجال الزماني:** حددت بداية فترة الدراسة بسنة 1948 التي تمثل تأسيس "دولة إسرائيل" على أرض فلسطين ، أما عن نهاية فترة الدراسة فالمجال مفتوح لاستشراف المستقبل.
- **المجال الموضوعي:** تعالج الدراسة التعاون والشراكة لخدمة المصالح الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، والتحالف المقدس بين إسرائيل وأمريكا ، والعلاقة الترابطية ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية والحضارية وكيف أن هذا التعاون يسير نحو واقعية القوة والمصلحة القومية بدرجة أولى

- **فرضيات الدراسة:**

الفرضية العامة :

كلما ضمنت أمريكا تفوق إسرائيل الاستراتيجي وضمان أمنها، كان ذلك من أمن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

- **الفرضيات الجزئية:**

- يعتبر الشرق الأوسط محور التقاء الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية و هدف التعاون الاستراتيجي.
- كلما زاد الدعم الأمريكي لإسرائيل كلما تطورت العلاقات بينهما.
- منطق القوة العسكرية و التفوق الاستراتيجي هو عامل ثابت بين الولايات المتحدة و اسرائيل.

أهداف الدراسة:

1- الأهداف العلمية:

- تهدف الدراسة إلى جمع المعلومات الأساسية حول التعاون والتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الذي يكتنفه الغموض وأن اغلب الدراسات لا تتعرض لهذ التعاون والتحالف الذي سيطر على العالم بصفة عامة وعلى الشرق الأوسط بصفة خاصة .
- تقديم رؤية علمية أكاديمية لأبعاد التعاون الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني دوافعه وأسبابه ، أهدافه الاستراتيجية في الشرق الأوسط وكذلك إحالة الفرصة لمن يأتي مستقبلا ويزيد على هذه الدراسة الشيقة التي تعالج إشكالية إسرائيل الأمريكية وأمريكا الإسرائيلية .

- تدخل الدراسة ضمن إتمام متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات استراتيجية

2- الأهداف العملية:

- إعطاء إيعاز للمختصين في المجال الاستراتيجي والأمني لدراسة هذه الظاهرة التعاونية والتشاركية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيجاد صيغ نظرية ومقاربات علمية لدراسة التعاون الصهيونـ أمريكي.
- تمثل هذه الدراسة مساهمة متواضعة في إثراء المكتبة السياسية بموضوع بعيدا عن التكرار ألا وهو التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل وأمريكا فأغلب الدراسات تتناول كل باستراتيجية دولة على حدة وتتعمد التكرار في العناوين كموضوع الصراع العربي الإسرائيلي الذي كتب عنه الكثير .
- كذلك هاته الدراسة تعطي بعد نظر للعقل الاستراتيجي العربي والإسلامي ، لكي يعرف مكامن ضعفه ويتهيأ للمشاريع التي تهدد أمنه القومي ويبتعد عن العاطفة والحكم المسبق لكي يعمل ويواجه بنفس الاستراتيجيات أو أكثر أو على الأقل يكون عالما بأخطارها المحدقة على الأمة.

منهج الدراسة وأسلوب جمع البيانات:

- تستخدم هذه الدراسة بالأساس منهج **دراسة الحالة** لما يتطلب الموضوع من دراسة معمقة للتعاون الاستراتيجي الإسرائيلي .

- بالإضافة لمنهج التاريخي نضرا للتطرق الى تاريخ العلاقات و تطورها و المحطات التاريخية للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل.

- كما تستخدم الدراسة **تقنية** الاحصائيات لتبيان مدى التعاون بين البلدين.

- وتعتمد الدراسة على **التوثيق** كأسلوب لجمع البيانات والشواهد المختلفة من خلال الاستناد إلى البيانات الثانوية، المحتوة في ثنايا الوثائق المتنوعة كالكتب والمقالات والقواميس والموسوعات ومواقع الانترنت.

الفصل الأول

الاستراتيجية الإسرائيلية و الأمريكية و التعاون الاستراتيجي

لكل دولة استراتيجيتها الخاصة بها ، لضمان أمنها واستمرار بقائها في عالم تسوده الفوضى والبقاء للأقوى ، لذلك وجب على كل كيان سياسي أو وحدة دولية التحرك لخدمة مصالحها الخاصة بها، داخليا في الدرجة الأولى، وخارجيا في إطار علاقات دولية تعاونية لكي لا تكون في عزلة مهمشة حتى تنهشها النسور، والاستراتيجية كانت تقتصر على الجانب العسكري في السابق ، لكن مع أواخر القرن العشرين توسعت باتساع التهديدات الأمنية أو التكنولوجيا التي وصلت إل حد الإعجاز أين وقف العقل برهة في حيرة من أمره ، فحتى القوة توسعت وتبدلت مفاهيمها من الصلبة إلى الخشنة فالذكية، وهكذا أصبحت الاستراتيجية ذات أهداف وأبعاد اقتصادية وعسكرية أمنية وسياسية وثقافية حضارية... وعندما تلتقي مصالح دولتين في جانب نفعي لكليهما تكون هناك بوادر تعاون استراتيجي مؤقت أو دائم إذا كانت المصلحة مصيرية وذات أبعاد أمنية .

وفي هدا الفصل سنتعرض لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والاستراتيجية الإسرائيلية ومفهوم التعاون الاستراتيجي والمقاربات التي تكون مدخلا إلى التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دون أن ننسى النقطة المحورية التي تلتقي فيها الاستراتيجيات لكلا الدولتين وهي منطقة الشرق الأوسط

وفي هذا الفصل سنحاول الإحاطة بالمباحث التالية :

- ماهية التعاون الاستراتيجي
- الاستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط
- الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: ماهية التعاون الاستراتيجي

التعاون الاستراتيجي يتكون من كلمتين يجب تبيان مفهوم كل كلمة على حدى ، ثم استنتاج تعريف إجرائي ومحاولة إيجاد مفاهيم مشابهة ، ثم التعرض لأبرز المقاربات التي تفسر التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية والتعاون

أولا مفهوم الاستراتيجية:

يعد مصطلح الاستراتيجية من المصطلحات الحديثة نسبيا ولكن جذوره التاريخية تعود إل حقبة زمنية بعيدة ، إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذين أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري ، وقد أصبح معروفا لمدة طويلة من الزمن أن الاستراتيجية تعرف على أنها : فن كبار القادة العسكريون أو فن الأشياء العامة.

لكن استعمال المصطلح لم يقتصر على الإغريق فحسب بل تعداهم إلى الشعوب التي عرفت القتال والحروب بصيغة أو بأخرى أو على مستوى معين، وقد تطور هذا المفهوم ليعبر عن تطور قوانين الحرب وأشكالها ، وقد عبرت الدراسات التي أجراها العسكريون والسياسيون في عصر النهضة في أوروبا عن الاستراتيجية حتى خرجت عن إطارها العسكري الضيق لتشمل الحياة السياسية وكافة مجالات الدولة حيث كان فن قيادة القوات العسكرية وتنظيمها والإعداد للحرب هو المعنى الذي ينسجم مع مفهوم الاستراتيجية في العصور القديمة والوسطى إلى حد كبير، إذ يعد ميكافيلي من الاستراتيجيين الذين وضعوا الأسس العريضة للدراسات الاستراتيجية التقليدية عندما ربط بين السياسة والحرب كون الحرب إحدى وسائل الدولة في تحقيق أهدافها السياسية[2].

1 هارت ليدل، **الاستراتيجية و تاريخها في العالم** (بيروت: منشورات دار الطليعة ، 1967) ص. ص 397، 399.

ثم أخذت الدراسات شكلها الفلسفي بعد ذلك في كتابات كلاوزفيتز 1831\1870 الذي عرف الاستراتيجية بأنها فن استخدام المعركة لتحقيق أهداف الحرب، ويعبر هذا التعريف عن سيطرة الطابع العسكري البحت على مفهوم الاستراتيجية في تلك المدة ، وقال أنه لفهم الاستراتيجية لابد من ربط العلاقة بين أطراف متعددة هي: الشعب ، والجيش ، والحكومة ، فالشعب هو منبع الموارد الأولية المادية والبشرية ، واقتصاده هو القاعدة التي يبنى عليها الجيش ، من حيث حجمه وتسليحه ، والقيادة هي التي تدير الحرب ، أما الحكومة فإنها تمثل السياسة.

ثم عبر ليدل هارت عن أول توسع في مفهوم الاستراتيجية حين أشار إلى أن معنى الاستراتيجية لا يتعلق باستخدام المعارك فقط، وقال إن للجانب السياسي تأثيرا على الاستراتيجية حيث هي من تحدد الهدف من الحرب ، وعبر ليدل هارت عن ذلك بقوله ليس للحكومة الحق في عرقلة عمل القائد العسكري في استخدام جهازه الحربي ، لكن من واجبها تحديد طبيعة مهمته بكل وضوح وقد عرف الاستراتيجية بأنها – فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة [3] .

إلا أن التوسع الحقيقي في مفهوم الاستراتيجية جاء مع كتابات الجنرال أندريه بوفر الذي أشار أن تعريف كلاوزفيتز وليدل هارت لمفهوم الاستراتيجية ضيق وذلك لتعلقها بالقوة العسكرية فقط ، وقال أن الاستراتيجية في رأيه هي فن استخدام القوة للوصول للأهداف السياسية ويقصد أندريه بوفر بالقوة هي القوة الشاملة للدولة ، حيث توسع مفهوم الحرب وظهر مفهوم الحرب الشاملة التي تخضع بشكل مباشر لإدارة الحكومة فظهرت الاستراتيجية الشاملة التي تقوم بتحديد المهام لاستراتيجيات فرعية أخرى ،سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية، وتأمين توافقها ، أي استخدام عناصر قوة الدولة كافة عبر الاستراتيجية الشاملة لتحقيق هدف السياسة أو الدولة .

[1] هارت ليدل، **المرجع السابق**، ص 400.

ثانيا مفهوم التعاون: وهو التقاء وجهات النظر أو صيغة تعاونية بين فرد أو مجموعة أفراد أو دولة أو مجموعة دول سواء بصفة ضمنية او تعاقدية قانونية مثل معاهدة التعاون و التعاون يأخذ أشكال عدة في ما بين الدول وقابل للتطور من سياسي الى اقتصادي و عسكري.....الخ.

المطلب الثاني: مفهوم التعاون الاستراتيجي وأبعاده :

العلاقات بين دولتين أو مجموعة من الدول تكون استراتيجية إذا توافرت فيها مجموعة من الأبعاد، أهمها:

–أن تكون علاقات رسمية علنية بين طرفين أو أكثر، فالتعاون والتفاهمات غير المعلنة لا ترقى إلى مستوى التعاون الاستراتيجي.

– أن تستهدف تحقيق أهداف محددة ذات أهمية للطرفين أو الأطراف المعنية.

–أ ن يحقق التعاون لأطرافه فائدة أكبر أو لا يمكن تحقيقها في حالة بقائهم فرادى غير متعاونين. وقد تكون هذه الفائدة متساوية لجميع الأطرافEquity ، وقد يستفيد أحد الأطراف أكثر من الآخرين Nonequity، إلا أنه حتما لابد أن يعود التعاون بالفائدة والنفع على جميع أطرافه.

–رغم شيوع ربط التعاون الاستراتيجي بالمجال العسكري، بل وقصر البعض الطابع الاستراتيجي[4] على التعاون العسكري فحسب، فإن المفهوم – في واقع الأمر – يتسع ليشمل أنماطا أخرى من التعاون، منها: التعاون التقني الذى يتضمن نقل التكنولوجيا، والتزويد بالخبراء والفنيين، وتدريب الكوادر الوطنية فى المجالات التنموية المختلفة، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وغيرها.

–يختلف التعاون الاستراتيجي في درجاته وقوته، ويعتبر التحالف الاستراتيجي Strategic Alliance هو أقوى صوره.

[1] هارت ليدل، **المرجع السابق**، ص408.

-إن التعاون لكى يكون استراتيجيا، لابد أن يتسم بالاستمرارية على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا، فالتفاهمات المرحلية أو الوقتية، والصفقات العارضة لا تعد تعاونا استراتيجيا مهما بلغت.

المطلب الثالث مقاربات التعاون الاستراتيجي:

تدخل المصلحة القومية و نضريه القوة كاطار لمقاربات التعاون الاستراتيجي خاصة في حالة التعاون الأمريكي الإسرائيلي

- **مفهوم المصلحة القومية National Interest**

تمثل المصلحة القومية، من بين المفاهيم التي تناولها هذا الكتاب، المفهوم الأكثر غموضاً وبالتالي الأسهل استعمالاً واستغلالاً، لا سيما من قبل رجال السياسة. فالادعاء بأن المصلحة القومية تقتضي اتباع سياسة خارجية معينة يضفي درجة من السلطة والشرعية على هذه السياسة. وعلى الرغم من أن المفهوم قد استرعى انتباه عدد وافر من العلماء بُعيد الحرب العالمية الثانية، لا سيما في الولايات المتحدة، فقد تغير الحال اليوم.

ولكن، لا يمكن طرح هذا المفهوم جانباً بصفته مجرد مفهوم خطابي[5]. فمن دون تكوين فكرة مقبولة عن المصلحة القومية، لن يحظى هؤلاء المدعوون إلى تقييم أداء قادتهم بمعيار يساعدهم على تأدية مهمتهم. ويتم استخدام هذا المفهوم عادة بطريقتين مترابطتين. فمن جهة، تنطوي كلمة «مصلحة »، من خلال بعض معايير التبرير، على حاجة بلغت مكانة تخولها حق المطالبة بما هو لصالح الدولة. ومن جهة أخرى، يُستخدم تعبير «المصلحة القومية » أيضاً لوصف سياسات معينة ومساندتها. وتكمن المشكلة في كيفية تحديد المعيار القادر على إقامة تقابل بين مبدأ المصلحة القومية وأنواع السياسات التي تساهم في ارتقائه.

وبعبارات ذات طابع رسمي، يمكن للمرء أن يحدد صفتين تتمتع بهما هذه السياسات.

[1] هارت ليدل، **المرجع السابق**، ص 412.

الصفة الأولى هي «الشمولية » التي يتعين بموجبها على السياسات أن تنظر إلى البلد باعتباره وحدة كاملة، أو على الأقل، يتعين على مجموعة جزئية جوهرية من أعضائه أن تسمو فوق مصالح محددة تتعلق بمجموعات معينة. وفي المقابل، تمثل صفة «الحصرية » الصفة الثانية. وتعني أن المصالح القومية لا تتضمن بالضرورة مصالح مجموعات خارج حدود الدولة على الرغم من أنها قد تفعل. ونظراً إلى هاتين الصفتين، أي معيار يربط المفهوم بسياسات معينة؟ من يتعاطون مع هذه المسألة يفعلون ذلك عن طريق سبيل واحد من ثلاثة سبل.

أولاً، يمكن للمرء أن يعادل ببساطة المصالح القومية بسياسات من هم رسمياً مسؤولين عن السياسة الخارجية. المصلحة القومية هي ما يحدده صانعو القرار الذين يتبوأون أعلى المراكز الحكومية. فهم خير من يحكم في سياسة التبادل المتنوعة، وبالتالي، يحدد من يملكون السلطة

388 مركز الخليج للأبحاث

المصلحة القومية

والخبرة الملائمتين بتجرد ماهية المصلحة القومية ويدافعون عنها نيابة عن البلاد بأكملها .تكمن مشكلة هذه المقاربة النخبوية في أنها لا تساعد على التمييز بين سياسة خارجية نافعة وأخرى ضارة. فوفقاً لهذه الحجة، لن تستطيع الحكومة التصرف بما يتنافى والمصلحة القومية مادامت تسعى إلى تحقيق ما تعتبره غايات مجتمعية عامة وذلك لمدة كافية من الزمن. أما المقاربة الثانية ذات الصلة الوثيقة بمدرسة الفكر الواقعية، فترى المصلحة القومية بمنظار بعض الافتراضات الأساسية حول طبيعة العلاقات الدولية وحوافز الدول. وهي تشمل الفكرة القائلة إن الفوضى تضع الأمن على رأس قائمة اهتمامات الدول على صعيد السياسة الخارجية، وبالتالي، يتطلب الأمن اكتساب السلطة وإدارتها إدارة عاقلة)لا يمكن فصلها تماماً عن القوة العسكرية[6]، ولا يمكن سوى لسياسات تعمل من هذا المنطلق أن تخدم المصلحة

[1] هارت ليدل، **المرجع السابق**، ص 425.

القومية. وبالطبع، تتوقف هذه المقاربة على حقيقة الافتراضات الكامنة. ومع المجازفة بتبسيط مفرط لحوار في غاية التعقيد، تتضمن هذه المقاربة مشكلتين على الأقل. الأولى، تعاني هذه المقاربة في أكثر الأحيان من الحشو. فغالباً ما عُرفت المصلحة بمعنى قوة، والقوة بمعنى مصلحة. فلا فائدة من القول إنه يتعين على الدول السعي خلف القوة لأنها تسعى خلف القوة! والثانية، ثمة توتر شديد بين الإرادة الحرة والحتمية في المقاربة الواقعية. فإذا كان الصراع على القوة يحدد مسار العلاقات الدولية، ليس من الضروري إذاً حث القادة على الالتزام بالمصلحة القومية كما يحددها مؤيدو الواقعية. وإذا كان هذا الحث ضرورياً، فلا يمكن أن يؤتى على ذكر قيود الفوضى المزعومة بصفتها أساساً لتحديد هوية المصلحة القومية. وعلى عكس ما سبق تماماً، تقترح مقاربة ثالثة للمصلحة القومية أن ماهية هذه الأخيرة تحددها مبادئ العملية السياسية التي تحظى بقيمة معيارية مستقلة هي مبادئ العملية ا لديمقراطية. وبتعبير آخر، يمكن تحديد ماهية المصلحة القومية حين تتحول إلى تعبير عن فضيلات الأمة يمكن إثباته. وانطلاقاً من الافتراض القائل إنه لا يمكن لمراقب خارجي التعبير عن مصالح الدولة تعبيراً يفوق تعبير معايير الدولة في دقته، يمكن القول إن هذه المقاربة تقوض وجهتي النظر النخبوية والواقعية. في غياب جملة الأحكام الديمقراطية المع عنها حول هذه المسألة، لا يمكن التقاط الخيط الذي يصل السياسة الخارجية بالمصلحة القومية. لا يعني هذا أن البلدان غير الديمقراطية تفتقر إلى المصلحة القومية، لكن لا يمكننا أن نعلم ماهيتها طالما أن الإجراءات الديمقراطية لم تأت على تحديدها[7].

- **نظرية القوة:** هي النظرية التي تبحث في تفسير السلوك الدولي من خلال الدافع الى الحصول على القوة وتحريكها باتجاه التأثير في الاخرين، وصولا اله الأهداف النهائية التي تحدده الدولة الى نفسها بإضافة الى دوافع طبيعة التي تتحكم فيها نزعات غريزية كاملة، وهي نزعات القوة و الرغبة

[7]هارت ليدل، **المرجع السابق**، ص 430.

في اخضاع الأخرين و التسلط عليهم كالنوع من السلوك الهادف الى اثبات الذات و نويل المقدرة على البقاء و الاستقرار.

المبحث الثاني : الاستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط

إن السياسة القومية لأية دولة وما ينبثق عنها من نظريات واستراتيجيات في شتى المجالات ، إنما تتأثر بأهدافها القومية ومشاكلها الأساسية ، التي تسعى لتحقيقها، تأمينا لأمنها القومي، والفكر الاستراتيجي الصهيوني، بوصفه فكرا شموليا في أبعاده، عدوانيا في جوهره، يتعامل مع الزمان والمكان والمحيط الدولي بصبر وتخطيط بعيد المدى ، يتكون بالأساس من مجموعة متشابكة من المقومات والمفاهيم والعناصر والأغراض التي سيطرت دائما على عقيدة وأمن إسرائيل، بحيث كانت إسرائيل تتعامل مع ذلك المقوم أو المفهوم أو العنصر أو الغرض دون غيره على وفق الشروط والعوامل السائدة ، وذلك من أجل تحقيق الغاية الصهيونية والقائمة على تحقيق ما يسمى عودة أرض إسرائيل إلى شعب إسرائيل ضمن إطار المفهوم التاريخي لأرض إسرائيل ،الذي يستند أساسا إلى ما جاء في التلمود* الذي يعد الموجه الفكري والعقيدي لإسرائيل ، وقد بدأت المرحلة الأولى لتحقيق الغاية الصهيونية ، ببث الدعوة وتشجيع العودة إلى صهيون ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مخطط مرسوم ومنظم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وذلك حينما عقد في مدينة بازل بسويسرا المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 برئاسة الصحفي (تيودور هرتزل) بهدف إعادة إنشاء ما يسمى بالوطن القومي اليهودي في فلسطين واستمرت المخططات والمرامي الاستعمارية حتى تمكن الصهاينة من تحقيق حلمهم الأول ، وذلك من خلال إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 ماي 1948 .

إلا ذلك الإعلان لم يكن نهاية الحلم الصهيوني[8] ، بل البداية لأهم مراحل المخطط الصهيوني والأكثر حسما، حيث نشأت إسرائيل ككيان صغير وسط بيئة عربية معادية للاحتلال والاستعمار ، وقد عبر عن ذلك(موشي ديان) في حديثه مع طلبة الجامعة العبرية في عام 1968 بقوله في عام 1948 حصلنا على الدولة وحققنا الاستقلال السياسي وكان هذا بمثابة الروح ، أما الجسد الذي ألبس لهذه الروح من الحدود والمناطق فكان يجب ـ من ناحية الكم ـ أن يكون بالقدر اللازم للاحتفاظ بهذه الروح.... ومن أجل تحقيق هدف الصهيونية النهائي ، عمل الزعماء والقادة الإسرائيليون إلى وضع استراتيجية عليا ، تسعى من خلالها إلى العمل لتحقيق غايتهم عبر وسائطهم المختلفة ، وبالرغم من كون الاستراتيجية العليا لإسرائيل تعد من أدق الأسرار لديها ، إلا أن الكتابات المتناثرة ، وخطب الزعماء والقيادات ومذكراتهم ، والوثائق المتسربة لأغراض شتى ، وحرك إسرائيل اليومية وما يعلن عنها كلها سهلت للباحثين التعرف على أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية بشكل أو بأخر ومن أهم هذه الأهداف :

المطلب الأول: الهدف الأمني:

تعد العقيدة الأمنية الإسرائيلية الأساس في الفكر الاستراتيجي الصهيوني والقضية المركزية للوجود الإسرائيلي ، وذلك لإدراك صناع القرار الإسرائيلي ، أن الصراع مع المسلمين ، والعرب خاصة ، هو صراع دائم نتيجة احتلالهم لأرض عربية مقدسة ، حيث أشار(بن غوريون) في خطابه الذي ألقاه في الكنيست لعام 1955 تأخذ قضية الأمن موضعا رئيسيا في أفكارنا ، ولا توجد قضية مشابهة لهذه القضية في أية دولة أخرى ، لأن الأمر في لإسرائيل ليست قضية حماية استقلالنا أو أراضينا أو حدودنا أو سيادتنا فحسب ، إنما هي قضية البقاء على قيد الحياة ، من الناحية الفيزيائية ... لا يمكننا أن نغمض أعيننا أمام الحقيقة بأن أعدائنا لا يهددون فقط استقلالنا ن بل يهددون عن كثب استمرار بقائنا الفيزيائي، هذا هو المعنى الرهيب لمشكلة أمننا. إلا أن ذلك لا يعني أن مفهوم الأمن الإسرائيلي هو مفهوم جامد،

[1] فهمي عبد القادر، **واقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص. 67.

بل مفهوم يواكب السياسة التي تتبناها إسرائيل هذا من جهة ، ويتغير بتغير الظروف المحيطة به من جهة أخرى. حيث صرح(بن غوريون) إن أخطر عدو لأمن إسرائيل هو الجمود الفكري لدى المسؤولين عن الأمن وهذه المرونة في الأمن الإسرائيلي ، يمكن ملاحظتها بعد عام 1950 ، حيث فرق القائمون على تخطيط الدفاع الإسرائيلي آنذاك ما بين الأمن الراهن والأمن الأساسي.

ثم بعد ذلك أدخلت في عام 1956 نظرية الردع في العقيدة العسكرية الإسرائيلية واستمرت النظرية طاغية على الفكر الإسرائيلي حتى ما بعد عدوان 1967 ، حيث أدخلت بعد ذلك على العقيدة العسكرية الإسرائيلية نظرية الحدود الآمنة ، وقد فسر (أبا أيبان) وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك الأهمية الاستراتيجية (للحدود الآمنة) بأنها تلك التي يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى الحرب الوقائية ، وبعد حرب 1973 تبنت العقيدة العسكرية الإسرائيلية مفهوم (الاستراتيجية الهجومية الأساسية) ، إلا أن نظرية الحدود الآمنة بقيت مسيطرة على العقيدة العسكرية الإسرائيلية ، وقد بين أهمية (الحدود الآمنة) بعد حرب 1973 (إيغال ألون) بقوله أن الحجة القائلة بأن الحرب الحديثة القائمة على الصواريخ والطائرات النفاثة والمدفعية بعيدة المدى تلغي أهمية الحدود والمواقع الاستراتيجية هي حجة ساقطة ...فعلى العكس تماما ، أن هذه التطورات في الحرب الحديثة تؤكد أهمية العوائق الأرضية والعمق الاستراتيجي من أي وقت مضى... ويمكن ملاحظة مدى مرونة (الحدود الآمنة) التي ينادي بها القادة الصهاينة ، حيث تتحدد حدودهم (الآمنة) من وجهة نظرهم[9] ، بحسب مقتضيات الأمن الإسرائيلي ، وهذا يمكن لقادة الصهاينة من إعطاء الأمن الإسرائيلي مضمون جغرافي ـ عسكري ، أي الربط بين الأمن الإسرائيلي والسيطرة على الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية لها . وقد صرح (ايغال الون):

إن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على رسم حدود إسرائيل هي :

1- . احتياجات إسرائيل الدفاعية

[1] فهمي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص، 70.

2- الادعاءات اليهودية التاريخية بالنسبة لفلسطين

3- الاحتمالات السياسية[10].

أما (ارييل شارون) فيرى أن التحول النوعي في الجيش الإسرائيلي ، أدى إلى الإنتقال لاسيما بعد عام 1981، إلى نظرية أمنية تستند إلى خطوط حمراء ترسمها إسرائيل ، فيما يتعلق بالقضايا السياسية والتسليحية والنووية الخاصة بالدول العربية ، عادا أي تجاوز لها سيكون مسوغ لبدء الحرب ، وقد تم تطبيق ذلك أثناء قصف المفاعل النووي العراقي المعد للأغراض السلمية في السابع من حزيران 1981إذن التوسع الإسرائيلي هو شرط البقاء كما هو شرط ضمان الأمن ، حيث أن الأمن ألإسرائيلي هو أساسا سياسة القوة ، وتحقيقها يتم عن طريق التوسع . وبهذا الصدد يرى (بنيامين نتنياهو) أن المسائل مثل الحدود والمناطق والعمق الاستراتيجي ذات أهمية مصيرية في الشرق الأوسط ، وأن سيطرة إسرائيل على مناطق ذات أهمية استراتيجية لها سوف لن تكون عائقا أمام السلام وإنما هي عائق أمام الحرب .

إذن تعد قضية الأمن الإسرائيلي القضية المركزية في العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية وهذا يتطلب ما يأتي:

1 ــ الهجرة:

يعد العامل الديمغرافي واحد من أهم المشكلات التي تواجه الأمن الإسرائيلي كما شكل في الوقت نفسه حلقة مركزية في سلسلة مخططاته المركزية الاستيطانية الهادفة إلى تمزيق وتفتيت الوطن العربي[11] عبر إضفائه الشرعية على اغتصابه فلسطين ، ولتشكل قاعدة انطلاق لاحتلال أجزاء أخرى من المنطقة ، وقد عبر عن ذلك (بن غوريون) قائلا إن ضمان وجود إسرائيل يأتي في المقام الأول على عاتق الشعب اليهودي وإن هذه المهمة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا سدت إسرائيل حاجتها الدائمة والمتزايدة لأعداد كبيرة من الناس.....الخ.

10

[1] فهمي عبد القادر، **مرجع السابق**، ص. 70.

إذن الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين تعتبر من الركائز الأساسية في المشروع الصهيوني ، بالرغم من العراقيل والصعوبات التي تواجهها داخل إسرائيل وخارجها ، لارتباطها بالأمن الإسرائيلي الذي هو في الأساس المشكلة الجوهرية التي تواجه إسرائيل.

2 ـ التفوق العسكري :

إن إعطاء الأولوية للأمن الإسرائيلي بوصفه الهدف الأساسي للاستراتيجية الإسرائيلية جعل صناع القرار والقادة الإسرائيليين يركزون على ضرورة بناء جيش قوي متطور ومجهز بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة تكنولوجيا .

المطلب الثاني : الهدف السياسي :

إن الاستراتيجية الإسرائيلية تعد القوة السياسية ، جزءا متمما لأهدافها العليا . وقد أشار لذلك (بنيامين نتنياهو)بقوله لقد ثبت في القرن العشرين ، أن القوة السياسية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية ، في المنازعات الدولية ،إذ سيمكنها ذلك من تحقيق أهداف عدة أهمها :

1 ـ التحالف مع الدول الكبرى ، والحصول على الشرعية :

إن إقامة إسرائيل ككيان في الأراضي العربية الفلسطينية ، قد حصل نتيجة تآمر دولي أسهمت فيه دول استعمارية كبرى ، وكانت لبريطانيا الدور الأساس في إنشاء هذا الكيان ومنذ ذلك الوقت أدرك مخططو السياسة الإسرائيلية وقادتها أن ضمان أمن إسرائيل وبقائها وسط بيئة معادية لها ، لا يتأتى إلا من خلال استثمار الموقف الدولي لصالحهم ، والاستفادة من تكالب وتصارع القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية. يقول(شمعون بيريس) أنه من المستحيل التفكير فقط في الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجري في الأماكن البعيدة ...علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة، بينما يشير (بنيامين نتنياهو) إلى أنه دون عمل يهودي لا يمكن ترسيخ الدولة ،ولكن دون دعم سياسي دولي ، سيكون من الصعب الحفاظ على مكاسبها .ولذا عملت إسرائيل

قبل و\أو بعد إنشاء كيانهم المغتصب في الأراضي العربية الفلسطينية ، على زيادة علاقاتها مع الدول الكبرى والأمم المتحدة والرأي العام العالمي ، فمن مصلحتنا كسب الرأي العام في العالم كله ليقف إلى جانبنا ، وقد نجحت السياسة الإسرائيلية في كسب الدول الكبرى ، وبرزت تلك العلاقة بصورة أكثر وضوحا في الحروب العربية ـ الإسرائيلية في 1956 و 1967 و1973 .إذ بالرغم من معارضة بعض الدول لسياسة إسرائيل تجاه العرب والفلسطينيين ، وصدور قرارات من مجلس الأمن تدين الإرهاب الصهيوني ، إلا أن مجلس الأمن الدولي لم يقر بأي إجراء لإجبار إسرائيل للمثول للقرارات الدولية الصادرة بحقها.

إلا أن تلك العلاقة بين إسرائيل والدول الكبرى الصديقة لها قد تتعثر في حال تعارض مصالح إسرائيل مع رغبات الدول الكبرى ، إذ أن إسرائيل ليست مستعدة للتضحية بأي هدف من أهدافها.

2 ـ تجزئة وتفتيت الدول العربية :

عملت إسرائيل منذ وجودها ككيان سياسي ، إلى إتباع سياسة ترمي إلى تفتيت الكيانات السياسية والاجتماعية ، وتدمير البنى الأساسية للدول العربية ، من أجل تمزيقها وتشتيتها وإقامة دويلات طائفية وعرقية متناحرة فيما بينها . وقد صرح(بن غوريون) حينما سألته (غولدا مائير) عن أسباب قلقه عشية إعلان قيام إسرائيل من قبل الأمم المتحدة كيف لا يستبد بي القلق وأنا أرى دولة إسرائيل كنقطة صغيرة في محيط معاد يحيط بها من كل جانب .

هذا القلق جعل بن غوريون يستعين بمجموعة من الخبراء لتفتيت وتمزيق الدول العربية ، ومساعدة الجماعات الطائفية والعرقية إذ أن قوة إسرائيل تكمن في إضعاف قوة الجانب العربي .

ومنذ ذلك الوقت عملت إسرائيل على إضعاف الدول العربية وتجزئتها[12] ، من خلال إقامة حلف وتعاون مع أية طائفة أو جماعة تعادي الوحدة والقومية العربية ، هذا وقد عقدت إسرائيل العديد من الندوات والمؤتمرات من أجل تحقيق هدفها الاستراتيجي ، ومن أهم الندوات والمؤتمرات والمقالات المنشورة :

1ـ في نهاية السبعينات من القرن السابق ، أعد مركز الأبحاث السياسية بوزارة الخارجية الإسرائيلية مشروعا لتمزيق وتفتيت الدول العربية وخاصة الرئيسية منها مثل : العراق مصر سوريا الجزائر السعودية

2 ـ في 1982 نشرت مجلة إرشادات مخططا بقلم (اوديد بينون) بعنوان باستراتيجية إسرائيل في الثمانينات ، طالب فيها بتطبيق أفكار بن غوريون على الدول العربية من أجل تمزيقها وتفتيتها ، لضمان بقاء إسرائيل على المدى البعيد .

3ـ في عام 1985 صدر كتاب عن رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية بعنوان الأقليات والشرق الأوسط ، تناول تفاصيل المخطط الإسرائيلي ، والطرق الواجب إتباعها لتمزيق وتفتيت الوطن العربي.

4 ـ في عام 1988ً در كتاب ل (يحزقيل درور) بعنوان استراتيجية عظمى لإسرائيل ، حدد خلالها الأفكار والمبادئ والعناصر وعين الأساليب لتنفيذ مشروعه التفتيتي ، لتحييد القوى والقدرات العربية عن طري مبدأ فرق تسد .

5 ـ نظم مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا عام 1990 ندوة بعنوان تفتيت وتدمير المنطقة العربية ، وحضر الندوة كبار مفكري ومخططي السياسة الإسرائيلية ، وقد أشارت الندوة في بيانها الختامي على أهمية استغلال أزمة الخليج وتطوراتها لتفتيت وتدمير الدول العربية لكي لا تقوم لها أية قائمة بع ذلك .

6 ـ نظم مركز بارا يلان للأبحاث الاستراتيجية بالتعاون مع مركز الأبحاث السياسية بوزارة الخارجية الإسرائيلية في 20.05.1992 ندوة حول الموقف الإسرائيلي من الجماعات الأثنية والطائفية في منطقة

[1] فهمي عبد القادر، **مرجع السابق**، ص. 77.

الشرق والأوسط. وقد أشارت الندوة على ضرورة دعم الأقليات بالمال والسلاح واستغلال حرب الخليج الثانية 1991، لتنفيذ مخططها الرامي إلى جعل إسرائيل قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط .

من هذا الاستعراض لأبرز المؤتمرات والندوات والكتب الصهيونية يتبن لنا مدى الالتزام بمنطلقات (بن غوريون) الأساسية ، من أجل تجزئة الدول العربية وجعلها متناحرة لكي يسهل الاختراق والسيطرة .

3 ـ التسوية من منظور صهيوني :

التسوية التي تسعى إسرائيل إل تحقيقها ، هي التسوية المستندة إلى العنف ، وتتخذ إسرائيل هذه التسوية لا كهدف نهائي وإنما كاستراتيجية ووسيلة لتحقيق مراميها العدوانية ، وهذا ما نلمسه في الخطب والمؤتمرات بعد حروب 1956.1967.1973.1982 وأثناء الانتفاضة الفلسطينية لسنة 200 قال (أرييل شارون) هذا هو السلام الذي نريده ثم قال بعد أيام أنا لن أدخل مع باراك في الحكومة ولكني سأقف معه بكل قوة طالما أنه يقتل الفلسطينيين.

المطلب الثالث: الهدف الاقتصادي التقني:

الغرض الأساسي من التنمية والتقدم الاقتصادي الإسرائيلي، الحصول على الموارد الاقتصادية لتوجيهها إلى النواحي الأمنية، وتسعى القيادة الإسرائيلية من وراء إقامة قاعدة اقتصادية ـ تقنية متطورة إلى تحقيق أهداف عدة أهمها :

1 ـ القاعدة العسكرية في إسرائيل تعتبر الأداة الاستراتيجية العليا وتحتاج إلى قوة اقتصادية تدعم وتبقي إسرائيل قوية .

2 ـ سيعمل التقدم الاقتصادي ـ التقني على إنجاح الاستراتيجية الإسرائيلية في اختراق الجسد العربي ويعطي لإسرائيل القوة الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاديات العربية .

3 ـ يقول (نتنياهو) إن أكثر العناصر أثرا على الهجرة إلى إسرائيل هو الوضع الاقتصادي فيها. وإقامة قاعدة اقتصادية ـ تقنية سيكون ذا فائدة لاستيعاب الهجرات المتدفقة للأراضي الفلسطينية المحتلة.

4 ـ أن إقامة قاعدة اقتصادية متقدمة سيقلص من اعتمادها على المساعدات الأجنبية ، لا سيما الأمريكية ، وهكذا سيقلل تبعيتها للدول الغربية.

5 ـ أغلب الأراضي الفلسطينية المحتلة تقع في مناطق تفتقر إلى الموارد الطبيعية و الزراعية، حيث يقع نصفها تقريبا في صحراء النقب، وهذا ما جعل إسرائيل تعمل على تقوية قاعدتها الاقتصادية التقنية لتكون دولة قوية .

وهكذا يتبين أن إسرائيل تهدف من وراء الهدف الاقتصادي ـ التقني الحصول على مزايا اقتصادية عدة ، من أجل تحقيق أمنها ، أي أن الهدف الأساسي من وراء ذلك هو ذات بعد استراتيجي ـ أمني

إذن تستهدف الاستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية في الأساس ، العمل على ضرورة إيجاد علاقات تبادالية للأمن والسياسة والاقتصاد ، واتباع أسلوب تفاعلي ملائم يمزج بين هذه الأهداف ، من أجل تحقيق الأهداف الصهيونية العليا ، لا فقط بالمعنى الذي يستند على عقيدتهم العنصرية ، بل بالمعنى الذي يفرضه الواقع المعاصر أيضا، ومن الملاحظ أن المدة الزمنية لأبعاد وأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية تستهدف المدى البعيد ، مما يؤدي بالنتيجة إلى المدى القريب والمتوسط ، وإن منطق القوة هو الأساس في الفكر الاستراتيجي الإسرائيل سواء أكان ذلك في الجانب الأمني أو الجانب السياسي أو الجانب الاقتصادي .

المبحث الثالث : الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمريكية فإن القوة هي المبدأ الذي قامت عليها لتحقيق مصالحها في العالم منذ تخليها عن مبدأ مونرو عام 1823 ، الذي يقضي بعدم التورط وانتهاج سياسة العزلة ، وعلى إثر اندلاع الحرب الباردة تبلورت مجموعة من المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، فجاء الاهتمام الأمريكي بهذه

المنطقة الحيوية من أجل احتواء الاتحاد السوفييتي واستمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة[13] ، ودعم المواقف السياسية الإسرائيلية وحفظ أمنها وسيادتها وتفوقها الاستراتيجي على الجول العربية ، والحفاظ على الأسواق التجارية في الشرق الأوسط ، ثم ما لبثت أن تمسكت بنظرية القوة* التي تقول بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة ، وأن القوة يجب أن تكون حاضرة إذا أرادت الدولة ضمان ونجاح استراتيجيتها في الخارج ، وهنا تبلور مفهوم القوة عبر ما تناوله العديد من المفكرين للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية من أمثال : هانز مورغانثو ، ونيكولاس سبيكمان ، فريدريك شومان، لذلك أصبحت القوة هي أحد النقاط التي تحكم الاستراتيجية الأمريكية ، خاصة بعد إنهار الاتحاد السوفييتي عام 1991 حيث تأكدت صورة الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأولى في العالم .

إن توظيف نظرية القوة في الاستراتيجية الأمريكية[14] في الشرق الأوسط يقوم على السلوك الاستراتيجي الأمريكي الفعلي في هذه المنطقة ، والذي يمكن الوصول إليه من خلال ملامح الأهداف الأمريكية التي تسعى لتحقيقها في ضوء المصالح الحيوية لها في هذه المنطقة لما تتمتع بها من مميزات استراتيجية وقد بنيت الأهداف والمصالح الأمريكية ذات المضامين السياسية والاقتصادية والأمنية من خلا المؤسسات المسؤولة عن صنع الاستراتيجية الأمريكية وهي كالتالي : مؤسسة الرئيس ،الكونغرس ، مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع والمؤسسات الأمنية كوكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي ووكالة استخبارات الدفاع ثم دور وزارة الخارجية وأسلوب التنسيق بينهما هو ما يتيح تحقيق الأهداف بمرونة أكبر وتشمل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عددا من الجوانب التي تركزت في دوائر متداخلة ومكملة لبعضها ، بحث تجسدت في المضامين التالية:

---

[1] – جون مير شامير وستيفن والت، أمريكا المختطفة: **اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية**، تر: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2006)، ص. ص 15.14

[2]–علي قاسم عبد الحي ، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه حركة حماس**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2009)، ص. ص، 122، 125.

المطلب الأول : المضمون السياسي:

اتسمت سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط بالتردد واللامبالاة منذ قيامها حتى أوائل القرن العشرين ، فهي لم تهتم بها على اعتبا أن شؤون هذه المنطقة لا تعنيها كونها خاضعة للسيطرة البريطانية ، فضلا عن تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ مونرو 1823 ، وقد استمر هذا الفكر السياسي سائدا حتى إدلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 ، حيث ساندت الولايات المتحدة بريطانيا في الضغط على الدولة العثمانية ، إلا أن الأمر المهم حدث في عهد الرئيس الأمريكي ويلسون عندما وافق على مساندة الأهداف الصهيونية. ... ومع بلوغ العقد الثاني من القرن العشرين عملت الولايات المتحدة على تعميم نموذجها في الديمقراطية الليبرالية على دول العالم كافة ، وبعد انتهاء الحرب الباردة على دول منطقة الشرق الاوسط بعد أن أوجدت مكانا لهذه المنطقة ضمن أولويات استراتيجيتها التي تسعى لإنجازها ضمن التوجه العام لعالمية الاستراتيجية الأمريكية التي تفرض الهيمنة ،وبذلك دخلت الديمقراطية الليبرالية ضمن الاستراتيجية الأمريكية من خلال الدعوة إلى السلم وإنهاء الحروب وصيان الحريات والوقوف ضد الدكتاتوريات المتطرفة...وقد استخدمتا الاستراتيجية الأمريكية عدد من الأدوات لضمان تنفيذ نهجها الديمقراطي :

1 ـ **الوسائل السياسية والإعلامية** : وتشمل تصريحات الرؤساء والمسؤولين الأمريكيين الأخرين التي تدعم التحول الديمقراطي ، والتقارير التي تقدمها وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة الديمقراطية في دول العالم، وعناصر البعثات الدبلوماسية الأمريكية ممن لهم دراية في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي[15]، والمؤتمرات الدولية وهيئة الأمم المتحد ومنظماتها المتخصصة ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، بالإضافة لبعض الأفراد المستهدفين في الدول الاجنبية من وكالة المعلومات المدمجة بوزارة الخارجية الأمريكية والذين لديهم القدرة على تبني السياسات الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي.

[1] جون مير شامير وستيفن والت، **مرجع سابق**، ص، 28.

2 ـ الوسائل الاقتصادية : سياسة الربط بين التحول الديمقراطي والمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة ، العقوبات الاقتصادية من حظر على التجارة والاستثمارات ، أو الضغط من البنك الدولي . تملك الولايات المتحد الأمريكية سيطرة مطلقة على مقرراته . للمنح والقروض التي يقدمها للدول سواء كانت تنسجم أو لا تنسجم مع الدعوة للتحول الديمقراطي ...

3 ـ الوسائل العسكرية : وهي تلك النشاطات التي تؤديها المؤسسة العسكرية الأمريكية تجاه الدول التي لا تتفق مع الاستراتيجية الأمريكية في ضمان فرض الهيمنة عليها أو السير في ركاب تطبيق الديمقراطية الليبرالية...مثل المناورات العسكرية قصد التخويف ، أو الغزو العسكري المباشر كما حدث في العراق...

المطلب الثاني : المضمون الاقتصادي :

نظرت الولايات المتحدة للشرق الأوسط من خلال أهميته الكبيرة النابعة من وفرة الاحتياطات النفطية وتحديدا في الدول الخليجية الخمس الأولى في العالم على صعيد إنتاج النفط واحتياطاته ، حيث تسيطر هذه الدول على 40% من الإنتاج العالمي و30% من صادراته ، و65% من الاحتياطات المؤكدة على مستوى العالم ، كما نظرت إلى رخص كلف إنتاج المنطقة للطاقة وقرب الحقول فيها من موانئ التصدير وانفتاحها على الشركات الأجنبية ، مع وفرة ثلثي الاحتياط النفطي لعالمي .

فأصبح من مصلحة الولايات المتحدة تأمين منابع الطاقة وحماية مصالحها الحيوية وتأمين التدفق النفطي بشكل مستمر .

كما بات فرض الحماية على الشرق الأوسط هو هدف السياسة الخارجية الأمريكية وفقا لحسابات قامت عليها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، بالاستناد إلى ما لخصه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عام 1980 والذي عرف بمبدأ كارتر حيث عبر فيه بأن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وأن أي إعداء من هذا القبيل سيرد عليه بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية.

وبمعنى أخر فإن استعمالا القوة العسكرية في الخليج أصبح أمرا واردا استنادا إلى هذا المبدأ وذلك لمنع أية محاولات للتغلغل في الخليج ، بحيث أصبحت الولايات المتحدة ملزمة بموجبه بالتدخل عسكريا إذا لزم الأمر للحفاظ على استمرار تدفق النفط الخليجي إلى الأسواق العالمية ولأجل ذلك فإنها قد أنفقت مليارات الدولارات على إنشاء قوة مركزية للتدخل السريع ، ثم قامت هي بخلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص ، وإذكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواقها لتصريف الأسلحة التي تنتجها[16] ، ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية للدول النفطية من خلال التشجيع على التوسع في الإنفاق العسكري .

المطلب الثالث : المضمون الأمني والعسكري :

بدأت الإدارات الأمريكية تولي اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط ، ولغرض تحقيق ذلك تم إتباع باستراتيجية خاصة بالمنطقة وفقا لمراحل مميزه أهمها :

1 ـ **مرحلة بناء القوة الاقتصادية** : وهي المرحلة التي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بناء قوتها الاقتصادية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وقد تركزت سياستها على إقامة علاقات اقتصادية دولية ، فيما ركزت علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط على منطقة الخليج العربي من خلال الاهتمام بالجوانب الإنسانية من خلال إرسال البعثات الطبية ، مع البدا ببعض العلاقات الاقتصادية المتعلقة بالامتيازات النفطية ، وقد امتدت هذه المرحلة حتى اندلاع الحرب العالمية 2.

2 ـ **مرحلة الحرب العالمية الثانية** :تأكدت زعامتها السياسية وهيمنتها الاقتصادية في أعقاب تلك الحرب بعد أن أوجدت وضعا جديدا بمنطقة الشرق الأوسط لم يكن لبريطانيا الدور الوحيد فيها ، حيث تبنت الدفاع عن السعودية التي عدته من القضايا الحيوية ، ومع تصاعد الأهمية الاستراتيجية لمشيخات الخليج

[1] جون مير شامير وستيفن والت، **مرجع سابق**، ص، 28.

العربي التي أصبحت تحتل مكانة اقتصادية كبيرة ، بسبب النفط ،زادت الولايات المتحدة من تواجد شركاتها النفطية بالمنطقة مما أضعف النفوذ البريطاني فيها.

كم أن الشيء المهم الذي سمح للولايات المتحدة بالتغلغل اقتصاديا واستراتيجيا بمنطقة الخليج العربي جاء تحت غطاء التخوف من المد الشيوعي .

3 ـ مرحلة الاعتماد على القوى الإقليمية : جاءت هذه المرحلة في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين ، على إثر إعلان مبدأ نيكسون وشن الحرب الأمريكية ضد الفيتنام ، حيث أعلن نيكسون مجموعة مبادئ أكدت على فك ارتباط الولايات المتحدة بالمشكلات الدولية والاعتماد على القوى الإقليمية لتمارس دورا تكون بموجبه بمثابة الحارس للمصالح الأمريكية ن لأن ذلك الارتباط أحدث تخبطا اقتصاديا وسياسيا. ويفترض هذا المبدأ دعم الولايات المتحدة لدول إقليمية معينة عسكريا واقتصاديا بما يسمح لها لأداء الدور الأمريكي اللازم ، وكانت أنظار الولايات المتحدة تركز على السعودية وإيران لما لهما من مواقع استراتيجية يمكن بها خدمة المصالح الأمريكية .

فشلت الاستراتيجية التي تعمل بمبدأ نيكسون بسبب حرب 1973 والحظر النفطي ، فعمدت الولايات المتحدة إلى استراتيجية مغايرة تقوم على الردع والتطويق بدلا من التدخل المباشر ، مثل الوجود العسكري الأمريكي في بعض الدول الخليجية والتي نجحت في تطويقها.

4 ـمرحلة تكثيف الوجود العسكري في الخليج العربي :

بدأت هذه المرحلة مع مجيء جيمي كارتر إلى الحكم وقد حدثت في عصره عدة تحولات دولية مثل سقوط نظام الشاه، التدخل السوفييتي في أفغانستان لذا جاء مبدأ كارتر 24.01.1980 يوصي باستخدام القوة العسكرية في حالة الاعتداء على المصالح في الشرق الأوسط ، لكن التغير البارز في الاستراتيجية

الأمريكية[17] بمنطقة الشرق الأوسط حدث مع مجيء إدارة الرئيس جورج بوش الأب الذي عمل على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي ، عن طريق إقامة القواعد العسكرية .

وبعد انتهاء الحرب الباردة وما نجم عنها من تفكك الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في النظام العالمي الذي حينذاك وتمكنها من قيادة الحالف الدولي ضد العراق ، رأت الولايات المتحدة بأن سياسة توازن القوة التقليدية لم تعد تجني ثمارها في الشرق الأوسط ، بسبب قيام التهديدات والنزاعات في هذه المنطقة ، حيث أن تلك السياسة لم تمنع من قيام حربين في غضون سنوات قليلة ، رأت أن عليها إجراء التغيير في سياستها وقد عرف هذا التغيير بسياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق بعد ما اعتبرتهما- وخاصة العراق - بمثابة التهديد الذي يواجه المصالح لغربية في هذه المنطقة الحيوية ،لهذا تم وضع استراتيجية شاملة تقوم على خطوات فاعلة لتغيير النظام العراقي ، وهذا ما جرى تنفيذه في عهد إدارة الرئيس بوش الابن في أعقاب الإحلال الأمريكي للعراق في 2003.

إن المصالح الحيوية الأمريكية يرتبط ارتباطا وثيقا بالرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الأمريكي ، وبالتالي فهو يرتبط بالعقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي ، فمسألة أمن منطقة الخليج والشرق الأوسط وضمان أمن إسرائيل ودعم مكانتها المتفوقة على الدول العربية، كانت مدرجة ضمن المحاور الأساسية التي قامت مؤسسة الأمن القومي الأمريكي في دراستها وكان من نتاجها صياغته في وثيقة تحمل عنوان (استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية) التي صدرت في عام2002 .

[1] علي قاسم عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. ص153،154.

الفصل الثاني

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

توجد بين الدول ذات السيادة علاقة أو علاقات سياسية أو دبلوماسية ، أو اقتصادية ...ولكن العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من نوع خاص يختلف عن جميع العلاقات بين الدول إنها علاقة شراكة أو تحالف استراتيجي كما يصفها كل من البيت الأبيض والكونجرس أكثر منها علاقة عادية ، ولكنها علاقة أو شراكة معكوسة أي أن إسرائيل شريكة لأمريكا في كل شيء .

ولمعالجة هذا الفصل وجب علينا التطرق للمباحث التالية :

المبحث الأول: نشأة وتطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

المبحث الثاني : الدعم الأمريكي لإسرائيل.

المبحث الثالث :دوافع وأسباب الدعم الأمريكي لإسرائيل.

المبحث الأول: نشأة وتطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

المطلب الأول : مرحلة التشكل وحدود النجاح الصهيوني.

هناك إطاران أساسين لا بد من التعامل معهما عند معالجة موضوع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الأول هو المصالح الأمريكية في العالم العربي والثاني هو المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة وعلاقته بباقي الأجزاء المكونة للمجتمع والنظام الأمريكيين.

إن الوجود الأمريكي في الوطن العربي قديم ،لكن لم يكن لها سوى مصالح محدودة في المنطقة ، فطوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبا اقتصرت المصالح الأمريكية في الوطن العربي على تلك الناتجة عن وجود الإرساليات الدينية والمراكز الثقافية ، وبعض المصالح التجارية المحدودة حتى بدأت الاكتشافات النفطية تجذب الشركات الأمريكية للمشاركة في اقتسام الكعكة ، وكانت المنطقة تحت النفوذ الفرنسي الإنجليزي ولم تمثل أهمية حيوية للولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

وبانتقال مركز القوى العالمي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة ، انتقل الولاء الصهيوني للولايات المتحدة فقد أعلن بن غوريون أحد غلاة زعماء الحركة الصهيونية في مؤتمر بيلتمور في 09 ماي 1942 في نيويورك . إن اليهود لم يعد باستطاعتهم الاعتماد على الإدارة البريطانية في تسهيل إنشاء الوطن القومي في فلسطين يمكن القول أنه بتأييد الولايات المتحدة لتقسيم فلسطين واعترافها بإسرائيل بعد ذلك . اعتراف هاري ترومان بالدولة الإسرائيلية بعد11 دقيقة من وجودها2، فإن الجزء الأكبر من مرحلة تشكل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط كان قد تم قطعه[18].

[1] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، ط.1، 2007). ص، 44.

ونقطة التحول الكبيرة والهامة حدثت عندما نجحت الجماعات الصهيونية في اجتذاب الرئيس ترومان لتبني مطالبها في فلسطين، ويفسر الباحث الأمريكي فيليب بارام إيجابية ترومان . تجاه القضية الصهيونية بأنه كان لديه اعتقاد. منطقي . بأن فلسطين هي الملجأ الطبيعي لليهود و ويتحدث ترومان في يومياته عن الخلاف في وجهات النظر بين وبين إدارته بشأن فلسطين في الأسابيع القليلة التي سبقت إعلان قيام دولة إسرائيل فيقول + بخصوص الموقف من فلسطين فإن وزارة الدفاع كانت تتحدث دائما عن أمرين

الأول: هو عدم قدرة الولايات المتحدة إرسال قوات إلى هناك في حالة نشوب اضطرابات ، والثاني : هو الثروات النفطية في الشرق الأوسط ، وكان رأي وزير الدفاع فورستال دائما أنه من الخطر على مصالحنا النفطي في الشرق الأوسط ، أن نستثير عداء العرب لنا ،أما في وزارة الخارجية فإن المتخصصين في شؤون الشرق الأدنى وبدون إستثناء كانوا غير محبذين لفكرة إنشاء الدولة اليهودية على أساس أن تأييدنا لهذه الفكرة سيورثنا عداء العرب والذي سيؤدي بهم بدوره إلى دخول في المعسكر السوفياتي ،أما أنا . والكلام لا زال للرئيس ترومان . فلم أكن مقتنعا أبدا بآراء الدبلوماسيين هذه + .

لقد اعترف الرئيس ترومان في يومياته بأثر الضغوط الصهيونية في دفعه لتبني المطالب الصهيونية في فلسطين فكتب يقول |+ لقد قام اليهود الأمريكيون بممارسة ضغوط شديدة علي لدفعي لاستخدام إمكانات الولايات المتحدة لصالح الطموحات اليهودية في فلسطين +.

وهكذا وصلت الجماعات الصهيونية إلى أقصى طموحاتها بفوزها بتأييد الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني في الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدبلوماسي[19] ،مع هذا النجاح الصهيوني استمرت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ إنشاء إسرائيل وحتى النصف الأول من الستينات ، كانت تقوم على مبدأ تجنب العنف انطلاقا من تصور مؤداه أن الخطر الأساسي على المصالح الأمريكية في المنطقة يأتي من

[1] جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص، 50.

اشتعال العنف فيها ، خاصة بين العرب وإسرائيل وكانت تدفع إسرائيل لتقديم بعض التنازلات التي تصورت الو م أ أنها ضرورية لتهدئة العرب.

بدأ الوضع الدولي في أوائل الستينيات يتبلور لصالح إسرائيل وخصوصا في عهد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ، فقد كانت الو م أ متورطة في حرب الفيتنام ، وبحاجة للدعم الدولي لسياستها في ضوء دعم الصين الشعبية و الاتحاد السوفيتي لفيتنام ، وكان الرئيس الأمريكي بحاجة إلى التأييد الداخلي لسياسته في فتنام وخصوصا الجماعات اليهودية من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام الأمريكية.

فقد كان موقع إسرائيل في إطار السياسة والاستراتيجية الأمريكية في العالم العربي والشرق الأوسط ، يتزايد تدريجيا ، وكان هذا التزايد يتم على حساب العلاقات الأمريكية العربية ، ودعم من هذا الاتجاه وصول الرئيس جونسون إلى الحكم كما قلنا سابقا وبع أزمة اغتيال الرئيس كينيدي في العام 1963 وكان جونسون معروفا بتعاطفه مع إسرائيل منذ كان عضوا بمجلس الشيوخ ورئيسا للكتلة الديمقراطية فيه ،حيث حصلت إسرائيل ولأول مرة على صفقة أسلحة أمريكية ذات أهمية كبيرة ،وكان جونسون قد أبلغ ليفي أشكول أثناء زيارته للولايات المتحدة في منتصف العام 1964 إن الولايات المتحدة ستساند إسرائيل بقوة ، وإنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا تعرضت إسرائيل لأي هجوم ، كما أعلن ليفي أشكول في حزيران 1966 أنه تلقى تأكيدا بأن الولايات المتحدة ستحافظ على توازن القوى في الشرق الأوسط ، وأن ذلك يشكل ثورة في التفكير الأمريكي، وكان هذا التحول يمثل انتصارا للسياسة الإسرائيلية التي استهدفت منذ زمن بعيد اجتذاب الولايات المتحدة الأمريكية إلى دائرة موردي السلاح لإسرائيل ، وخاصة منذ حرب 1956 التي خرجت إسرائيل منها بدرس فحواه أن حصول إسرائيل على السلاح الأمريكي[20] هو أمر هام للغاية ليس فقط لأهميته العسكرية ولكن أيضا بسبب قيمته السياسية في الصراع ضد العرب .

[1] جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص، 51.

إن إسرائيل لم تكن اختيارا أمريكيا منذ اللحظة الأولى ، وإنما راح البديل الإسرائيلي يتطور تبعا لعملية رصدنا مراحلها ومنطقها ، فمنذ فترة مبكرة كانت هناك داخل الجماعات الأمريكية ذات النفوذ أصوات تنادي باتخاذ إسرائيل حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط[21] . ولكن هذه الأصوات كانت ضعيف في البداية ، والبديل الاستراتيجي الإسرائيلي لم يكن يتبلور ولم يلقى القبول والتأييد الأمريكي، إلا بعد النجاح الذي حققته إسرائيل في حربها ضد العرب، ووصول الرئيس جونسون كما أسلفنا ، وضغط اللوبي الصهيوني جعل الولايات المتحدة تختار البديل الإسرائيلي في الشرق الأوسط وتدعمه بقوة إلى يومنا هذا ولكي نفهم أكثر وجب علينا الطرق إلى مراحل تطر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التالية.

المطلب الثاني : تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية:

يمكن تقسيم تاريخ العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية خلال المرحلة السابقة إلى أربع فترات رئيسية:

1. الفترة الأولى: 1948 . 1973: خلال المرحلة الأولى من هذه الفترة اتسم تطور العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين ببطء مع إعلان قيام دولة إسرائيل واعتراف الولايات المتحدة بها، ثم أزمة السويس 1956، والتي أسفرت عن إدخال إسرائيل في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، من منطلق أن إسرائيل المعتدلة ليست عبئاً، ثم كشفت السنوات التالية للأزمة وحتى حرب 1967 عن تواتر التعاون الاستراتيجي بين البلدين وصولاً للمرحلة الثانية 1967 . 1973، والتي تميزت بصعود سريع في موقع إسرائيل لعدة اعتبارات أهمها إخفاق النظم المعادية للولايات المتحدة داخل المنطقة، وإخفاق هيبة ودور الاتحاد السوفييتي في المنطقة، لا سيما وأن التصور الأمريكي لإسرائيل يراها قادرة على ضرب الطرف العربي الموالي للسوفييت، بحيث يدرك العرب في النهاية عبث الحل العسكري، ويقبلون بالحل الدبلوماسي.

[1] جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص، 62.

ويلاحظ أن السياسة الأمريكية الفعلية قبل 1970 وحتى 1973، تجاه إسرائيل لم تختلف كثيراً حيث اتسمت في الحالتين بروح الجرأة في الهدف والمحافظة في الوسائل إلا أنها خاطرت بمصالحها مضطرة قبل عام 1970، ثم مختارة بعد هذا التاريخ ومراهنة على إسرائيل وحدها حيث[22] "عقد اتفاق عام 1971 لتزويد إسرائيل بالأسلحة بعيدة المدى لأول مرة وأصرت على أن شحنات السلاح الأمريكي لإسرائيل لن تتسم بالطابع الظرفي كما ارتفع حجم الاعتمادات العسكرية المخصصة لإسرائيل من 30 مليون دولار إلى 545 مليون دولار"، وعلى هذا كان من الطبيعي أن تمثل حرب 1973، هزة حقيقية للمذهب الاستراتيجي وللسياسة الأمريكية في المنطقة.

2. فترة استرداد الدور الاستراتيجي: لإسرائيل بعد حرب 73 التي امتدت حتى 81: منذ اندلاع حرب 1973 والنتائج العسكرية التي أسفرت عنها إلى غداة توقيع معاهدة السلام المصرية . الإسرائيلية عام 1979، انتقل وضع إسرائيل في السياسة الأمريكية من حد أقصى غير معقول إلى حد أدنى غير متوقع، ليعود الصعود تدريجياً دون أن يصل في نهاية الحقبة لمستواه الأصلي حيث أسفرت هذه الحرب عن زعزعة مكانة إسرائيل الاستراتيجية خلال الفترة 1973 . 1976. وأظهرت تبعيتها لأمريكا وهو ما هز أسس الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والقائمة على الحيلولة دون نشوب حرب عربية . إسرائيلية كبرى واستقطاب الشرق الأوسط بين القوى العظمى. أو الربط بين النزاع في المنطقة والنفط أكدت الحرب أن مستقبل الدولة الإسرائيلية المستند لقوة السلاح ينذر بالتشاؤم وعبرت سياسة كيسنجر الخطوة . خطوة عن هذا التصور الجديد لأوضاع المنطقة.

3. التحالف الاستراتيجي 1981 – 1992: تمثل هذه الفترة إحدى أهم مراحل تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والأكثر تعقيداً حيث لم تسر على خط واحد، ففي المرحلة الأولى منها 1981 . 1988 والتي

[1] جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص، 80.

استمرت فترة رئاسة ريغن شهدت العلاقات عودة لمذهب الرصيد الاستراتيجي كما عبرت عنه[23] "مذكرة التعاون لسنة 1981 والذي تعزز على مدار السنوات التالية 1983 . 1989 ورغم ما تخللها من خلافات والتباس وسوء فهم فقد استمر التأكيد على اعتبار إسرائيل رصيداً استراتيجياً ويساعد على ذلك التطورات الإقليمية والدولية وعلى رأسها انهيار حكم الشاه في إيران وفشل سياسة الانفراج والغزو السوفيتي لأفغانستان وضغوط اللوبي وجماعات المصالح، وتمزق الصف العربي، حيث تضافرت هذه العوامل لتحول دون إحداث أزمة في العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية نتيجة غزو الأخيرة لبنان 1982، وإنما جرى التأكيد على التعاون الاستراتيجي وفي إطار ذلك صدر القرار التوجيهي 111 وتطورت صيغ التعاون 1983 . 1989 في إطار ما وصف بالحرب الباردة التالية والتقارب السوري . السوفييتي" ورغم تغير السياق العام للعلاقات في ظل إدارة بوش 1988 . 1992 بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وانفجار حرب الخليج الثانية وانطلاق المفاوضات العربية . الإسرائيلية فإن ذلك لم يؤثر في مجمل الصيغة العامة للعلاقات على الرغم أنه قد بات واضحاً أن إسرائيل تشكل عبئاً على المصالح الأمريكية، وأنها على عكس ما يشاع عنها كعامل ضبط لصراعات المنطقة وصمام أمان لمواجهة خطر الأصولية الإسلامية.

4 . مرحلة تطابق المصالح 1990 . 2001: وهي المرحلة التي ابتدأت بوصول مرشح الديمقراطية بيل كلينتون للبيت الأبيض، واستمراره فيها، لفترتين متتالين وتمثل هذه الفترة القمة في مستوى العلاقات بين الطرفين، حيث شهدت الفترة الأولى عودة للصيغة الثانية المعبرة عن عمق التعاون الاستراتيجي الذي أخذ مناحٍ كثيرة من تطوير للأسلحة إلى مساهمة في مشاريع غزو الفضاء، لكن بالتوازي مع إحياء الصيغة هذه التي ارتقت بالعلاقات الاستراتيجية بين الطرفين إلى مستويات غير مسبوقة، فقد ظهر مبدأ توزيع الأعباء في إدارة الأزمات إثر انتهاء الحرب الباردة، فالولايات المتحدة الأمريكية ووفقاً لهذا المبدأ لم تعد

1 جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص، 88.

مستعدة لتحمل لوحدها أعباء وتكاليف إدارة الأزمات، وإن الشكل الذي تراه لذلك هو توزيع هذه الأعباء على ائتلاف أو تجمع من أطراف لها مصلحة في إدارة أزمة ما، وذلك لأسباب نتجت عن نهاية عصر الحرب الباردة والصراع الدولي، ومنها أيضاً إحجام الرأي العام عن تحمل مثل هذه الأعباء وضغوطه من أجل توجيه ما ينفق في الخارج على برامج في داخل بلاده، وكذلك الانقسام الذي بدأ يظهر داخل النخبة المؤثرة على القرار السياسي بالنسبة لموقفها من السياسة الخارجية وأعبائها.

وضمن هذا التوجه تلازمت مع عملية السلام التي انطلقت في مدريد عام 1991 فكرة البديل الاقتصادي، وهو ما يعني تحول العرب في ظل علاقات السلام إلى بديل عن الولايات المتحدة في دعم الكيان الاقتصادي لإسرائيل وصاحبت هذه الفكرة بدايات التحول الداخلي ضد المساعدات الخارجية كمبدأ عام يسري على جميع الدول المتلقية لها بما فيها إسرائيل والتفكير في الخفض التدريجي لهذه المساعدات إلى أن تتوقف في النهاية، فكانت التحركات للمشروع الشرق أوسطي والذي أفرز صيغة مؤتمر سنوي تحت اسم مؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي هدف إلى تأهيل إسرائيل للدخول كشريك اقتصادي مع دول المنطقة، وهذه المرحلة شهدت فتح الحدود والمكاتب التجارية مع العديد من دول المنطقة، لتعويض إسرائيل عن المساعدات الأمريكية الكبيرة وخلق البديل الاقتصادي لها في النهاية. وهو ما يفسر المدى الذي وصلت إليه إدارة كلينتون في تبني مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتحويلها لمبادرات سياسية ضاغطة على الطرف الفلسطيني والعربي لإنهاء الصراع في المنطقة تثبيتاً لتلك الاستراتيجية. والآن بعد تولي إدارة جمهورية جديدة بقيادة بوش الابن، هناك عودة ما لصيغة التحالف الاستراتيجي على نمط تلك الصيغ التي نشأت إبان الحرب الباردة، وعلى اعتبار أن إسرائيل تشكل رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأنها تمثل مصلحة قومية لا بالمعنى الاستراتيجي فحسب، وإنما باعتبارها رصيداً أخلاقياً ومعنوياً أيضاً. وإذا ما كان من المبكر منذ الآن تحديد ملامح شاملة للحقبة الجديدة في العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية، فإن بعض المؤشرات التي أشير

إليها علاوة على ما تعكسه ممارسة الإدارة الجديدة من انحياز مطلق، فقدت حتى الحيادية الشكلية التي حرصت عليها الإدارات السابقة.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في الظرف الراهن:

أثار البروفيسور إدوارد سعيد، وكعادته عندما يطرح أفكاراً جريئة، موجة من النقاش المعمق والحاد في آن واحد، حول طبيعة ومضمون العلاقة ما بين إسرائيل والولايات المتحدة في الظرف الراهن، طارحاً اجتهادات جديدة تتجاوز صورة ما كان قد تكوّن في الثقافة السياسية الفلسطينية، حول طبيعة هذه العلاقة. والدور الذي تلعبه إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة العربية على وجه الخصوص، وفي العالم بوجه عام.

إن أول ما توصف به العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية أنها علاقات متميزة وهي سمة أساسية تطبع بطابعها طرفي العلاقة وتمتد ليشمل تأثيرها على الجانب العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، وللوقوف على أسباب أو بمعنى آخر، خلفيات هذا التميز في العلاقات بين الطرفين سنعالج القضايا التالية، انطلاقاً من وجهات نظر سادت النخبة الاستراتيجية الحاكمة، وأثرت على مراكز القرار السياسي الاستراتيجي لكلا الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي ووجهات النظر هذه تمحورت في اتجاهين:[24]

الأول، عقلاني، ذرائعي: يركز على إسرائيل باعتبارها رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية.

الثاني، يراها مجرد عبء ويحاول الحد من خسائر هذه العلاقة الخاصة على المصالح الأمريكية.

[1]- ا لمسيري عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 5أج (القاهرة: دار الشروق، ج.3، 2004).ص، ص، 20،24.

مذهب الرصيد الاستراتيجي:

يمتلك أنصار هذا المذهب تصوراً ضمنياً لسلّم الخدمات المنسوبة لإسرائيل، يبدأ من أدناه وصولاً لأكثرها أهمية، بدءاً من الموقع الجغرافي، الذي يخدم الوجود الأمريكي في المنطقة، والبنية التحتية والقدرات اللوجستية التي تميز إسرائيل عن بقية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، علاوة على القدرة الدفاعية التي تدعم المصالح الأمريكية[25] من خلال حماية استقراراً لمنطقة، وإمكانيات البحث والتطوير والاستخبارات. بحيث تقدم إسرائيل فرصة مواتية لاختبار منظومات السلاح الأمريكي، بما يوفر 2% من موازنة الدفاع الأمريكية هذا إلى جانب القدرة على التدخل العسكري المباشر.

غير أن دور إسرائيل وفقاً لهذا المذهب ظل موضع خلاف. حيث لم يتم تأكيده أو بمعنى أدق اختباره فعلياً، فإسرائيل فشلت في القيام بهذا الدور في أزمة الخليج وحرب العراق، وزاد من حدة هذا الخلاف المتغيرات الدولية التي رافقت هذا المحك بانهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة مما دفع أنصار هذا المذهب لوضع تصور جديد للعلاقة مع إسرائيل في الظروف المستجدة[26].

1- التأكيد على الطابع الاستثنائي العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية التي تختلف عن روابط أمريكا بباقي دول المنظمة.

2- التأكيد على الشراكة في القيم والمصالح مع رفض تأسيس العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية على مبدأ الالتزام الأمريكي المعنوي تجاه إسرائيل لأن في ذلك اعترافاً بضعف وهشاشة إسرائيل وتبعيتها لأمريكا، وعجزها عن الدفاع عن القيم والمصالح الغربية، مع احتمال تعارض المصالح على نحو ما حدث خلال الأزمة اللبنانية 1983.

---

[2]- النعيمي هدى، "**ثوابت السياسة الأمريكية اتجاه إسرائيل،**" **أفاق استراتيجية** (الأردن، عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001)، ص، 18.

[1]- المسيري عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص، 36.

3- نفي أي صلة بين النزاع العربي . الإسرائيلي، والنفط، والتأكيد، على أن هذا النزاع لا يؤثر على مصالح أمريكا النفطية في المنطقة وقدرة إسرائيل على القيام بدورها كرصيد، ونفي كونها عبئاً على المصالح الأمريكية، وهو الأمر الذي حاولت الدبلوماسية الأمريكية في عهد إدارة بوش الإبن، اتباعه عبر زيارة كولن باول للمنطقة، وإعادة إحياء التحالف ضد العراق، ضماناً للمصالح النفطية الأمريكية مع استبعاد إسرائيل من اعتبارها عدواً محتملاً وإبراز العراق باعتباره العدو الأول والذي يهدد الأمن والاستقرار فيها.

ووفقاً لهذا التصور الأخير لم تعد الولايات المتحدة تبدي نفس الحرص على المشاعر العربية، فيما يتعلق بدعمها وانحيازها لإسرائيل بل صارت تحاول فرض استراتيجيتها على الدول العربية وتجد قبولاً وتساوقاً منهم مع هذه الاستراتيجية لمسنا بعض تجلياته في قمة عمان الأخيرة إزاء الموقف من فلسطين والعراق.

مذهب الضمانة الأمريكية لإسرائيل

هذا المنظور لا ينكر أن إسرائيل أقرب لأن تكون عبئاً على الولايات المتحدة إلا أنه لا يصل لدرجة نفي تميز وخصوصية العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية(4) فإسرائيل قد تعوق المصالح الأمريكية لعدة أسباب منها ضعفها السياسي، والنزعة إلى المغامرة أو لاحتمال فقدانها للتفوق العسكري على الأمد الطويل.

وهذا المنظور يستند إلى مجموعة من الحجج السلبية التي لا تشكل مراجعة أو تطويراً لمنظور جديد، فهو مبدئياً يوافق على تقديم مظلة حماية أمريكية لإسرائيل، ويسعى لضمان تفوقها العسكري الاستراتيجي على كافة دول المنطقة، لكنه لا يقدم الضمان بمقابل التسوية، أي تسوية النزاع العربي . الإسرائيلي، أو التحكم فيه للحد من الخسائر التي قد تسببها الدولة العبرية بوصفها عبئاً. وعلى هذا فالخلاف الذي يثور حول مفهوم الضمانة، لا يدور حول وجود هذه الضمانة من عدمها، وإنما حول تحويل هذه الضمانة من ضمانة أمر واقع مقابل لا شيء، إلى ضمانة مقننة رسمية بمقابل، بحيث تنطوي على قدر من الضبط

والرقابة، وهو جوهر الخلاف، هذا على الرغم من أن هذا المنظور يركز على الجانب التعويضي أكثر من آليات الضغط لترغيب إسرائيل لإحراز التسوية.

وتتنوع صيغ الضمانة المطروحة فالصيغة الأولى، وهي الالتزام العضوي[27] الذي يرتكز على القيم لا المصالح، فأمريكا ملتزمة أخلاقياً بإسرائيل، حتى عندما تتعارض المصالح مع القيم، والدعم هنا هو دعم مثالي، وليس براغماتي، كما في حالة الضمانة التسوية، أو كما هي في مذهب الرصيد الاستراتيجي.

الصيغة الثانية، وهي الضمانة الوسيطة والتي تقوم على تطعيم فكرة الضمانة عن طريق التسوية بعناصر مستمدة من مذهب الرصيد الاستراتيجي، وتطرح هنا ثلاث صيغ للضمانة الوسيطة، وهي الضمانة الوظيفية، والضمانة التي تتحقق بانضمام إسرائيل لحلف الناتو، والضمانة المرتبطة بالتعاون الاستراتيجي.

المبحث الثاني : الدعم الأمريكي لإسرائيل :

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل

أولى بدايات الدعم كانت في تسليح الجيش الإسرائيلي ومرت بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: وتستمر منذ عام 1948 وحتى عام 1958 وهي الفترة التي استخدمت فيها الحكومات الأمريكية سياسة الحظر الكامل ، وقد زودت فيها إسرائيل بالمعادن الاستراتيجية / وأجهزة الاتصال فقط

المرحلة الثانية: وتبدأ هذه الفترة منذ عام 1958 ، عندما استجاب الرئيس إيزنهاور للمطالب الإسرائيلية بتزويدها بالسلاح ، ووافق على تزويدها بأسلحة دفاعية فقط ، وفي إطار الصفقات التي عقدت مع الولايات المتحدة آنذاك وافق على بيع إسرائيل مدافع غير مرتدة، وأجهزة رادار وفي 1963 وافق كينيدي على بيعها صواريخ هوك.

1- النعيمي هدى، **مرجع سابق**، ص 74.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة منذ عام 1965 ، عندما غير الرئيس الأمريكي جونسون السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، وأهم المبيعات ما يلي: طائرات مقاتلة من طراز سكايهوك وحوالة300 دبابة من طراز باتون قديمة ومحركات ديزل

المرحل الرابعة : بدأت هذه المرحلة منذ حرب عام 1967عندما تخلت الولايات المتحدة عن فكرة عدم قيامها مقام مزود الأسلحة الرئيسي لإسرائيل ، وذلك على أرضية حدة الصراع بين الدولتين العظميين في الشرق الأوسط ، وقيام الاتحاد السوفياتي بتدخله في الدول العربية الأمر الذي أدى إلى توطيد العلاقات العسكرية بين إسرائيل والولايات المتحدة

المرحلة الخامسة: بدأت هذه المرحلة في أعقاب . حرب1973. حيث ساهمت الولايات المتحدة ودعم وتعزيز أمن إسرائيل بمبلغ 19 مليار دولار ، والنصف الأخر على شكل هبات ، وقد اشترت إسرائيل بهذه المبالغ كميات هائلة من الأسلحة المتطورة للقوات البرية والبحرية والجوية

كل هذا الدعم كان في إطار الصراع الأيديولوجي إبان الحرب الباردة وسباق التسلح بين إسرائيل وجاراتها العربية .

أما بعد نهاية الحرب الباردة وما برز من تطورات إقليمية في الشرق الأوسط من أهمها الأزمة الأمريكية مع إيران وسوريا والتورط الأمريكي في المستنقع العراق واستمرار تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي باتت إسرائيل تمثل فيه العبء الثقيل على السياسية الأمريكية في المنطقة...

إلا أن إعلان الإدارة الأمريكية عن زيادة مساعداتها لإسرائيل والتي تبلغ ثلاثة مليارات دولار سنويا كانت تتلقاها على شكل مساعدات عسكرية بمبلغ 1.8 مليار دولار والباقي مساعدات اقتصادية ، غير أن تسوية جرت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو1996.1999 والكونغرس الأمريكي والتي نجح بموجبها الجانب الإسرائيلي في تقليص المساعدات غير العسكرية لتصبح بكاملها عسكرية الطابع مع حلول عام 2008 ، إن الإعلان عن هذه المساعدات جاء في أعقاب الحرب الإسرائيلية التي شنتها على

لبنان صيف عام 2006 والتي توصف بأنها حرب بالوكالة ، والتي تكبد فيها الجيش الإسرائيلي خسائر عسكرية فادحة دفعت قادته لتغيير استراتيجيات جيش الاحتلال والتركيز على سلاح البر الذي شكل ثغرة واضحة في بنيان الجيش الإسرائيلي[28] ،كما أن هذه لمساعدات العسكرية تأتي بعد الإعلان عن صفقات سلاح أمريكية تنوي التعاقد بها مع بعض الدول الخليجية لتطوير عتاد . جيوشها . بحيث تتجاوز المساعدات حجم مبيعات السلاح إلى دول الخليج مجتمعة مما يعني استمرار السياسة الأمريكية الرامية لبقاء التفوق العسكري الإسرائيلي على جميع القدرات العسكرية العربية ، حيث تعاني إسرائيل هواجس اختلال التوازن العسكري مع دول المنطقة في مجال القوات النظامية الجاهزة للانتشار الفوري ، والذي تعتقد بأنه جاء بسبب التوسع الحاصل على أعداد القوات المسلحة النظامية لكل من سوريا ومصر والأردن والذي ظهر جليا في مكننة وحدات المشاة ، وتعزيز إمكانات التصدي لوحدات الدروع ، والتحسن الكمي والكيفي في الدفاعات الجوية ، وهي ترى أن هذا الاختلال قد زاد من احتمالات شن العرب لهجوم مباغت ، كما هو موضح في الجدول رقم 6 ، الذي جرى إعداده على ضوء الإحصاءات الواردة في عدة فصول من الدراسة التي أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب . ورغم كل ذلك فإن الميزان الاستراتيجي يميل لصالح إسرائيل التي تواصل توسيع الهوة النوعية بين قدراتها العسكرية وقواها الرادعة وبين تلك التي تملكها جاراتها من الدول العربية ، حيث يشير تقرير أعده مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام 2005 ، إلا أن إسرائيل اليوم هي القوة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط ،وقواتها التقليدية أكثر تفوقا بدرجة بعيدة عن قوات الدول العربية المجاورة ، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية ، كما أنها ترتبط مع كل من مصر والأردن بمعاهدات سلام ، ولا يمكن أن تتعرض للتهديد المباشر من سوريا الاختلال في المعادلات الدولية والإقليمية} وأن قوات العراق تعرضت للتدمير بعد ثلاث حروب كارثية ، كانت أشدها وطأة حرب الاحتلال الأخيرة من قبل القوات

– النعيمي هدى، **مرجع سابق**، ص 82.

الأمريكية ، والتقرير جاء مستندا لمعلومات خاطئة حيث لم تمضي سنة حتى شنت إسرائيل هجوما على حزب الله اللبناني عام 2006 ، وتبقى معضلة أخرى تتخوف منها إسرائيل لحد الأن هي إيران وبرنامجها النووي الطموح ،لذا جاء إعتاد إسرائيل على المعونات الأمريكية المقدمة لها بصورة أساسية في المجالات العسكرية والذي يأتي بهدف ضمان تفوقها الاستراتيجي في الشرق الأوسط ،فقد مولت الولايات المتحدة برامج إسرائيل المتعلقة بمنظومات الصواريخ ، ومشروع طائرة لافي ، الذي بلغت كلفته نحو مليار دولار أمريكي .

كما وتعتبر هذه المعونات تأكيدا على الطبيعة الخاصة في علاقات الطرفين ، حيث يرتبط حجم تدفق المعونات الأمريكية الرسمية بتصاعد أحداث الصراع العربي الإسرائيلي ، والدليل إعلان الولايات المتحدة عام 2007 على زيادة المعونة العسكرية لإسرائيل إلى 30 مليار دولار تعويضا على إخفاقات حرب 2006 .و بلغت المساعدات الأمريكية خلال بعض السنوات المختارة من تاريخ الصراع العربي . الإسرائيلي كما هو موضح في الجدول رقم 7.

أما الدعم النووي الأمريكي لإسرائيل: فقد كان الموقف الأمريكي بالنسبة لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية موقفا مزدوجا ، ففي عقد الستينيات من القرن العشرين أدعى الرئيس جونسون ومستشاروه أن الولايات المتحدة قد أجرت معاينات على مفاعل ديمونة النووي ، أثبتت أن إسرائيل لا تنوي إنتاج القنبلة النووية ، وذلك حفاظا على الموقف الأمريكي الداعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية ، لكن تصريح الخبير مردخاي فانونو إلى صحيفة الصاندي تايمز اللندنية عام 1977 كشف عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية بنحو مئتي رأس نووي ، وقد أشارت الدلائل حينذاك إلى أن إسرائيل تلقت معونة خارجية لإنتاج أسلحتها النووية ، وأن لمعظم العلماء الإسرائيليين أصدقاء أمريكيين يعملون في مختبرات نووية أمريكية ، أما الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كسنجر فقد كانا مقتنعين بحق إسرائيل في امتلاك الأسلحة النووية ودعما طموحات إسرائيل النووية ولم يمارسا أي ضغط على الدول غير الموقعة على معاهدة منع

انتشار الأسلحة النووية ، ومنها إسرائيل ومازالت لحد الأن ترفض هذه الاتفاقية متذرعة بأنها ستوقع عندما يتحقق السلام في الشرق الأوسط وبعد مفاعل ديمونة جاء الموقف الأمريكي بالسماح لإسرائيل للقيام بما تشاء .

المطلب الثاني : الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل :

لقد مر المشروع الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط في مراحل بالغ الصعوبة والخطورة بسبب تعرض المنطقة لأزمات وحروب دولية وإقليمية جراء الصراع العربي الإسرائيلي حيث تصنف إسرائيل منذ نشأتها عام 1948 الذراع الممتدة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، حتى في الأوقات التي اتخذت فيها الولايات المتحدة قرارات الالتزام بالحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة للدول المتحاربة عام 1948، إذ نأت بنفسها عن إمداد إسرائيل بالسلاح أو مساعدة عسكرية طوال عقد الخمسينات خوفا من إثارة عداء الدول العربية فدفعت بريطانيا وفرنسا للعب هذا الدور ،وكان الدعم يتم عبر المساعدات الاقتصادية المقدمة من واشنطن إلى تل أبيب من مصادر أخرى ، مع غياب العلاقات العسكرية المباشرة بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي ، وهذا ما كان عليه في عهد حكومة إيزنهاور ، ومع عودة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى حالتها الطبيعية في عهد الرئيس جونسون ، عاد الدعم الأمريكي[29] والمعونات إلى وضعها وتوالت الإدارات الأمريكية في دعم إسرائيل اقتصاديا وارتفع الرئيس ريغن بالعلاقات إلى مرتبة التحالف الاستراتيجي وهكذا استمر الدعم لإسرائيل ، ولكن هذه الأخير لم تكن متلقيا عاديا للمساعدات الأمريكية ، بل متلقيا له وضعه الخاص وذلك لان تلك المساعدات لم تخضع في كثير من الأحيان للقونين الأمريكية المنظمة لشؤون المساعدات الخارجية الأمريكية ، فمثلا استخدمت إسرائيل87% من قيمة المساعدات الأمريكية عام 1992 ، في شراء الطعام والوقود ، وفي سداد بعض

[1]– بيلي جون، **قاموس بالكيول للعلوم السياسية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي مركز الخليج للأبحاث،2003)، ص، ص 21، 24.

الديون قصيرة الأمد وفي عام 1993 وصلت هذه النسبة إلى 93% وهذا يتعارض مع القوانين الأمريكية التي تنظم المساعدات الخارجية .

هذه العلاقة غير العادية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تم بناؤها على أساس الخدمات المتبادلة بين الطرفين لأن حاجة الولايات المتحدة لإسرائيل تكمن في تغذية اللعبة الدبلوماسية حيث تقوم باستيعاب الحروب التي تشنها إسرائيل لأغراض التوسع الإقليمي مقابل التوسع الكوني للولايات المتحدة ، وأنه من الخطأ القول أن إسرائيل تفكر وحدها في القضايا والمشاكلات الأساسية التي يعد القيام بها من الأعمال التي يمكن أن تلقى اللوم أو الإدان الأمريكية ، ومنذ إنشاء إسرائيل عام 1948 واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة يدعم الدولة الإسرائيلية اقتصاديا من خلال الضغوط التي يمارسها على الكونغرس لتقديم المعونات التي تحتاجها إسرائيل ونجح في أن يجعل العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة وفريدة أما المساعدات التي تلقتها إسرائيل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد أصبحت تقدر بنحو 3 مليارات دولار سنويا التي تعتبرها الإدارة الأمريكية مساعدات عاجلة ، يمكن الوقوف عند أبرزها وكما يلي :

. وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية للسنة المالية التي تبدأ في الأول من أكتوبر1990 بحيث تحصل إسرائيل على 1.8 مليار وثمانمائة مليون دولار كمساعدات عسكرية و 1.2 مليار ومئتي مليون دولار.

وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب يوم 28 ماي 1991 على مرسوم يقضي بتقديم مساعدات عاجلة لإسرائيل تبلغ قيمتها 650 مليون دولار أقرها الكونغرس .

. أكدت إدارة الرئيس بيل كلينتون في 21 مارس 1993 أنها ستواصل تقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية بمعدلاتها البالغة 3 مليار دولار للسنة المالية 1994 وللسنوات المقبلة

صادق الكونغرس الأمريكي في 26 أكتوبر 2000 على منح إسرائيل مساعدات مالية تقدر بقيمة 2 مليار و820 مليون دولار معظمها مخصصة للأغراض العسكرية .

تسلمت إسرائيل بين عامي 2001 . 2005 ما يزيد على 1.5 مليار دولار كمساعدات نقدية إضافية و 6.3 مليار دولار ثمن شراء أسلحة من الولايات المتحدة بما فيها صفقة شراء 102 طائرة نوع 16ف البالغ ثمنها 4.5 مليار دولار، كما استثمرت شركة لوكهيد مارتن الأمريكية مبلغ 900 مليون دولار في إسرائيل بعد صفقة طائرات ف16 ، واستثمرت شركة بوينغ مبلغ 750 مليون دولار بعد توقيع اتفاقية طائرات ف15 وبلاك هوك .

. أعلنت الولايات المتحدة عام 2006 عن زيادة المعونة العسكرية لتل أبيب إلى 30 مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة بزيادة 25% عن المعونة المخصصة أساسا .

المطلب الثالث : الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل :

دور جماعات الضغط واللوبي الصهيوني في دعم إسرائيل سياسيا ومن ثم اقتصاديا وعسكريا كان هو الموضوع الأكبر والمهم في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومن ورائه يتم توجيه عجلة السياسة الخارجية الأمريكية لخدمة مصالح إسرائيل وسنتعرض لهذ الموضوع بالتفصيل لاحقا .

إن قيمة إسرائيل ليست هي المسألة الوحيدة التي تقف وراء الدعم الأمريكي لها وذلك لأن مسانديها يعتقدون استحقاقها الدعم غير المشروط فهي ضعيفة ومحاطة بأعداء ، وأنها دولة ديمقراطية ، وما عانى الشعب اليهودي من جرائم في الماضي لهذا يستحق معاملة خاصة ، كما يعتقدون أن سلوك إسرائيل متفوق أخلاقيا على سلوك الأخرين ، هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة لتزود إسرائيل بدعم دبلوماسي متواصل ، فقد استخدمت الولايات المتحدة منذ عام 1982 حق الاعتراض { الفيتو} على 32 من قرارات مجلس الأمن التي تنتقد إسرائيل ، وهو عدد يزيد عن إجمالي عدد مرات استخدامه هذا الحق من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية الأخرين ، أما عن تطورات العلاقات الإسرائيلية الأمريكية خلال العقد الأخير فقد أدركت إسرائيل أنها لا تستطيع احتلال مركز مرموق في مجتمع دولي قائم على التكتلات الاقتصادية بمفردها ، الأمر الذي دفعها إلى التفكير لخلق كتلة اقتصادية تعمل على توظيفها

لصالحها وتكسب من خلالها مركز مرموق في إطار المنافسات الدولية فكانت فكرة تكوين كتلة شرق أوسطية تلعب فيها دورا مركزيا هي الأنسب لتوفير مزايا عديدة أهمها :

1. ضمان الحصول على دور القوة المحورية في هذه الكتلة بفعل تقدمها الاقتصادي والعسكري والتقني

2. الحصول على مكاسب سياسية من خلال السماح لها بالتفاوض مع القوى الكبرى باسم هذه الكتلة

3. تغليب الجانب الاقتصادي وتقديم مصالح دول هذا التكتل على الجانب السياسي الذي كان يبعد الوجود الإسرائيلي عن شبكة العلاقات الاقتصادية التي تحمل معها جوانب إيجابية مزعومة لدول المنطقة كافة .في ظل هذه الأجواء عملت دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف على طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004 .

المبحث الثالث : دوافع وأسباب الدعم الأمريكي لإسرائيل :

وفيما يخص تفسير أسباب الدعم السياسي والعسكري الأمريكي لإسرائيل، فقد تمحورت الآراء حول ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

المطلب الأول :الدور الوظيفي لإسرائيل في خدمة المصالح الأمريكية

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل قاعدة لها يمكن أن تؤدي دورا يفوق الدور الذي تلعبه جميع حاملات الطائرات الأمريكية[30]، إذ تستطيع أن تدفع إسرائيل للتدخل العسكري ضد أي دولة في المنطقة دون أن تتحمل هي مسؤولية التدخل، وهذه الحرب بالوكالة يمكن أن تتم تحت شعار إسرائيلي هو ما وعد به الرب شعب إسرائيل، فالدعم الأمريكي لإسرائيل هو استثمار سياسي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تستطيع أن تحصل من ثروات المنطقة العربية عشرات الدولارات، مقابل كل دولار تدفعه

[1]– بيلي جون، **قاموس بالكيول للعلوم السياسية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي مركز الخليج للأبحاث،2003)، ص، ص 21، 24.

معونة لإسرائيل.[31] ويمكن تحديد أهم المصالح التي تحققها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعمها العسكري لإسرائيل في ما يلي[32]:

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل كقاعدة عسكرية–أمنية، ويتجسد ذلك في كون مستودعات الجيش الإسرائيلي بمثابة مراكز لتخزين السلاح والعتاد والذخائر والوقود والاحتياجات اللوجستية والخدمات الطبية للقوات الأمريكية؛
- يقوم الجيش الإسرائيلي بدور الطليعة الغربية المقاتلة في الشرق الأوسط، ويتم استخدامه لتحقيق أهداف سياسية على نحو ما حصل في الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 والذي كان من أهدافه الأساسية تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية والعمل على إخراج القوات السورية من لبنان، وهو هدف غربي أمريكي بقدر ما هو هدف إسرائيلي؛
- قيام الجيش الإسرائيلي باختبارات ميدانية للأسلحة والمعدات العسكرية الغربية والأمريكية بصفة خاصة واختبار طرائق وأساليب عمل القوات ومدى ملاءمة الأسلحة والمعدات مع الظروف الجغرافية والعسكرية لمنطقة الشرق الوسط ومن ثم تحديث هذه الأسلحة والمعدات الأمريكية الصنع على ضوء المعارك بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية. كما أن استخدام هذه الأسلحة يؤدي إلى تحسين صورة المنتوج الأمريكي على حساب المنتجات الأخرى المطروحة في سوق السلاح؛
- قيام الجيش الإسرائيلي من خلال عمل وحداته ولا سيما في مجالات التجسس والاستطلاع بتزويد الولايات المتحدة الأمريكية بقاعدة من المعلومات تتصل بالدول العربية والأجنبية والتنظيمات والجماعات المختلفة وخاصة التي تتعارض في مواقفها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]– الشاذلي، مرجع سابق، ص. 152.

[2]– فايز سارة، مرجع سابق، ص ص. 75–77.

ويرى الدكتور عبد الوهاب المسيري أن عدم الاستقرار المحكوم (Controlled Instability) أو الفوضى الخلاقة (Creative Chaos) هي أفضل وضع يخدم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتمثل إسرائيل الأداة الرئيسية في إيجاد هذه الحالة باعتبارها دولة وظيفية تخدم المصلحة الأمريكية، فدعم الولايات المتحدة الأمريكية للدولة الصهيونية هو جزء من نمط متكرر كامن في بنية المجتمع الأمريكي وتاريخه المليء بأعمال التدخل وتدبير الانقلابات وتأجيج الحروب بين الدول خدمة لمصالحها، إذ تصل هذه العلاقة إلى ذروتها عندما تمتزج المصلحة الأمريكية والمصلحة الإسرائيلية؛ فتستخدم أمريكا إسرائيل لتسيطر على الشرق الأوسط، وتستخدم إسرائيل أمريكا لتسيطر على فلسطين، لكن عندما يحدث تعارض بيم مصلحة البلدين تغلب المصلحة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى، فاعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على تعاقد إسرائيل مع الصين على صفقتي توريد طائرات الفالكون إلى الصين وتجهيز طائرات هاربي Harpi لرفع قدراتها القتالية، أدى إلى إلغاء الصفقتين وتوقيع عقوبات على إسرائيل تتضمن ضرورة تقديم اعتذار مكتوب وموقع من وزير الدفاع الإسرائيلي، ومحاكمة المسؤولين على الصفقة، وإشراف الولايات المتحدة الأمريكية على مبيعات الأسلحة لأي دولة أجنبية حتى تثبت إسرائيل قدرتها على مراقبة التصدير الأمني، فالإدراك الأمريكي لضرورة احتواء الخطر الصيني لا يرتبط بوجود لوبي صهيوني أو تايواني في الولايات المتحدة الأمريكية.[33]

المطلب الثاني اللوبي الصهيوني كمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية:

وأهم من أخذ بهذا الطرح هما أستاذا العلوم السياسية بجامعتي شيكاغو و هارفارد، "جون مير شايمر" و"ستيفن والت" على التوالي، إذ توصلا في كتابهما المعنون بـ"باللوبي الإسرائيلي والسياسة

[1] – عبد الوهاب المسيري، "المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بين العرب وإسرائيل،" **السياسة الدولية**، م.41،ع.65 (يوليو 2006)، ص ص.188-193.

الخارجية الأمريكية" بأن إسرائيل تشكل عبئا استراتيجيا على الولايات المتحدة الأمريكية، والدعم الأمريكي لإسرائيل ناتج عن ضغط اللوبي الصهيوني على أجهزة صنع السياسة الخارجية والرأي العام الأمريكي، فرغم مساهمة إسرائيل إبان فترة الحرب الباردة في احتواء التوسع السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، فإنها تسببت بمقاطعة نفطية من الأوبك أضرت بالاقتصاديات الغربية، وكانت إسرائيل أكثر عدوانية من أي حليف آخر في التجسس ضد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ساهمت عملية الجاسوس اليهودي "جوناثان بولارد" في وصول وثائق أمريكية سرية إلى الاتحاد السوفياتي عن طريق إسرائيل التي سعت بذلك إلى الحصول على المزيد من تأشيرات الخروج لليهود السوفييت، أما في فترة ما بعد الحرب الباردة فإن إسرائيل فقدت قيمتها كورقة استراتيجية في يد الولايات المتحدة الأمريكية، بل أصبحت تشكل عبئا استراتيجيا يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتبين ذلك منذ حرب الخليج الثانية 1990 حيث لم تستطع الولايات المتحدة استخدام القواعد العسكرية في إسرائيل والدعم الإسرائيلي دون تمزيق التحالف، وزودت إسرائيل بصواريخ الباتريوت على حساب الخزينة الأمريكية، وتكرر سيناريو عدم الاعتماد على إسرائيل في حرب العراق عام 2003، بالإضافة لكل هذا تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من مشكل الإرهاب بسبب علاقتها الوثيقة بإسرائيل، وتشكل ترسانة إسرائيل النووية السبب الرئيسي لرغبة بعض جاراتها في امتلاك الأسلحة النووية، وفيما يخص الدول المارقة المزعومة في الشرق الأوسط فإنها لا تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية، بمعزل عن التزام أمريكا بحماية إسرائيل.[34] ورغم الادعاءات التي يعطيها مؤيدو إسرائيل باعتبارها ورقة استراتيجية ودولة ضعيفة ومطوقة بالأعداء وتتمتع بنظام ديمقراطي متفوق أخلاقيا يجمع شتات الشعب اليهودي الذي عانى من جرائم سابقة ويستحق بالتالي معاملة خاصة، فإن الحقائق تثبت العكس فإسرائيل أقوى من جيرانها في ظل نظام عنصري، كما أن اضطهاد اليهود في أوربا لا يتم تصحيحه باضطهاد الشعب الفلسطيني وتهجيره، ولم تكن إسرائيل

[1]– مرشايمر و والت، مرجع سابق، ص. 26.

متفوقة أخلاقيا في صراعها مع العرب، إذ أقدم الجيش الإسرائيلي على اغتيال المئات من أسرى الحرب المصريين في حربي 1956، 1967، وقام بطرد 260000 فلسطيني من الضفة الغربية و 80000 سوري من مرتفعات الجولان في حرب 1967، وتواطأ في عملية ذبح 700 فلسطيني بريء في مخيمات صبرا وشاتيلا.[35]

ويؤثر اللوبي الصهيوني على السياسات الأمريكية وفق استراتيجية مباشرة تتمثل في الضغط على السلطتين التشريعية (الكونغرس)، والتنفيذية، من خلال العدد الكبير من المنظمات اليهودية التي تكون هذا اللوبي، وتمثل اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC) أقوى هذه المنظمات وأشهرها، إذ تعمل إلى جانب المنظمات الأخرى على توفير الدعم المالي والإعلامي لأعضاء الكونغرس الموالين لإسرائيل وتحييد خصومهم واتهامهم بمعادة السامية، وتتمتع هذه المنظمات بنفوذ كبير لدى الفرع التنفيذي، وهذا النفوذ مستمد في جزء منه من تأثير الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية، ومع أن أعدادهم ضئيلة (أقل من 3%) إلا أنهم يقدمون تبرعات انتخابية كبيرة إلى مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي، إذ قدرت الواشنطن بوست بأن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين يعتمدون على دعم المؤيدين اليهود المالي بنسبة تصل في المعدل إلى 60%، ويضاف إلى ذلك أن الناخبين اليهود يصوتون بكثافة، وهم متمركزون في ولايات مفتاحية مثل: كاليفورنيا، فلوريدا، إيلينوي، نيويورك، وبنسلفانيا.

وإضافة إلى التأثير المباشر في الحكومة، عمل اللوبي الصهيوني على تشكيل وجهات نظر عامة حول إسرائيل والشرق الأوسط، تصب في المصلحة الإسرائيلية، وذلك عن طريق توظيف وسائل الإعلام المختلفة كمحطات التلفزيون والراديو والجرائد الكبرى، كالوول ستريت جورنال، الواشنطن بوست، والنيو ريببلك، ونيويورك تايمز، إلى جانب السيطرة على مراكز الأبحاث الأمريكية التي تعمل على توظيف

[1]– مرشايمر و والت، مرجع سابق، ص. 49.

باحثين معروفين بتعصبهم لإسرائيل وكثيرا ما يتقلد هؤلاء فيما بعد مناصب مهمة في الإدارة الأمريكية، وأشهر هذه المراكز معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (WINEP) الذي أسسه "مارتن إندك" العضو السابق في منظمة الإيباك، والذي أصبح مستشارا للرئيس الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط في جهاز الأمن القومي، ثم أصبح أول سفير يهودي للولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل، وفي عام 1998 تقلد منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، كما نجد المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA)، ومعهد المشروع الأمريكي (AEI)، ومؤسسة بروكينز، ومركز التخطيط الأمني (CSP)، ومعهد أبحاث السياسة الخارجية (IFPA)، التي تعتبر مراكز أبحاث خالصة الولاء لإسرائيل.

المطلب الثالث المسيحية الصهيونية كمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية:

إن تفسير التحيز الأمريكي لإسرائيل بأسباب استراتيجية وسياسية ،كاعتبار إسرائيل بمثابة رأس حربة في منطقة الشرق الأوسط أو خضوع السياسة الخارجية الأمريكية لضغوطات اللوبي الصهيوني، ما هو سوى تفسير لمظاهر تعبر عن ظاهرة أعمق وأرسخ، فالرجوع إلى التاريخ والتعمق في الخلفية الدينية المؤطرة للعلاقات بين أمريكا وإسرائيل هو وحده الذي يقدم تفسيرا مقنعا لتلك العلاقات، ومن الكتب التي تقدم رؤية تاريخية موثقة لهذه العلاقات كتاب "المسيح اليهودي" للكاتب المصري رضا هلال، وكتاب فرض إرادة الرب "يد الله" Gods Hand Force للكاتبة الأمريكية "غريس هالسل" Grace Halsell ، فبالرجوع إلى التاريخ نجد أن اليهود ظلوا في نظر العالم المسيحي بأسره أمة ملعونة لمدة ألف وخمسمائة سنة، لأنهم في اعتقاد المسيحيين هم قتلة المسيح، لكن مع ظهور حركة الإصلاح الديني في القرن الخامس عشر الميلادي، وما تبعها من انشقاق سياسي وعقائدي داخل الديانة المسيحية، أصبحت البروتستانتية تعتبر أن العهد القديم (التوراة) له أهمية تفوق العهد الجديد (الإنجيل)[36]، وبذلك تغيرت

[1]– مرشايمر و والت، **مرجع سابق**، ص. 49.

النظرة المسيحية لليهود في نظر أتباع هذا المذهب، فقد كتب رائد الإصلاح الديني القس "مارتن لوثر" عام 1523 كتابا عنوانه "المسيح ولد يهوديا" قدم فيه رؤية تأصيلية للعلاقات المسيحية اليهودية من منظور مغاير تماما لما اعتاده المسيحيون من قبل ومن بين ما قال في كتابه:

« إن الروح القدس شاءت أن تنزل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق اليهود وحدهم، إن اليهود هم أبناء الرب، ونحن الضيوف الغرباء، وعلينا أن نرضى بأن نكون كالكلاب التي تأكل من فتات أسيادها».[37]

وقد ظهرت في التيار البروتستانتي العديد من الفرق كحركة العودة والحركة البيورتانية (حركة التطهير)، التي تركزت في بريطانيا، وآمنت هذه الحركات بفكرة العصر الألفي السعيد الذي يعنى عودة المسيح المنتظر الذي سيقيم (مملكة الله) في الأرض التي تدوم ألف عام، وبذلك لابد من عودة اليهود إلى أرض الميعاد، وقيام معركة هرمجدون كمقدمة لذلك وباعتبار أن أغلب سكان الولايات المتحدة الأمريكية من البروتستانت فقد تغلغلت في أفكار مواطنيها التنبؤات التوراتية الخاصة بعودة اليهود إلى فلسطين، وما قوى هذه الأفكار هي التجارب التي مر بها المهاجرون البروتستانت من أوربا إلى أمريكا، حينما قارنوا بينها وبين التجارب التي مر بها اليهود القدماء عندما فروا من ظلم فرعون إلى أرض فلسطين، فكثير من البروتستانت فروا من الاضطهاد الديني الذي ساد حكم (آل ستيوارت) ،لذلك عندما واجه المهاجرون مقاومة أهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر تذكروا اليهود ومقاومة أهل فلسطين القدماء لهم، وكذلك عاني الأمريكيون من الحرب الأهلية، كما حدث مع اليهود عندما انقسمت مملكتهم إلى مملكتين إحداها في الشمال والأخرى في الجنوب، وقد كان هؤلاء المستوطنين بحاجة إلى شيء يسوغ أفعالهم ويضفي عليها نوعا من الشرعية والأخلاقية، فلم يجدوا لهذا التسويغ إلا العهد القديم، بل إنهم ادعوا أن الله اختار

[1] – محمد بن مختار الشنقيطي، **المسيحية الصهيونية والسياسة الأمريكية**, **جريدة الأحرار**، ع.1433، الاثنين 12 نوفمبر 2002.

العنصر الأنجلوسكسوني البروتستانتي الأبيض (wasp) لقيادة العالم، كما جعل الله اليهود شعبه المختار.[38] وبذلك كان المسيحيون البروتستانت في أمريكا من أوائل الداعين لإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، ففي عام 1844 وصل إلى القدس أول قنصل أمريكي "واردر كريستون"، وكان من بين أهدافه أن يقوم بعمل الرب ويعمل على عودة اليهود لأرض الميعاد، وألح على القادة العثمانيين للتعاون في هذا السبيل دون جدوى، وعلى خطى "كريستون"، قام الرحالة الإنجيلي الأمريكي «وليام بلاكستون"، الذي نشر كتابا بعنوان "المسيح قادم" عام 1878 وبيع منه أكثر من مليون نسخة وترجم إلى 48 لغة، تحدث فيه عن عودة اليهود لفلسطين كمقدمة لعودة المسيح ،و قام بتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي "بنيامين هاريسون" سنة 1891، طلب فيها تدخل أمريكا لإعادة اليهود على فلسطين.[39]

وبقي التيار البروتستانتي في الولايات المتحدة الأمريكية يعمل في هذا الاتجاه، وما زاد من تهود المسيحية الأمريكية، التحولات العميقة في الثقافة الدينية منذ السبعينيات حتى اليوم، فقد خرجت الكنائس من الزوايا وهوامش المجتمع على صدارة الحدث السياسي والاجتماعي بفضل ثورة الإعلام والاتصال، وخصوصا عبر ما يدعى بالكنائس التلفزيونية، وتوسعت الطوائف الأصولية كالمعمدانية Babtist والمنهجية Methodist وأصبح تيار المسحيين المولودين من جديد Born Again Christains في اتساع مطرد، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى البيت الأبيض عام 1974، رئيس يعتز بانتمائه لهذا التيار وهو الرئيس "جيمي كارتر" الذي عبر عن حقيقة الرباط العقدي بين اليهود والمسيحية الأمريكية في خطاب له أمام الكنيست الإسرائيلي عام 1979، قال فيه:

2- www.//d:/houd.houd1/western_support/usa_inhiyaz.htm. 10/08/2004.

1- الشنقيطي، **مرجع سابق**، ص،45.

« إن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من مجرد علاقة خاصة...لقد كانت ولا تزال علاقة فريدة، هي علاقة لا يمكن تقويضها لأنها متأصلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكي».

ومن بعد "كارتر" زادت قوة هذا التيار رسوخا برئاسة "آل بوش" وتيار المحافظين الجدد، ومن أبرز دعاة المسيحية الصهيونية المعاصرين في الولايات المتحدة الأمريكية نجد "بات روبرتسون"، صاحب شبكة البث المسيحية (CBN) الذي ترشح لرئاسة الولايات المتحدة عام 1988، والكاتب الكبير "هول ليدنسي"، الذي حقق كتابه المعنون بـ"الكرة الأرضية المأسوف عليها "حجم مبيعات قدر بـ 25 مليون نسخة، ونجد كذلك القس "جيرى فالويل".[40] وهم يؤمنون بأن انبعاث إسرائيل من جديد ما هو إلا نبوءة توراتية، ويؤيدون برنامجها التوسعي ويعتقدون أن ممارسة الضغط على إسرائيل متناقض مع مشيئة الرب، ووفق هذه المعتقدات تحول اليهود من "أمة ملعونة" إلى "أبناء الرب"، من "الغيتو" إلى "قمة المجتمع"، من "أمة مدنسة" ظلمها المسيحيون كثيرا إلى "أمة مقدسة" يظلم بها المسيحيون شعوبا أخرى لا صلة لها بتاريخ هذا التدنيس والتقديس.

[1]– هالسل، مرجع سابق، ص. 17–25.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: أشكال التعاون الاستراتيجي في الشرق الأوسط

المبحث الأول: الشرق الاوسط الجديد و الكبير و التقاء المصالح الإسرائيلية الأمريكية

المطلب الأول : الشرق الأوسطية في الفكر الأمريكي و الفكر الصهيوني

لم تكن (عقدة الذنب) الغربية تجاه اليهود التي شاعت عقب الهولوكوست ولا الدوافع التوراتية التي ينادي بها اليهود والصهاينة بأنهم شعب الله المختار وضرورة وجودهم في أرض الميعاد ، كافية لإقامة إسرائيل في فلسطين ، إن لم تكن مهمة تأمين المصالح الغربية في المنطقة والحيلولة دون بلورة نظام عربي موحد متجانس يكبح المطامح الخارجية ، هما في أولوية قيام إسرائيل .

إذا كان الصهاينة الأوائل على علم ودراية كاملة بذلك ، فتمت المزاوجة بين ذلك كله لتحقيق شعارها (أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل) مع تأمين المصالح الغربية بالمنطقة العربية وما حولها فتمخض ذلك عن قيام إسرائيل في هذه البقعة العربية الاستراتيجية بتعهد غربي دائم ومطلق لها .

فبعد تزايد الطلب العالمي عل النفط وخصوصا من قبل أوروبا واليابان، واحتمال المنافسة الدولية على هذه المنطقة الحيوية ولضمان استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين جملة من الأهداف تتلخص بما يأتي :

أولا : منع أي قوة من السيطرة على المنطقة

ثانيا : احتواء أو تحجيم الدول العربية المناهضة للإمبريالية

ثالثا : ضمان تدفق النفط لخدمة الاستراتيجية الأمريكية[41]

لذلك كانت التصورات الأمريكية تسعى لضمان تحقيق ما تقدم عن طريق التدخل لترتيب أوضاع المنطقة وإحلال تعاون إقليمي في المنطقة يكون مبنيا على أساسين هما : الأول : جغرافي : ويضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وتركيا

1- علي قاسم عبد الحي ، **السياسة الخارجية الأمريكية** ،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2009)، ص،100.

الثاني اقتصادي : ويعمل على تنشيط التبادلات التجارية والسلعية وفتح الأسواق الإقليمية .

كما أشار وزير الخارجية الأسبق (ألكسندر هيغ) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد التوصل إلى إجماع استراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان ليكون بمثابة ضمانة أساسية للاستقرار الإقليمي حتى يتم الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض مشروعها الشرق أوسطي عبر تناول العديد من القضايا تخلق تداخلا بين أبعادها العالمية والإقليمية ، مثل : التسلح ، اللاجئين ، المياه ، التعاون الاقتصادي ، مع تأسيس نموذج للتكامل الاقتصادي والأمني على أسس استراتيجية تخدم المنطقة اقتصاديا وتخفي ورائها هدف تفكيك النظام الإقليمي العربي ، بعد الإنتهاء من وضع معالجات لأسباب الصراع العربي ـ الإسرائيلي المتمثلة بالاحتلال للأراضي العربية ، وفك أواصر الانتماء والروابط العربية الإسلامية ، كالثقافية والحضارية والتاريخية واللغوية بين دول هذ النظام .

ثانيا : الشرق أوسطية في الفكر الصهيوني : تنطلق الرؤية الاستراتيجية في تصوراتها أو سلوكها الإقليمي مضرورات دورها الاستراتيجي الغربي في المنطقة ، وقد اعتمدت إسرائيل ومنذ قيامها على سياسة المراحل الثقافية بداية من الغزو ثم التوسع ، ويقول" بن غوريون" إن كل دولة على الأرض تتألف من الشعب والإقليم و"إسرائيل" لا تشذ عن هذه القاعدة إلا أنها لم تأت مطابقة لأرضها وشعبها ، وإنها قامت على جزء من أراضي "إسرائيل فقط"

ويقول شمعون بيريز : " عندما بدأت القومية بالظهور والترسخ في الشرق الأوسط[42] ، أي في الوقت الذي تم التوقيع فيه على معاهدات سلام نهاية الحرب العالمية الأولى ، عايشت المنطقة نزعتين متوازيتين : الأولى وهي حركة الوحدة العربية التي اعتبرت العرقية العربية هوية قومية ، والثانية تميل ميلا باتجاه

[1]–علي قاسم عبد الحي ، **السياسة الخارجية الأمريكية** ،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2009)، ص،102.

الخصوصية ، أي الاعتراف بأن لكل بلد عربي تاريخه وحضارته وفكره الخاص به ، وقتها كان الفلسطينيون ينظرون إلى أنفسهم كعرب.

وعليه ترى الصهيونية وحسب ما صرحت به جولدا مائير لصحيفة يدعوت أحرنوت في 13\ 1965\4 ، أن الانتماء القومي والهوية القومية العربية هي أهم العوامل المؤدية لحالة " اللاأمن " التي تعيشها " إسرائيل " وأن تقويض المشروع القومي الغربي يعد ضرورة وهدف استراتيجي لوجود "إسرائيل " وأمنها حيث لا يمكن تصور وجود لها كدولة أمنية في ظل وحدة عربية لذا تبعت إسرائيل مخططات تفتيت المنطقة لتقويض المشروع القومي العربي كما روجت لمشاريع عديدة منها " مشروع برجنسكي عام 1979 " الهادف إلى تقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات عرقية ودينية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي كي يسمح لإسرائيل أن تعيش في المنطقة بعد أن تقضي على فكرة القومية العربية.

ثم جاء "مشروع برنارد لويس 1990" الذي يدعوا لتشجيع التمرد في المنطقة العربية من أجل حصول الأقليات على الحكم الذاتي " كالمارونيين في لبنان " " والأكراد في العراق " " والدروز والعلويين في سوريا " و" الأقباط في مصر والسودان " .

إن المخططات الصهيونية جميعها سواء القديم منها أو الحديث ينطلق في قناعة " إسرائيلية " مفادها لكي تكون " إسرائيل" قوة سياسية في الشرق الأوسط يجب أن تتسع الخلافات بين العرب ، وهنا تلاقت المخططات الصهيو– أمريكية الرامية لإعادة أوضاع المنطقة ورسم خارطة جديدة لها عبر إيجاد صيغ ملائمة لإدخال إسرائيل في المنطقة وأدائها لأدوار مهمة فيها وإلغاء مواصفات الماضي المتعلقة بالجغرافية التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي التي تنتمي إليه دول المنطقة ، والتشديد على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة ، وهذا ما تجسد في المؤتمرات الاقتصادية التي عرفت بمؤتمرات" الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " المنعقدة في الدار البيضاء 1994 ،وعمان 1995 ، والقاهرة 1997 ، ولا شك في أن إسرائيل قد حققت أجزاء كبيرة من تلك المخططات بدعم من الولايات المتحدة ، بعد إبرامها لاتفاقية

التطبيع الاقتصادي مع تركيا[43] ، وتوقيع معاهدة السلام مع مصر ، في كامب ديفيد 1979 ، ومع الأردن في وادي عربة 1994 ، والتوصل لإعلانات أوسلو المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني خلال الأعوام 1993 *1994*1995 ، ومن ثم النجاح في دفع بعض دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها .

المطلب الثاني البوشية الأولى ومشروع الشرق الأوسط الجديد:

المقصود بالبوشية الأولى الفترة لزمنية التي تولى فيها جورج بوش الأب رئاسة الجمهورية الأمريكية بين 1988 . 1992 وعلى رغم محدودية هذه الفترة (4 سنوات) إلا أنها تزامنت مع حدثين بالغي الدلالة في الانعطاف بقوة نحو بلورة أكثر واقعية لمشروع الشرق الأوسط الجديد : الأول : سقوط الاتحاد السوفياتي على عتبة العقد الأخير من القرن العشرين ، الأمر الذي دفع رأسمالية الذروة الأمريكية إلى الإسراع في إعلان انتصارها الحاسم في التاريخ ، فذهبت تفتش عن إطلا ق سياسات جديدة من شأنها ضمان أحاديتها القطبية في تزعم العالم وقيادته . كانت الخطوة التأسيسية في هذا المجال سعي جورج بوش الأب إلى الإمساك بعصب القوة الاقتصادي المتمثل بنفط الخليج العربي ، لذلك سارعت هذه الإدارة إلى الشروع بإعادة صياغة عملية تدويل أمن الخليج بعيدا عن نظام القطبية الثنائية[44] وعبر معطيات نظام القطبية الانفرادية .

الثاني : استغلال أمريكي، غربي، إسرائيلي لأزمة غزو العراق للكويت في 1990 ، والتي انتهت إلى جملة من النتائج هذه أبرزها :

1. تحقيق إدارة بوش الأب أعظم نجاحاتها على الإطلاق في ميدان السياسة الخارجية عندما نجحت في تحشيد جيوش أكثر من 30 دولة بينها عدد من الدول العربية ، في حرب " عاصفة الصحراء " 1991 ،

---

[1]- علي قاسم عبد الحي ، **السياسة الخارجية الأمريكية** ،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2009)، ص،102.

1- علي قاسم عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 110.

حيث تم تدمير القوة العسكرية العراقية وإجبار العراق ليس فقط على الخروج من الكويت ، وإنما أيضا لامتثاله لشروط القرار 686 الذي يكاد أن يكون غير مسبوق في قرارات مجلس الأمن الدولي ، لجهة الحصار الصارم الذي فرض على العراق ، والذي استمر لحوالي ثلاثة عشر عاما من 1990 حتى احتلال العراق وإسقاطه كنظام ودولة في أفريل 2003 .

2. توجيه ضربة إضافية للنظام العربي الإقليمي بإخراج العراق كقوة وازنة عسكرية واقتصادية من معادلة هذا النظام ليكون الدولة الثانية بعد مصر

3 ـ إمساك أمريكا بدول الخليج على قاعدة النفط مقابل الأمن وكانت معاهدات الدفاع الأمني مع هذه الدول التي دفعت وما تزال ، كلفة الوجود العسكري الأمريكي ثمنا باهظا على أكثر من مستوى اقتصادي وسياسي وتنموي .

4 ـ تغليب القطري على القومي في السلوك السياسي والاقتصادي العربي العام ، الأمر الذي شكل خروجا على ميثاق جامعة الدول العربية ، لا سيما لمبدأي الدفاع العربي المشترك ، والتكامل الاقتصادي العربي الذي أقره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

5 ـ تقديم فرصة ذهبية لإسرائيل للدخول في تسويات ثنائية مع الدول العربية ذات العلاقة المباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي ، وهذا ما تمخضت عنه مفاوضات مؤتمر مدريد (30 أكتوبر ـ 02نوفمبر 1991) ، بحيث انتهت إلى نتيجة أساسية تقضي بالمضي فعملية التسوية وفق مسارات ثنائية أظهرت قدرة إسرائيل الواضحة على التلاعب بالمسارات العربية المختلفة من أجل تعظيم مكاسبها من عملية التسوية ، وفغي مقدمتها المكسب الاستراتيجي المتمثل بتبدل الموقف العربي من خيار المواجهة والتوازن الاستراتيجي مع إسرائيل إلى خيار التسوية والسلام الاستراتيجي[45] .

2- علي قاسم عبد الحي ، **السياسة الخارجية الأمريكية** ،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2009)، ص،115.

لقد أفادت إسرائيل من هذا التحول غير المسبوق في الخيارات العربية ، الأمر الذي وفر لها فرصة كسب الوقت من أجل تحقيق إنجازات إضافية لمشروعها في إقامة دولة يهودية من الفرات إلى النيل تكون قادرة على أن تلعب دورا محوريا في نظام شرق أوسطيا يشكل البديل الإلغائي للنظام الإقليمي العربي الذي بات يتجه بسرعة نحو الانحلال والتفكك .

6 ـ تطبيع العلاقات الإسرائيلية ـ العربية عكس تحولا عربيا نحو الاندماج في نظام شرق أوسطي لطالما كان مطمحا أمريكيا . إسرائيليا منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين ، فالتطبيع كان المحور الأساسي في مؤتمرات التسوية التي أطلقت عجلتها في تسارع مع الوقت في أعقاب المناخات السياسية والأمنية التي برزت كنتائج مباشرة لتداعيات حرب الخليج الثانية ، ووفقا للرؤية الأمريكية ـ الإسرائيلية فقد ارتبطت التسوية في مؤتمرات مدريد 1991 وأوسلو 1993 والدار البيضاء 1994 بمخطط أمريكي ـ إسرائيلي يرتكز إلى القضاء على النظام العربي كإطار للتفاعلات بين الدول العربية. صحيح أن التوصل على تسويات ثنائية كان يعني بحد ذاته، دخول إسرائيل بدرجة وبأخرى كطرف فاعل في النظام ، وكن الرؤية الأمريكية ـ الإسرائيلية للتسوية ولمستقبل المنطقة برمتها كانت تقوم على أساس نظام شرق أوسطي وليس عربيا .....

إن دراسة متعمقة لمشروع الشرق الاوسط من المنظور الأمريكي ـ الإسرائيلي تظهر أن خطر مثل هذا المشروع لا يكمن فقط في الرغبة في أن يقوم على أنقاض النظام العربي ، وإنما بكونه مصمما بحيث تكون إسرائيل هي قلب هذا النظام اقتصاديا واستراتيجيا ومن ثم سياسيا .

ففي مؤتمر مدريد 1991 دخل الصراع العربي ـ الإسرائيلي مرحلة جديدة " جرى فيها تمهيد الأرض وإعداد العدة لتحقيق الهدف القديم الجديد المتمثل في استيعاب المنطقة العربية ضمن نظام إقليمي أطلق عليه "النظام الشرق أوزسطي" بحيث يتمكن الغرب من إحكام السيطرة على الوطن العربي وموارده[46]

[1]–علي قاسم عبد الحي ، **مرجع سابق**،ص،125.

. كما تحقق أيضا من خلال ذلك وبواسطته مركزة إسرائيل في هذا النظام بشكل يضمن استقرارها وبقائها آمنة ومسيطرة.

وفي مؤتمر أوسلو 13 سبتمبر 1993 جاء توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ليشكل حدثا غير مسبوق في نتائجه البعيدة لجهة إضفاء الشرعية الفلسطينية على الوجود الإسرائيلي والإقرار الفلسطيني بشرعية إسرائيل هو تنازل حقوقي وسياسي من أصحاب الحق الأصليين أي الفلسطينيين قبل أن يكون حقا قوميا عربيا . ومن نتائج المؤتمر كسر التردد لدى الدول العربية في الانضمام للنظام الشرق أوسطي ... كما جاءت معاهدة وادي عربة لتضفي تطبيع لإسرائيل ذات بعد خاص ، جاءت تطورات التسوية في مدريد وأوسلو ووادي عربة لتدفع بدول التعاون الخليجي ، تحت ضغط أمريكي متزايد إلى إلغاء إعلان مقاطعتها للإسرائيل المعمل بها منذ عام 1948 .

جاء قرار رفع المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من قبل التعاون الخليجي ، ليستجيب للسياسة الأمريكية في سعيها لتذليل عقبات الاعتراض على تأسيس مشروع شرق أوسط اقتصادي يكون مدخلا لإقامة نظام متكامل اقتصاديا وأمنيا وسياسيا ، وهذا هو التصور الذي قدمه شمعون بيريز في" كتابه الشرق الأوسط الجديد "

المطلب الثالث : إسرائيل والشرق الأوسط الكبير الأمريكي :

عند الشرق الأوسط تتقاطع المصالح الاستراتيجية عند قوى ثلاث :

1 ـ رأسمالية الذروة الأمريكية (الشركات العملاقة)

2 ـ المسيحية البروتستانتية الجديدة (المحافظون الجدد)

3 ـ الصهيونية التوراتية وذراعها العسكري ـ السياسي (إسرائيل)

ترى الولايات المتحدة في إسرائيل بالدرجة الأولى ، مشروعا استثماريا حقيقيا في الشرق الأوسط ، يهدف إلى تقويض النظام الإقليمي العربي بما يخدم المشروع الأمريكي نفسه لجهة قيام نظام شرق أوسطي ـ اقتصادي ـ أمني على أنقاض جامعة الدول العربية كنظام إقليمي عربي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

أما مصلحة إسرائيل من خلال إقامة شرق أوسط كبير فهي إلى جانب كونها سوف تحتل حضورا محوريا وازنا في المنطقة سياسيا وأمنيا واقتصاديا ، فإنها ستجد في المشروع حلمها التلمودي يتحقق في إقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل ، وأبرز الدلالات على ذلك هو الدخول الإسرائيلي اليوم بشكل مكثف إلى العراق بحيث أنشأت إسرائيل حتى الأن ثلاث محطات أمنية للموساد* الإسرائيلي : محطة في بغداد ، والثانية في كركوك ، والثلاثة في روسيتا على الحدود العراقية القريبة من سوريا .

هذا بالإضافة إلى تمادي إسرائيل في مسألة تهويد الاقتصاد العراقي وكذلك الأراضي والفنادق والدور في بغداد والموصل وكركوك ، وهناك العديد من الشركات الإسرائيلية لشراء الأراضي في كردستان وغيرها ، الأمر الذي يساعد على تعزيز النفوذ الاقتصادي الصهيوني والأمني والسياسي في العراق كمدخل إلى الخليج وسائر الدول العربية الأخرى .

مع صعود المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض في الانتخابات لعام 2000 باتت إسرائيل الشريك الحقيقي في صناعة السياسة و الأمريكية الشرق أوسطية ، وهذا ما ظهر جليا في الدور الذي لعبته في التخطيط للحرب على العراق ، ، وكذلك في تأزيم العلاقات الأمريكية[47]،العربية خصوصا مع الدول التي كانت مع علاقة تحالفية تقليدية مع واشنطن ، كل ذلك بدافع الشحن الإسرائيلي تحت ذريعة الإصلاحات الديمقراطية ، لقد تحولت الولايات المتحدة في ظل البوشية الثانية (2000-2008) ومشروع الشرق الأوسط الكبير ، من دور الكفيل "لإسرائيل " ، على دور " عراب عملية إدماج إسرائيل في النسيج

1- علي قاسم عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 135.

الإقليمي عبر الدعوة والضغط للاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها ، وبدا للحظة أن الولايات المتحدة في طريقها لتحقيق شيء من النجاح على هذا الطريق بعد عقد اتفاق أوسلو بيت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 ، وبعد دفعها عدد من الدول العربية للمشاركة في أليات المشروع الشر أوسطي من خلال مؤتمرات التعاون الإقليمي ومن بينها مؤتمر الدار البيضاء (1994) وعمان (1995) والقاهرة (1996) والدوحة (1997).

المبحث الثاني التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول دوافع إقامة العلاقات العسكرية الإسرائيلية ، الأمريكية

هناك دوافع مشتركة، أو منفصلة، بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في إقامة العلاقات الاستراتيجية، تطورت باستمرار إلى الأفضل دون النظر إلى المتغيرات الحادة في العالم وفي المنطقة، ويمكن أن تتلخص في الآتي :

1- إسرائيل:

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاستراتيجي الذي ساند إسرائيل في تحقيق مصالحها وأهدافها القومية، سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال تقوية مكانتها بالمحافل السياسية، والاقتصادية الإقليمية، علاوة على زيادة إمكانياتها الإنتاجية، بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة التي تتيح لها قدرة الاندماج في الأسواق العالمية الآسيوية . الأوروبية، ودعم سياستها في التغلغل بالقارة الأفريقية، لتحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية، فضلاً عما تحصل عليه من مكاسب مباشرة في التعامل مع السوق الأمريكي، أو بدول الأميركتين من خلال الولايات المتحدة الأمريكية[48] .

2- الولايات المتحدة الأمريكية:

تشكل إسرائيل أحد أهم ركائز تحقيق أهداف السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال

1-ا لمشاط عبد المنعم ، **التحولات السياسية الخارجية الأمريكية وموقع اسرائيل منها**، ص،33.

الدور، الذي تلعبه مع تركيا لشغل الفراغ الاستراتيجي بمنطقة الخليج العربي، وآسيا الصغرى، والقوقاز، سواء لتأمين المصالح البترولية الأمريكية بتلك المناطق، ومواجهة العدائيات المحتملة من جانب إيران والعراق، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إطلاقها، أو لتأمين المصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، في ظل تنامي الدور الأوروبي المنافس للدور الأمريكي في مستقبل الترتيبات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط. إضافة إلى الدور الذي تلعبه إسرائيل في تحقيق المصالح الأمريكية بالقارة الأفريقية، بصفة عامة، والقرن الأفريقي بصفة خاصة .

كما تقوم إسرائيل بدور الوكالة لتحقيق المصالح الأمريكية في كل من الصين، ودول أمريكا اللاتينية، ومناطق أخرى، من خلال تنفيذ أهداف السياسة الأمريكية، في هذه المناطق بعيداً عن الكونجرس الأمريكي .

ويزيد من قوة الدوافع الأمريكية السابقة، حقيقة قوة ضغط اللوبي الصهيوني الأمريكي على مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء في السياسة الخارجية، أو داخل الإدارة الأمريكية، أو الكونجرس الأمريكي .

كما تأتي الدوافع الأمريكية من خلال اهتمامها بأمن إسرائيل، كالتزام أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية، فقد أكد الرؤساء الأمريكيون، وأعضاء الكونجرس التزامهم تجاه بقاء إسرائيل، والحفاظ على أمنها، ويتركّز هذا الدعم في ثلاثة اتجاهات رئيسية، تتمثل في الآتي :

أ. الاتجاه الأول: اتجاه سياسي، وإن أخذ اتجاهات أخرى

يتمثل في أن الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل، هو التزام "أخلاقي" يتمثل في أن لليهود حق في أن تكون لهم دولة, بصرف النظر عن تعارض ذلك مع حقوق العرب الفلسطينيين، كما أن إسرائيل تعتبر دولة ديموقراطية تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من قيمها .

ب. الاتجاه الثاني: اتجاه ينبع من السياسة الداخلية المؤثرة على الإدارة الأمريكية

حيث يرجع أسباب الاهتمام الأمريكي بإسرائيل، إلى اعتبارات داخلية أهمها، وجود الجماعات اليهودية[49] التي تعد على درجة عالية من الكفاءة والنشاط، وكذلك ميل الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل، وليس إلى العرب .

ج. الاتجاه الثالث: اتجاه يستند على مصالح واستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية

يرتكز هذا الاتجاه في تفسيره للعلاقات الإسرائيلية . الأمريكية، على الفكرة الكلاسيكية الخاصة بالمصلحة القومية، بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترسل بملايين الدولارات في شكل معونة عسكرية واقتصادية لإسرائيل، لمجرد الشعور بالتزام أخلاقي، أو لسبب ضغوط اللوبي اليهودي، ولكنها تفعل ذلك من منطلق أن إسرائيل تشكل رصيداً استراتيجيا مهماً لها في منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر من أهم المناطق للمصالح الأمريكية. فقيمة إسرائيل الاستراتيجية، تنبع من كونها الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في هذه المنطقة، بل إنها يمكن أن تستخدم قواتها لحماية المصالح الأمريكية، وأن تقدم أو تخصص قواعد لعمليات عسكرية أمريكية في المنطقة. وقد ظهر ذلك واضحاً في حرب يونيه 1967، حيث حققت إسرائيل الهدف الأمريكي في إيقاف المد الثوري المصري، والتأثير على مصالح الغرب البترولية في المنطقة، كذلك في أثناء تصاعد الخلافات بين السلطات الأردنية والعناصر الفلسطينية داخلها في سبتمبر 1970، حيث كان تقدم القوات الإسرائيلية في اتجاه الأردن، والذي نفذ بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة رادع للتدخل السوري في الأردن، دون أي تدخل من الجانب الأمريكي. وقد أدارت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأزمة، كحالة لدراسة أبعاد التعاون العسكري الإسرائيلي .

الأمريكي، على أساس مبادئ أساسية هي :

- التأكيد على أن التدخل الإسرائيلي لن يؤدى إلى تصعيد الموقف[50] .

علي قاسم عبد الحي ، **مرجع سابق**،ص،145.

1-ا لمشاط عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص،42.

- الإعداد لمعاونة إسرائيل عسكرياً إذا ما تصاعد الموقف .
- التنسيق الحذر للمطالب العسكرية السياسية لإسرائيل والأردن .

وقد أدّت نتائج الاعتبار السابق إلى نقل انطباع واضح لدى القيادات الأمريكية المتعاقبة، على ضرورة تحقيق تفوق إسرائيل عسكرياً، واقتصاديًا، وتكنولوجياً كقاعدة مسلحة تحمى المصالح الأمريكية والغرب في المنطقة، وكذا التفكير في تحويل إسرائيل كقوة ردع سريع خاضعة لأمريكا، تعمل بتنسيق وتعاون مع البنتاجون، من أجل تحقيق المصالح الأمريكية بالمنطقة.

المطلب الثاني التعاون العسكري الإسرائيلي الأمريكي خلال الثمانينيات:

يحكم العلاقات الإسرائيلية . الأمريكية، ما يزيد عن 25 اتفاقاً وبروتوكولاً للتعاون في كافة المجالات، وسيجري التركيز على اتفاقيات عقد الثمانينيات، والتي اشتملت على الآتي :

1- مذكرة التفاهم 19 مارس 1979:

مع حدوث العديد من المتغيرات في المنطقة، وبعد توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، ازدادت قناعة صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، بأهمية ربط دور إسرائيل الاستراتيجي بالأهداف الأمريكية في المنطقة، ومن ثمّ استمرّت الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على زيادة القدرات العسكرية الإسرائيلية. وفى هذا الإطار قامت إدارة الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" في 19 مارس 1979، بتوقيع مذكرة تفاهم تعطي الصناعات العسكرية الإسرائيلية، والشركات العاملة في هذا المجال، فرص الدخول في المناقصات الخاصة باحتياجات وزارة الدفاع الأمريكية، علاوة علي العمل المشترك في مجال البحوث، وتطوير الأسلحة، والمعدات[51] .

2- مذكرة التفاهم الاستراتيجي 30 نوفمبر 1989

أ .المتغيرات الدولية قبل توقيع الاتفاقية

1-ا لمشاط عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص،50.

في أعقاب حرب أكتوبر 1973، شهد العالم العديد من المتغيرات, التي أثّرت بشكل واضح على التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، من أهمها :

- الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول، الذي أثر في الاقتصاد العالمي تأثيراً كبيراً، وبالتالي حدث تغير في الموازين السياسية، خاصة بالنسبة للدول البترولية .

- التحول الجذري في سياسة الوفاق الدولي، وذلك على أثر قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان عام 1979، واقترابه من منطقة الخليج العربي .

- في بداية عام 1981، تولى "رونالد ريجان" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، بأغلبية كبيرة، رافعاً شعار أنه يجب المحافظة على أمريكا قوية في مواجهة التوسع السوفيتي في كافة المناطق، سواء في أوروبا، أو في أي منطقة من العالم، واتبع سياسة متشددة معلناً نهاية سياسة الوفاق بين القطبين .

- حرص الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الثمانينيات، على تطوير برنامج الدفاع الاستراتيجي باستخدام الفضاء .

ب. المتغيرات الإقليمية:

- تصاعد الحرب الأهلية اللبنانية، وهي حرب أثّر فيها بشدة وجود القوات السورية، والمقاومة الفلسطينية على الأراضي اللبنانية .

- توقيع معاهدة السلام المصرية . الإسرائيلية عام 1979، التي أدّت إلى انقسام العالم العربي، ما بين رافض للمعاهدة، أو مؤيد لها، أو من له تحفظات عليها

- قامت الثورة الإسلامية في إيران في نهاية عام 1978، ضد نظام الشاه الموالي لأمريكا، ورحل الشاه عن إيران في فبراير 1979، ومن ثم ظهر تيار معادٍ للسياسة الأمريكية في إيران .

- اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في سبتمبر 1980، وتهديد إيران بغلق مضيق هرمز الاستراتيجي.

وفي ضوء هذه التطورات، ومع استمرار الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، أصبحت منطقة الخليج العربي

مهددة من كل من الاتحاد السوفيتي وإيران، ومن ثم كان هذا المتغير أحد الدوافع التي أدّت إلى توقيع الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاق التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل[52] .

- في يونيه 1982، انفجر الموقف اللبناني مرة أخرى، بقيام القوات الإسرائيلية بغزو لبنان 1982، واحتلالها الجنوب اللبناني، وحصار العاصمة بيروت، وأصبحت القوات الإسرائيلية في لبنان في مواجهة القوات السورية في سهل البقاع، وبدأ تقلص حجم المقاومة الفلسطينية في لبنان. ثم جاءت الأحداث التي تلت ذلك، من خلال قيام المقاومة اللبنانية بتفجير مقر قيادة القوات الأمريكية، ومقر قيادة القوات الفرنسية في بيروت .

- كما تزايد النفوذ السوفيتي بشكل ملحوظ في سورية، لدعم موقفها المعادي لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، ودعم قواتها في سهل البقاع اللبناني، مما ترتب عليه رفض سورية للاتفاق اللبناني . الإسرائيلي، بشأن سحب جميع القوات الأجنبية من لبنان، ومن ثمّ قام الرئيس اللبناني بإلغاء الاتفاقية التي وُقّعت بالأحرف الأولى مع إسرائيل في عام 1983، بضغط من سورية .

- ونتيجة للتهديد الإيراني والسوفيتي لمنطقة الخليج، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بتشكيل القوات سريعة الانتشار، والتي كان لابد لها من قواعد وتسهيلات، سواء لتمركزها أو لعملها، ومن ثم اتخذت من إسرائيل مركزاً لقواتها .

أولاً: مشتملات مذكرة التفاهم الأمريكي . الإسرائيلي30 نوفمبر 1981

من المهم توضيح أن مذكرة التفاهم الأمريكي . الإسرائيلي، تعود أصولها الأولى إلى عهد الرئيس نيكسون، وإن كان فضل صياغة هذه المذكرة يعود بالأساس إلى وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس كارتر .

1-ا لمشاط عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص،55.

وفي عام 1981، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية[53]، على تقديم معونات عسكرية واقتصادية إلى إسرائيل، على أن تقوم إسرائيل بتنسيق تحركاتها في المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 30نوفمبر من العام نفسه، وقعت الدولتان مذكرة للتفاهم، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية علّقت العمل بهذه المذكرة بقرار منفرد، وذلك على أثر قيام الحكومة الإسرائيلية بإصدار قرار بضم هضبة الجولان السورية إلى إسرائيل وتشمل المذكرة الآتي:

- **الديباجة:**

في الثلاثين من نوفمبر 1981، وقّع وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون Ariel Sharon، ووزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرجر Caspar Weinberger مذكرة تفاهم، حول التعاون الاستراتيجي. ويؤكد هذا الاتفاق على الروابط المشتركة بين البلدين، والقائمة على علاقات الأمن المتبادل بينهما، كما يؤكد حاجاتهما لتعزيز التعاون الاستراتيجي بينهما، بغرض ردع كل التهديدات من جانب الاتحاد السوفيتي للمنطقة، لهذا يشكل الطرفان إطاراً للتشاور فيما بينهما، من أجل التعاون المشترك، تعزيزاً لأمنهما القومي بردع هذه التهديدات .

- **المادة الأولى:**

أ. حددت المادة الأولى أن الهدف من هذا التعاون هو هدف دفاعي، ضد مصادر التهديد السوفيتية، سواء بقوات سوفيتية أو قوات يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي، وتأتي من خارج المنطقة .

ب. تبادل التعاون بين الطرفين في المجال العملياتي العسكري، لقوات الدولتين بالمنطقة، لتمكين قواتهما من العمل في الوقت المناسب لمواجهة التهديد المشترك[54] .

- **المادة الثانية**

1-ا لمشاط عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص،49.

1-ا لمشاط عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص،66.

يجري التعاون الاستراتيجي، لمواجهة التهديدات المشتركة التي تهدد أمن المنطقة من خلال التعاون في المجال العسكري، والذي يتضمن المسائل التالية :

أ. التخطيط والتعاون، لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة .

ب. إقامة المنشآت العسكرية، لتخزين المعدات الأمريكية وصيانته

ج. إجراء البحوث العسكرية المشتركة .

د. السماح لإسرائيل بالإتجار في الأسلحة، التي تدخل فيها تكنولوجيا أمريكية .

- **المادة الثالثة :**

أ. تشكيل فرق العمل المشتركة .

ب. مراقبة تنفيذ التعاون في المجالات العسكرية المتفق عليها .

ج. عقد اجتماعات دورية مشتركة بين البلدين، من خلال فرق عمل مشتركة .

د. تقوم فرق العمل المشتركة بمناقشة النقاط التالية :

- أسلوب تحقيق التعاون العسكري بين الجانبين، ومن بينها التدريبات المشتركة في البحر المتوسط .

- تحقيق التعاون لتخطيط التدريبات العسكرية المشتركة، وتجهيز المنشآت التي تخزن بها الأسلحة، والذخائر، والمعدات الأمريكية[55] .

- التعاون في مجال تجارة السلاح .

- التعاون في مجال البحوث والتطوير

- **المادة الرابعة:**

---

[1]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2008)، ص،102

تُشّكل مجموعة سياسية . عسكرية مشتركة بين البلدين, تضم ممثلين عن هيئات الأمن القومي، برئاسة ممثلي وزارتي الدفاع الأمريكية والإسرائيلية، وتجتمع مرتين سنوياً بشكل دوري، تتناول مناقشة موضوعات التعاون العسكري، التي تشمل مجالات التدريب، والتسليح، والتخزين، والبحوث، والتطوير، ومجالات الأمن الخاصة، والاستخبارات، ومكافحة الإرهاب .

- **المادة الخامسة**

يجري العمل بهذه المذكرة في حالة استكمال الإجراءات المتفق عليها، وفي حالة رغبة أحد الأطراف الخروج عن هذه المذكرة، يبلِّغ الطرف الآخر في غضون ستة أشهر .

- **المادة السادسة**

يلتزم الطرفان بإتباع ميثاق الأمم المتحدة، والقوانين الدولية، للتعايش السلمي بين دول المنطقة .

ثانياً: اتفاق التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية 29 نوفمبر 1983

في أعقاب الأعمال الانتحارية، التي تلقتها القوات الأمريكية في بيروت، عادت حكومة ريجان لتضع فكرة التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل موضع التطبيق، حيث وقع الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان"، في 29 أكتوبر 1983، القرار الرقم 111 سري، من أجل تحقيق تعاون وثيق مع إسرائيل .

وفي 29 نوفمبر 1983 أعلن الرئيس الأمريكي ريجان، أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقتا على تشكيل مجموعة سياسية – عسكرية، لدراسة وسائل تعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين .

- **الدوافع التي أدَّت إلى توقيع الاتفاق:**

- **الدوافع الأمريكية:**

كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، في فترة الوفاق الأولى، تعتمد بصفة أساسية على تحييد الاتحاد السوفيتي، ولكن بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان من جهة، وزيادة النفوذ السوفيتي في

القارة الأفريقية من جهة أخرى، دفع ذلك الولايات المتحدة الأمريكية لكي تدير ظهرها لسياسة الوفاق. وبدأت سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي تعتمد على التصدي، من مركز القوة للتعامل معه، وتطبيق سياسة احتواء التوسع السوفيتي .

ووجدت أمريكا أن إسرائيل هي الأداة الفعالة لحماية مصالحها ضد الخطر السوفيتي، وهي الحليف القوي، وأن دور إسرائيل يجب أن يتجاوز حدودها الإقليمية، واهتمامات أمنها المباشر .

وقد شجعها على توقيع هذا الاتفاق، حالة الانقسام التي سادت العالم العربي حينذاك, حيث ضمنت عدم حدوث ردود فعل عربية مؤثرة وإيجابية ضد الاتفاق، والتي يمكن أن تؤدي إلى مردود سلبي ضد المصالح الأمريكية في المنطقة .

- **الدوافع الإسرائيلية:**

* ضرورة تحقيق تفوق تكنولوجي وعسكري، على كافة الدول العربية .

* تورط القوات الإسرائيلية في لبنان، في مواجهة القوات السورية المدعمة من الاتحاد السوفيتي، دفع إسرائيل إلى التفكير في قيام هذا التعاون لتقليل الخطر السوفيتي .

* الأزمة الاقتصادية الطاحنة في إسرائيل، وتأثير ذلك على المجتمع الإسرائيلي، وكذلك على صناعاتها الحربية، حيث وصل معدل التضخم في إسرائيل إلى نسبة 200 .%

*التأثير النفسي على القيادات العربية، لتغيير مواقفهم الرافضة للسلام مع إسرائيل .

- **مشتملات الاتفاق:**

يُعد هذا الاتفاق تجديداً في الشكل والمضمون، لاتفاق عام 1981، الذي سبق أن أوقف العمل[56] به، ويحوي الآتي :

- **المجال الاستراتيجي العسكري:**

[1]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **مرجع سابق**، ص، 108

الاتفاق على تكوين لجنة عسكرية مشتركة من أجل وضع الخطط العسكرية، والمناورات المشتركة، وترتيبات تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل، وتطوير التعاون في مجال الاستخبارات، والسماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القواعد الإسرائيلية، ونص الاتفاق على :

- التعاون والتنسيق المشترك بين وكالة الاستخبارات المركزية، ومثيلتها في إسرائيل، من أجل تبادل المعلومات المستقاة من أجهزة استخبارات البلدين .
- التعاون في مجال التخطيط الأمني لكلا البلدين .
- إجراء التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة، في إطار خطط أمنية مشتركة .
- تخزين مواد عسكرية أمريكية في مخازن طوارئ على أرض إسرائيل، لصالح الاستخدام العسكري لقوة التدخل السريع الأمريكية .
- حق استخدام القوات الأمريكية للقواعد العسكرية الإسرائيلية "تسهيلات عسكرية ."
- مجال التسليح والتصنيع
- زيادة حجم المشتريات الأمريكية، للإنتاج الحربي الإسرائيلي .
- السماح بنقل التكنولوجيا الأمريكية، في مجال صناعة الطائرات إلي إسرائيل، وإمدادها بالأجزاء المطلوب إنتاجها للطائرة لافي Lavy من الولايات المتحدة الأمريكية، مع المشاركة في عملية تمويل إنتاج هذه الطائرة .
- نقل التكنولوجيا إلى الصناعات الحربية الإسرائيلية .
- رفع القيود المفروضة علي إسرائيل، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والخاصة بعدم بيع أسلحة ومعدات عسكرية إسرائيلية، تدخل في صناعاتها أجزاء أمريكية إلي أي طرف ثالث "دول

أفريقية . دول أمريكا اللاتينية[57] ."

- **المجال الاقتصادي:**

* تحويل القروض الإسرائيلية إلى منح لا ترد .

* تقديم معونة اقتصادية قيمتها 850 مليون دولار .

* زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية في إسرائيل، بغرض إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي .

* إنشاء منطقة حرة، ترفع فيها الحواجز الجمركية لبعض منتجات كلا الدولتين، وذلك لدعم صادرات إسرائيل للولايات المتحدة الأمريكية .

* تدعيم بعض الصناعات الاستراتيجية الإسرائيلية، وبخاصة المعدات الإلكترونية، والحاسب الآلي، والمعدات الطبية .

د. المجال السياسي:

التنسيق السياسي الكامل بين البلدين، سواء في المجال السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة فيما يتعلق بموضوع الصراع العربي . الإسرائيلي، والتوسع السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط .

الأهداف الأمريكية من الاتفاق:

أ. أهداف سياسية:

- مواجهة الوجود السوفيتي في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، مثل سورية، وليبيا، وإثيوبيا، واليمن الجنوبي .

- من المنظور الأمريكي، أن الدول العربية تكون أكثر استجابة للسياسة الأمريكية، عندما تكون إسرائيل قوية، وبالتالي فإن من المصلحة الأمريكية، عدم قيام رأي عربي يهدد المصالح الأمريكية .

---

[2]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **مرجع سابق**، ص، 115.

- تحقيق هدف سياسي داخلي للرئيس ريجان قبيل الانتخابات الأمريكية[58]، من أجل جذب الأصوات اليهودية لصالحه .

ب. أهداف عسكرية:

- تعزيز هدف عسكري إقليمي، وذلك بتعزيز قوات الانتشار السريع الأمريكية، من خلال إقامة مخازن للأسلحة والمعدات الأمريكية في إسرائيل، إضافة إلى صيانتها بواسطة فنيين إسرائيليين، علاوة على حق استخدام القوات الأمريكية لقاعدتي رامادا . عوفدا في صحراء النقب، وحق استخدام ميناءي حيفا وأشدود، كمركزي صيانة للأسطول الأمريكي .

- الاستفادة من المعلومات العسكرية التي تتوفر لدى الاستخبارات الإسرائيلية، بالإضافة إلى شبكات الإنذار المبكر .

4الأهداف الإسرائيلية من الاتفاق:

- أهداف سياسية:

- زيادة الثقل السياسي الإقليمي لإسرائيل في المنطقة، بما يمكنها التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من ترتيب الأوضاع في المنطقة، وبما يحقق حصولها على أكبر قدر ممكن من المكاسب، على حساب الجانب العربي والفلسطيني .

- حصول إسرائيل على الدعم السياسي الأمريكي الكامل، وضمان تأييدها في أي عمل تقوم به، سواء أُتفق عليه مع الجانب الأمريكي أم لا .

زئيف كلاين، **سياسة أمريكا الأمنية**، عمان 1990،(ط1 دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية) ،ص. ص 250، 252.

- وضع إسرائيل على عتبة الاشتراك في السوق الأوروبية المشتركة، أو في حلف شمال الأطلسي، ومن ثم حصولها على التأييد السياسي للدول المشتركة في هذه التكتلات .

ب. أهداف عسكرية:

- زيادة قدرات إسرائيل العسكرية في مجالات الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والتصنيع الحربي وكذا في مجالات المعلومات، والتدريبات المشتركة .
- تعهد أمريكي صريح بحماية أمن إسرائيل .
- توفير الإمكانيات لفرض حل عسكري لمشكلة الجنوب اللبناني، وكذلك مواجهة القوات السورية . في سهل البقاع . المدعمة من الاتحاد السوفيتي .
- إنشاء وتحسين قدرات القواعد الجوية الإسرائيلية في صحراء النقب، كذلك ميناءي أشدود وحيفا على البحر المتوسط .
- تحقيق التفوق الاستراتيجي – العسكري على الدول العربية .

ج. أهداف اقتصادية:

- الخروج من الأزمة الاقتصادية من خلال المساعدات الاقتصادية الأمريكية، إضافة إلى الإجراءات الاقتصادية الأخرى .
- التمويل المادي والتكنولوجي، لصناعات إسرائيل الحربية، بما يحقق طفرة كبيرة نحو تقدم هذه الصناعات، وفتح الأسواق في كل من أفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية أمام صادراتها العسكرية .
- يسمح الاتفاق لإسرائيل أن تسوّق منتجاتها في أوروبا بمعاونة أمريكا .

5- مجالات الاتفاق الأمريكي . الإسرائيلي:

أ. اللجنة العسكرية السياسية المشتركة والتي تشكل بهدف:

- عقد الاجتماعات الدورية بين البلدين، من أجل التخطيط للتدريبات المشتركة، والاحتياجات

الأمريكية لتخزين الأسلحة في إسرائيل .

– ضمان عدم قيام إسرائيل بعمليات منفردة، تورط الولايات المتحدة الأمريكية في بعض أزمات المنطقة، ومن ثم فإن هذا التعاون سيؤدي إلى التقييد من حرية الحركة الإسرائيلية لتصعيد الأعمال العسكرية بالمنطقة .

– خلق قناعة لدى الدول العربية، بعدم جدوى الحل العسكري للصراع، ومن ثم فإن أفضل طريق يمكن أن تلجأ إليه هو عن طريق التفاوض[59] .

6– تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل واستخدام قواعدها:

يحقق التعاون في هذا المجال، توفير مميزات استراتيجية مهمة لكلا الجانبين، فمن ناحية الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يحد من عمليات نقل المعدات، وتقليل الزمن اللازم لحشد القوات الأمريكية في مناطق المواجهة المحتملة مع الاتحاد السوفيتي

ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية، من جراء استخدامها للقواعد البحرية والجوية في إسرائيل، تحقيق **المميزات الاستراتيجية القتالية الآتية :**

– نشر بعض الأسلحة المتطورة في إسرائيل .

– تسهيل عملية تمركز الأساطيل البحرية والجوية الأمريكية، في منطقة شرق البحر المتوسط، مع إعطاء العمق الكافي لانتشار الأسطول الأمريكي على السواحل الجنوبية لأوروبا .

– يتيح هذا الوجود للولايات المتحدة الأمريكية، توفير احتياطي مخزون من المعدات لسرعة التدخل في مناطق الأزمات في منطقة الشرق الأوسط .

ج. **تطوير التعاون في مجال الاستخبارات**

يعد هذا التعاون بين البلدين، أحد المجالات الهامة والمستمرة بينهما، منذ قيام دولة إسرائيل، والذي

[1] زئيف كلاين، **مرجع سابق**، ص، 162.

ساعد على تطوير، وابتكار أسلحة، ومعدات، وأساليب قتال أمريكية حديثه

د. التدريبات المشتركة:

يعد هذا المجال من أبرز مجالات التعاون بين البلدين، ووضعت التدريبات البحرية المشتركة في مقدمة مجالات هذا التدريب، حيث يعتمد الوجود الأمريكي في منطقة شرقي البحر المتوسط على الأسطول السادس الأمريكي، وخلال الأعوام التالية لهذا الاتفاق جرت التدريبات التالية :

- إجراء تدريبات بحرية مشتركة خلال شهر يونيه 1984، بهدف اختبار إمكانيات الإخلاء الطبي .
- زيارة بعض القطع البحرية الأمريكية لموانئ إسرائيل في أبريل 1985 .
- تدريب مشترك على أعمال البحث والغطس، وتحديد أماكن الغواصات المعادية، خلال شهر أبريل 1986 .
- إجراء عمليات الصيانة، والإصلاح، والإعداد الإداري، والفني، في قاعدة حيفا البحرية خلال الفترة من 10 - 19 ديسمبر 1986 .

هـ- في مجال التصنيع الحربي:

- على الرغم من السبق التكنولوجي الأمريكي، في مجالات الإنتاج والتصنيع الحربي، إلا أن إسرائيل كان لها السبق التطبيقي لاستخدام الأسلحة الأمريكية ضد أنظمة التسليح السوفيتية، ويُعد هذا المجال أحد أبرز مجالات التعاون بين البلدين .
- دعم القدرات الإسرائيلية، في مجال التصنيع الحربي المستقل، دون الحصول على ترخيص من شركات أجنبية. كما يمكن لإسرائيل تصدير بعض إنتاجها من الصناعات الحربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير بعض المصادر أن المشتريات الأمريكية من السلاح الإسرائيلي بلغت نحو نصف مليار دولار خلال عام 1984م .
- أتاح الاتفاق لإسرائيل إجراء العديد من التعديلات على الأسلحة الأمريكية، بزيادة قدراتها، ومن

أمثلة ذلك: تعديلات على الدبابات الأمريكية 60 – M، وتعديلات على الطائرات 16 – F و4 – F ، وتعديلات على ذخائر العبوة المفرغة للدبابات الأمريكية .

– التعاون المشترك في مجال الإنتاج الحربي: ومثال ذلك إنتاج إسرائيل لنظامين من الطائرات الموجهة من دون طيار، نوع سكوت . ومستاف، والتي بدأ إنتاجها في النصف الثاني من عام 1986.

– كما جرى التعاون المشترك في مجال إنتاج الطائرة الإسرائيلية "لافي"، وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بـ1.2 مليار دولار في هذا المشروع.

– اتفاقية التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[60] عام 1983.

– توفير مخزون استراتيجي أمريكي بإسرائيل قيمته 300 مليون دولار "صواريخ بحر/ بحر طراز هاربون . صواريخ باتريوت . وقود وشحومات . قطع غيار"، ويحق للجانب الإسرائيلي استخدامه في أوقات الطوارئ، الأمر الذي يدفع بإمكانية استعادة الكفاءة القتالية، ومواجهة المتغيرات الطارئة خلال مراحل أي عملية متوقعة .

– إجراء تدريبات سنوية، وأخرى نصف سنوية مشتركة، بين الأفرع الرئيسية :القوات الجوية . القوات البحرية . القوات البرية على الأراضي الإسرائيلية، لرفع مستوى التدريب، والتنسيق المسبق، استعداداً لتنفيذ أي مهام عسكرية مشتركة بالمنطقة .

– ثبات المساعدات العسكرية السنوية، بما قيمته 1.8 مليار دولار، وبما يوفر أوعية أخرى من ميزانية الدولة لصالح معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن استثمار تلك المساعدات في التحديث المستمر، وتلبية متطلبات جيش الدفاع الإسرائيلي، من أحدث التكنولوجيا العسكرية الأمريكية والغربية المتقدمة .

– زيادة مبيعات الصناعات العسكرية الإسرائيلية للجيش الأمريكي('المستهدف هو 3 مليار دولار

1 زئيف كلاين، **مرجع سابق**، ص، 181.

سنوياً، ولصالح معدلات الاقتصاد لدولة إسرائيل .

- قيام إسرائيل بسحب المعدات العسكرية المطلوب شراؤها من مخازن ومستودعات الجيش الأمريكي العاملة، وليس من فائض المعدات العسكرية الأمريكية، "طائرات عمودية أباتشي وبلاك هوك . صواريخ بحر / بحر طراز ربوى" وما يتحه ذلك، من امتلاك الأسلحة ذات الكفاءة القتالية، والفنية العالية .

- معاملة إسرائيل كأحد دول حلف شمال الأطلسي، عند شرائها معدات عسكرية أمريكية "أسعار تشجيعية . نوعيات متطورة من التسليح ."

- التخطيط والتنسيق المشترك، لمواجهة حالات الطوارئ بما يتيح سرعة التلبية لمواجهة المواقف والأزمات الطارئة بالمنطقة .

- تطوير قاعدة حيفا البحرية، لصالح استقبال، وصيانة، وإجراء الإصلاحات الجارية لقطع الأسطول السادس الأمريكي، الأمر الذي يطرح إمكانية استثمار الجانب الإسرائيلي لتلك الميزة، في الحصول على الدعم القتالي والفني، من قطع الأسطول الأمريكي حالة اندلاع المواجهات بين إسرائيل وأي من دول المنطقة .

- في إطار التعاون في مجال الاستخبارات"، يكون التعاون في إطار جمع المعلومات ومكافحة الإرهاب، وبما يتيح استفادة إسرائيل من الإمكانيات الواسعة لأجهزة الاستخبارات، وجمع المعلومات الأمريكية عن دول المنطقة .

- المراحل التنفيذية للشق الاقتصادي من الاتفاق

جرى تنفيذ الاتفاق على مراحل رئيسية تنتهي عام 1995، حيث أُلغيت الحواجز والرسوم الجمركية على مجموعات السلع المختلفة، وذلك على النحو التالي :

أ. المجموعة الأولى إلغاء الرسوم والجمارك 1985/9/1 ويشمل :

المواد الخام اللازمة للصناعة والسلع، التي تتمتع بإعفاءات وتخفيضات، وهي تشكل معظم الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن السلع التي توجد بعض القيود بشأنها. إضافة إلى بعض السلع الأخرى، التي كانت ملزمة بدفع الجمارك[61]، مثل الأجهزة الإلكترونية، ومواسير الحديد، والسلع الجديدة، والكيماويات، وبعض المنتجات الزراعية، والسجائر، والأكلمة، والسجاد، وبعض المنسوجات .

ب. المجموعة الثانية: التخفيض المرحلي، والإعفاء للسلع التي لا تتمتع بالإعفاء الفوري "يشمل التخفيض 20% حتى 1990/1/1"

تشمل السلع الغذائية، والخمور، والكيماويات، وأجهزة التكييف، ومستلزمات الحوائط، والأرضيات، ومنتجات النسيج غير المدرجة في المجموعة الأولى .

ج. المجموعة الثالثة: الإعفاء الكامل وبصورة تدريجية على مدى عشر سنوات وحتى عام 1995 ويشمل السلع ذات الحساسية الاستطرادية . المتطورة تكنولوجياً .

ثالثاً: اتفاقية التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية 15 سبتمبر 1984

رابعاً: اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية 8 سبتمبر 1985 .

خامساً: اتفاقية التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية 13 مايو 1986

سادساً: التعاون في مجال مبادرة الدفاع الاستراتيجي المعروفة بحرب النجومSDI

من خلال تلك الاتفاقية، أصبحت إسرائيل شريكاً لأمريكا في أحدث نظمها الدفاعية المسمى بحرب النجوم SDI.وذلك عندما وقَّع شيمون بيريز على اتفاق التعاون الاستراتيجي «مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، والذي تقوم بموجبه إسرائيل بتطوير وإنتاج نظام مضاد للصواريخ الباليستية التكتيكية،

[3]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **مرجع سابق**، ص، 122

والمتوسطة المدى، بتمويل مبدئي قدره 120 مليون دولار كمرحلة أولى للتجارب، تليها مرحلة التطوير التي تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 320 مليون دولار .

واستفادت إسرائيل في هذا المجال بالحصول على الخبرات، والنظم الأمريكية الحديثة، مما ساعدها . أي إسرائيل . على تطوير وسائل وأنظمة قتالية دقيقة ومتقدمة. ومنذ توقيع هذا الاتفاق، حرصت إسرائيل على الاشتراك في حوالي 140 مشروعاً من مشروعات مبادرة الدفاع الاستراتيجي، منها حوالي 90 مشروعاً في مجال المواد الاستراتيجية، وبرامج الكمبيوتر، وعلم الأحياء، والرياضيات

اتفاقية 8 سبتمبر 1989:

في 8 سبتمبر 1989، وقّع وزير الدفاع الإسرائيلي "إسحاق رابين" مع وزير الدفاع الأمريكي "ريتشارد تشيني Richard Bruce Cheney "اتفاقية للتعاون المشترك، تُزوّد إسرائيل بموجبها بمعدات أمريكية، بما قيمته 100 مليون دولار. كما تنص الاتفاقية أيضا على إمكانية تداول الأسلحة والمعدات دون مقابل، بل لأغراض البحث والتطوير كذلك

المطلب الثالث :

المطلب الثالث التعاون العسكري الإسرائيلي . الأمريكي خلال التسعينيات:

- **اتفاقية التعاون العسكري الإسرائيلي . الأمريكي 1992**

أهم بنود الاتفاق :

أ .تخزين ما قيمته، حتى مليار دولار من الأسلحة والمعدات الثقيلة في إسرائيل، ويمكن لإسرائيل استخدام هذه المعدات في حالة تعرض أمنها للتهديد .

ب .تخزين معدات فرقتين، إحداهما مدرعة، في مخازن طوارئ لاستخدامها في المواقف الطارئة بواسطة القوات الأمريكية للتدخل في مناطق الصراع بالشرق الأوسط، ويمكن لإسرائيل أيضا استخدام هذه المعدات عند الضرورة، في حالة تهديد أمنها .

ج. ربط إسرائيل بما يعرف بنظام الحماية العالمي، الذي يتضمن أنظمة الإنذار المبكر على الأرض وفي الفضاء .

د. السماح لإسرائيل بالمشاركة في نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى .

هـ. إمداد إسرائيل بما قيمته 700 مليون دولار أسلحة، ومعدات، من مخزون الأسلحة الأمريكية في أوروبا .

و. إمداد إسرائيل بنوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات، مثل الطائرات العمودية أباتشي /Apache بلاك هوك Black Hawk، وعدد من الطائرات ,I 15-Fالتي تعد الأحدث على مستوى العالم، صواريخ هاربون .Harpoon

وبصفة عامة فقد أثار توقيع اتفاقية عام 1992 بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[62] بشكل خاص، العديد من ردود الأفعال واسعة النطاق، من جانب الأطراف المعنية إقليميا ودوليا، ما بين مؤيد ومندد بها، وخصوصاً أنه كانت هناك إجراءات تكميلية ضد أطراف أخرى في المنطقة تزامنت مع الاتفاقية

ما أضيف لقدرة إسرائيل نتيجة للاتفاقية:

أ. تعميق وتوسيع التحالف الاستراتيجي، الإسرائيلي . الأمريكي .

ب. الوجود الكثيف في الفضاء الخارجي، بواسطة الأقمار الصناعية الإسرائيلية والأمريكية .

ج .بناء آلية لتدمير قواعد الصواريخ بعيدة المدى . قبل أن تباشر عملها . وأخرى لتدمير الصواريخ، وهي في مسارها بالجو، قبل أن تصل إلى أهدافها في إسرائيل .

د. استخدام الغواصات المجهزة برؤوس نووية بعيدة المدى، كخيار إضافي في حالة التعرض لهجوم نووي، ولنقل التهديد إلى مسافات بعيدة .

1-حسني عايش ، **أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية**، (دار الفارس للنشر والتوزيع عمان الأردن ط1 2006)، ص، 295.

هـ. إعطاء أفضلية أساسية للقوات الجوية بحيث تعطي دورًا مركزيًا حيويًا في هذه النوعية من الحرب .

و. منح إسرائيل ما قيمته 650 مليون دولار، صفقة صواريخ باتريوت، وأجهزة أخرى للدفاع الجوي، كمساعدات فورية .

ز .تقديم قرض قيمته 10 مليار دولار عام 1992، في شكل ضمانات، بهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية الناجمة عن نزوح ما يزيد عن 600 ألف مهاجر يهودي من روسيا وإثيوبيا .

اتفاقية التعاون الإسرائيلي . الأمريكي 24 أبريل 1996 "مذكرة تفاهم"

أ. الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي واكبت توقيع المذكرة

– استمرار تعرض إسرائيل بصورة مطردة للعمليات الفدائية، والمقاومة اللبنانية، واستمرار الخسائر البشرية الإسرائيلية، من جراء المواجهة المستمرة في جنوبي لبنان، والتي لم يفلح مؤتمر قمة صانعي السلام الذي عقد بمدينة شرم الشيخ في 13 مارس 1996، وتفاهم أبريل 1996 في إيجاد آلية لحماية المدنيين الإسرائيليين في الجنوب اللبناني، أو الجليل الأعلى، بسبب تصاعد العمليات العسكرية من المقاومة اللبنانية، خاصة من حزب الله اللبناني .

– صعوبة القضاء على العمليات الانتحارية للفلسطينيين، في ظل استمرار بقاء أسبابها، وتلبية الحد الأدنى من المطالب للفلسطينيين .

– استمرار وجود قوى عربية وغير عربية، ما زالت تتمسك بموقعها المعادي لإسرائيل، وتخشى من أن يتمكن بعضها إيران /باكستان، من امتلاك السلاح النووي، ووسائل حمله القادرة على تهديد أمن إسرائيل.

ب. أهم البنود والأسس والمبادئ المحددة لمذكرة التعاون

تهدف اتفاقية التعاون الأمريكي . الإسرائيلي، والتي وقعت في 24 أبريل 1996، إلى توسيع علاقات التعاون العسكري والأمني، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، ودعم التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، والسماح لإسرائيل باستخدام الأسلحة والمعدات الأمريكية المخزنة في إسرائيل .

وتشمل المذكرة العديد من المبادئ المحددة لصياغة أسس التعاون الاستراتيجي، والتي لا تصل إلى صيغة التحالف الرسمي أو القانوني، وتتضمن المبادئ الآتية :

- الحفاظ على حرية الحركة الإسرائيلية، وعدم المساس ببرنامجها النووي[63] .
- تدعيم وتعميق التعاون الأمني، والاستخباراتي .
- توسيع التعاون في مجال الأبحاث، والتكنولوجيا، والتدريبات المشتركة .
- تبادل المعلومات حول المنظمات الإرهابية، وعقد لقاءات نصف سنوية لهذا الغرض .
- إسهام الإدارة الأمريكية في بناء التكنولوجيا الإسرائيلية، من خلال بيع الحاسبات الآلية، وتوسيع التعاون في الأبحاث الخاصة بالفضاء، ومواصلة التعاون الثنائي لتطوير الصاروخ حيتس، والإسراع في تصميم شبكة "نيوتيلس" المضادة للصواريخ الكاتيوشا، إضافة إلى تزويد إسرائيل بصفقة طائرات من طراز F-15 امكونة من 25 طائرة .

وبصفة عامة فقد أثار توقيع مذكرة التفاهم عام 1996 بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية العديد من ردود الفعل واسعة النطاق، من جانب مختلف الأطراف المعنية من بين مؤيد ومندد بها. ولقد حققت إسرائيل من جراء تلك الاتفاقية .

- التفوق النوعي على كافة الدول العربية من خلال الحصول على أحدث نظم التسليح .
- تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل تكنولوجيا متقدمة، لنظم الليزر "النظام ثاد "THADمن أجل تطوير مدفع ليزر مضاد للذخائر الصماء، والصواريخ قصيرة المدى " الكاتيوشا"، على أن يكون التطوير والتصنيع على نفقة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استغلت إسرائيل الحصول على تلك التكنولوجيا المتقدمة في تصنيع العديد من النظم الحديثة، التي تعتمد على الليزر .
- ربط إسرائيل بما يسمى نظام الحماية العالمي، الذي يتضمن أنظمة إنذار مبكر لردع أية هجمات

[1]- حسني عايش، **مرجع سابق**، ص، 142.

بالصواريخ أرض/ أرض .

– زيادة قدرة إسرائيل على الردع، الذي يعتمد على وضع إسرائيل كدولة نووية تمتلك صواريخ بعيدة المدى، وسلاحاً جوياً يمكنه الطيران لمسافات طويلة[64] .

– دعم قدرات إسرائيل، في مواجهة اتساع نطاق الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة .

– تقديم مساعدات أمريكية لإسرائيل، بقيمة 100 مليون دولار لمقاومة الإرهاب .

كما حققت الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت الآتي :

– الحفاظ على الدور القيادي العالمي، الذي يعتمد على الهيمنة وتأكيد النفوذ الأمريكي على مقدرات وشؤون المجتمع الدولي، في المناطق ذات التأثير والثقل، وبما يضمن لها تحقيق الحد الأقصى من مصالحها الاستراتيجية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، ويزيد من فرص وحرية الحركة لها، ويقضى على المخاطر، والعدائيات التي تؤثر عليها في المنطقة .

– تحقيق الهدف الاستراتيجي العسكري، للولايات المتحدة الأمريكية، في إدارة الصراعات المسلحة، بأسلوب الفعل لا رد الفعل، بامتلاك عنصر المبادأة، والحفاظ عليها، واعتناق استراتيجية الردع ضد كافة القوى الإقليمية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، مع عدم الاستعداد للحرب وتحقيق النصر إذا تطلب الأمر ذلك، من خلال قوى إقليمية تنفذ تلك الاستراتيجية بالوكالة، واستمرار التمسك باستراتيجية الهيمنة، وفرض الإرادة على البيئة الأمنية في المنطقة .

– الحفاظ على الاستراتيجية الأمريكية، في الشرق الأوسط لمواجهة قوس الأزمات بالمنطقة، والممتد من إيران، والعراق، واليمن، والسودان، وليبيا. وتضم هذه الاستراتيجية، إجراءات الاحتواء المزدوج، والخنق

[1]– حسني عايش، **مرجع سابق**، ص، 144.

الاستراتيجي، والعقوبات الاقتصادية الدولية، والتواجد المباشر للقوات الأمريكية في المنطقة[65]، مع الأخذ في الاعتبار احتمال أن تشكل في المدى المتوسط تهديداً إقليمياً رئيسياً .

مذكرة التعاون الإسرائيلي . الأمريكي، الأول من نوفمبر 1998

أ. الظروف المحلية، والإقليمية، والدولية التي واكبت توقيع المذكرة

– قيام عدد من الدول العربية والإسلامية "العراق، وإيران، وباكستان"، بتطوير أسلحة غير تقليدية سواء في المجال النووي، أو المجال الكيماوي والبيولوجي، الأمر الذي سيؤدي إلى فقد إسرائيل أهمية احتفاظها بتأثير الردع النووي على المدى البعيد .

– تعرض مفهوم العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، لمتغيرات حادة، بعد دخول الصواريخ بعيدة المدى ساحات الصراع المسلح وبروز وسائل إنذار مبكر متطورة وقائمة على استخدام الأقمار الصناعية .

– التطور الكبير الذي حدث في التكنولوجيا العسكرية، وما نجحت إسرائيل في إحرازه في هذا المجال، غير أن هذا التطور وحده لا يكفي لإحداث تغيير أساسي في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، خاصة بعد أن اتسع الصراع ليضم عناصر القوة الشاملة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية والعلمية، والاجتماعية .

– الضغوط التي تتعرض لها إسرائيل للإسراع بعملية السلام، مع الدول المجاورة لها فلسطين، ولبنان، وسورية، الأمر الذي يؤدي إلى فرض حدود واستراتيجيات جديدة على إسرائيل، قد تتعارض مع نظرية الأمن الخاص بها، ومن خلال تلك الاتفاقية يمكن تشجيع إسرائيل، من خلال حصولها على تفوق كامل لمواجهة الأوضاع الجديدة .

ب. أبرز نقاط مذكرة التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عام 1998

– تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً إلى جانب إسرائيل، في حالة اشتراكها في أية عمليات

[1] – حسني عايش، **مرجع سابق**، ص، 151.

عسكرية في المنطقة .

- سيكون التدخل الأمريكي لهدف دفاعي، وهو منع تحقيق الأطراف الأخرى، أي انتصار عسكري على إسرائيل .

- سيكون التدخل الأمريكي مباشراً[66]، ويعني ذلك اشتراك قوات عسكرية أمريكية إلى جانب إسرائيل، في العمليات العسكرية .

- توفّر الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، شبكة أمان رادعة ضد منظومات الصواريخ المنتشرة في المنطقة، خاصة لدى إيران، وسورية، والعراق .

- تزويد إسرائيل بأجهزة إنذار ومراقبة، تمكنها من رصد أي أخطار أمنية محتملة على "أراضيها"، خاصة إذا كانت تلك الأخطار تتعلق باستخدام الصواريخ .

- تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، أنواعًا جديدة من الأسلحة، تستخدم بالأساس في دعم القدرات الدفاعية، والردع الإسرائيلي .

- تعزيز مجال تبادل المعلومات، بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتوقيع اتفاقية تعاون جديدة، مع وكالة الاستخبارات العسكرية DIA، ووزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون، في مجال تبادل المعلومات للأغراض العسكرية .

- تقدم الولايات المتحدة الأمريكية، المعونات العسكرية الكافية لإسرائيل[67]، في حال إقدامها على القيام بعملية عسكرية ضد دولة أخرى في المنطقة، شريطة أن تطلّع الولايات المتحدة الأمريكية على تفاصيل العملية العسكرية قبل إقرارها من إسرائيل، وأن تكون الدولة الأخرى من الدول التي تهدد أمن واستقرار إسرائيل .

---

[1] - حسني عايش، **مرجع سابق**، ص، 164.

[1] - حسني عايش، **مرجع سابق**، ص، 164.

– أن ترتكز علاقات التعاون الاستراتيجي، والعلاقات العسكرية بين البلدين على أساس التحالف العسكري، وأن إسرائيل في "المرحلة الأولى" من التحالف لن تكون ملزمة بإرسال قوات إلي خارج المنطقة إلا بعد أن ترتب أوضاعها الداخلية، في حين تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بأن ترسل قواتها إلى إسرائيل، على اعتبار أن هذه القوات، جزءاً من القوات الإسرائيلية، في ظل تعرض إسرائيل لأية هجمات عسكرية، خاصة إذا كانت هذه العمليات بأسلحة غير تقليدية .

– تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية، بأن تقوم بتوجيه ضربة عسكرية مؤثرة، وبأسلحة غير تقليدية، ضد أي دولة تهاجم إسرائيل .

وقد شهدت العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية تطوراً جذرياً في نوفمبر 1998 مع عقد الاتفاقية، والتي دعمت جهود واشنطن خلال اجتماع حلف شمال الأطلسي، للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائه في العاصمة واشنطن، حيث أقر خلالها المجتمعون نقل مسؤوليات، وصلاحيات الحلف إلى مناطق جديدة خارج المسرح الأوروبي، منها منطقة الشرق الأوسط، أي بما يدفع الحلف إلى دعم الاتفاق الاستراتيجي والأمني، بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

وقد انعكس هذا الاتفاق على إسرائيل في الآتي :

– دعم قدرات الردع والدفاع الإسرائيلية، وتحديث هيكل العلاقات العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية . الأمريكية، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية موضع الالتزام تجاه الدفاع عن إسرائيل ضد التهديدات المتزايدة لهجمات الصواريخ الباليستية .

– نجاح إسرائيل في دعم قدراتها العسكرية، لردع العنف، بفضل المساعدات الأمريكية، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على شريك متقدم تكنولوجيا، للحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية .

– توافر المعلومات الحيوية عن الإرهاب، ونشر الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، لدى كل من أمريكا

وإسرائيل .

– تكوين الشراكة الاستراتيجية الإسرائيلية . الأمريكية[68]، لمواجهة المخاطر المتزايدة في أكثر المناطق توتراً .

– تشكيل لجنة العمل العسكري الإسرائيلي . الأمريكي في 31 أكتوبر 1999، بهدف تخطيط التعاون الاستراتيجية بين وزارتي الدفاع لكلا البلدين. وقدُ شكلت اللجنة بناء على اتفاق بين كل من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في يوليه 1999، لبحث سبل التعاون والحوار العسكري بين البلدين، فضلاً عن زيادة القدرات المشتركة في مجال مواجهة التقديرات الناجمة عن انتشار الصواريخ الباليستية، وأسلحة الدمار الشامل .

– عقد أول اجتماع للمجموعة السياسية . العسكرية المشتركة الإسرائيلية . الأمريكية في الأسبوع الثاني من مايو 1999، وقد تناول الاجتماع الموضوعات ذات الطابع الاستراتيجي والإقليمي، وتعتبر المجموعة إحدى قنوات التعاون العسكري بين أمريكا وإسرائيل، إضافة إلى لجنة التخطيط الاستراتيجي المشترك التي تجتمع كل ستة شهور .

– اتفق على بلورة مذكرة تفاهم استراتيجي جديدة، كبديل عن المذكرة السابقة التي وُقعت عام 1998، وتتضمن المذكرة الجديدة "أبعاد العلاقات الخاصة بين البلدين، تفعيل لجان العمل والتعاون المشترك"، وبدأ عمل اللجان لمناقشة الإطار العام لمذكرة التفاهم خلال الأسبوع الأول من نوفمبر 1999 .

– تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية، بإنشاء جهاز للتخطيط العسكري والاستراتيجي، من أجهزة الأمن القومي لكلتا الدولتين، مهمته تقديم المقترحات حول دعم قوة الردع الإسرائيلية، وزيادة التعاون الإسرائيلي .

1–مهند النداوي ، **إسرائيل في حوض النيل – دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية**، (العربي للنشر والتوزيع القاهرة، 2013 ط1)، ص. ص،42، 45.

الأمريكي، لمواجهة التهديدات الاستراتيجية لإسرائيل، وسيقوم هذا الجهاز بإعداد تقرير ربع سنوي يُعرض على كل من الرئيس كلينتون، ورئيس الوزراء الإسرائيلي[69]

[1] -حسني عايش، **مرجع سابق**، ص، 164.

الخاتمة

الخاتمة

مما سبق دراسته في هذا البحث الذي يتناول موضوع التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، و الذي بدأت نشأته تتبلور منذ التخطيط لإقامة وطم قومي لليهود في فلسطين سنة 1896 في مؤتمر بازل بسويسرا على يد تيودور هارتزل و بعد تخلي بريطانيا على الانتداب في فلسطين مالت الكفة لأمريكا و تحولت جماعات الضغط اليهودية الى هناك هذا من جهة و من، و من جهة أخرى التقارب الديني و القيمي حيث التقت الأفكار المؤسسة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل، فالولايات المتحدة الأمريكية أخذت المذهب البروتستانتي– الكلفاني مع الآباء المؤسسين أو ما يطلق عليهم الطهورين أما اسرائيل فهي تؤمن بالكتاب المقدس أو التلمود الذي يلتقي مع أفكار الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع(شعب الله المختار)، و أن اليهود هم الأخيار.

و مع نشأة اسرائيل سنة 1948 بدأت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تتطور أكثر، فمنذ البداية كانت أمريكا متحفظة حتى عهد الرئيس جونسن المؤيد لإسرائيل و المستميت عليها، كذلك حرب 1967 أين نمت قوة اسرائيل و استراتيجيتها في عين الولايات المتحدة الأمريكي، و هي الحرب التي كانت لها الدور الكبير في دعم أمريكا لإسرائيل و الدعم العسكري كان ذو الحظ الاكبر، هذا كله للمحافظة على تفوق اسرائيل استراتيجيا في منطقة الشرق الاوسط و قد انقسم المفكرين بينما من يرى أن اسرائيل تمثل ورقة استراتيجية في الشرق الأوسط و منهم من يرى أنها عبئ استراتيجي لأمريكا.

و التعاون الأمريكي الإسرائيلي كان يدور في استراتيجية استغلال الشرق الأوسط في عدة مشاريع تهدف الى تفتيت الدول العربية لتبقى جدلية القوة و الضعف بين الاقوى الأمريكي الإسرائيلي و الاضعف العربي و كان محور التعاون استراتيجي عسكري الدرجة الاولى لان كلا الدولتين تتخذ منطق القوة و الهيمنة و خدمة المصالح القومية في الشرق الأوسط.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب:

1-باللغة العربية:

1-بيلي جون ، قاموس بلاكويل للعلوم السياسية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي مركز الخليج للأبحاث،2003).

2-جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، ط.1، 2007).

3-جون مير شامير و والت ستيفن ، أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، تر: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2006).

4-دورتي جيمس بالستغراف وروبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (الأردن، عمان: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985).

5-علي قاسم عبد الحي ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه حركة حماس (القاهرة، مكتبة
مدبولي، 2009).

6-الكيلاني هيثم ، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1991)، ص. 95.

7-لانغتون كريستوفر ، التوازن العسكري 2004 – 2005، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005).

8-المسيري عبد الوهاب ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، 5أج (القاهرة: دار الشروق، ج.3، 2004).

9-ممدوح أنيس فتحي، " أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة،" السياسة الدولية، ع.124 (أفريل 2000).

10- النعيمي هدى ، "ثوابت السياسة الأمريكية اتجاه إسرائيل،" أفاق استراتيجية (الأردن، عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001).

11- هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1991).

12- الهيثمي محمد فاروق ، في الاستراتيجية الإسرائيلية (بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1968).

الكتب باللغة الفرنسية:

1-Ahron Bregman et Jihan El-Tahri, Israël et les Arabes : la guerre de Cinquante ans (paris : Art éd.,1998).

2-Bregman et el Tahri.

المقالات:

1-ا لمشاط عبد المنعم ، التحولات السياسية الخارجية الأمريكية وموقع اسرائيل منها.

2-حمزاوي عمرو ، "أزمة الديموقراطية عالميا و وطنيا، السياسة الدولية"، ع 200 (أفريل 2015).

3-عبد الوهاب شادي ، الحروب غير المتماثلة وتأثيرها على الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية.

المواقع الالكترونية:

1-http://www.almokatel.org.eg/acpss/

الملاحق

خريطة رقم ( )
إسرائيل الكبرى (فى حدها الادنى)
كما تتصورها الصهيونية العالمية

المصدر:

Moshe Dayan, Living with the Bible, A great warrior's relationship with the land of his forebears, Steimatzky's Agency Ltd., Jerusalem, 1978, p.138.

خريطة رقم (٧ - ٢)
الوضع النهائي في فلسطين نتيجة حرب ١٩٤٨

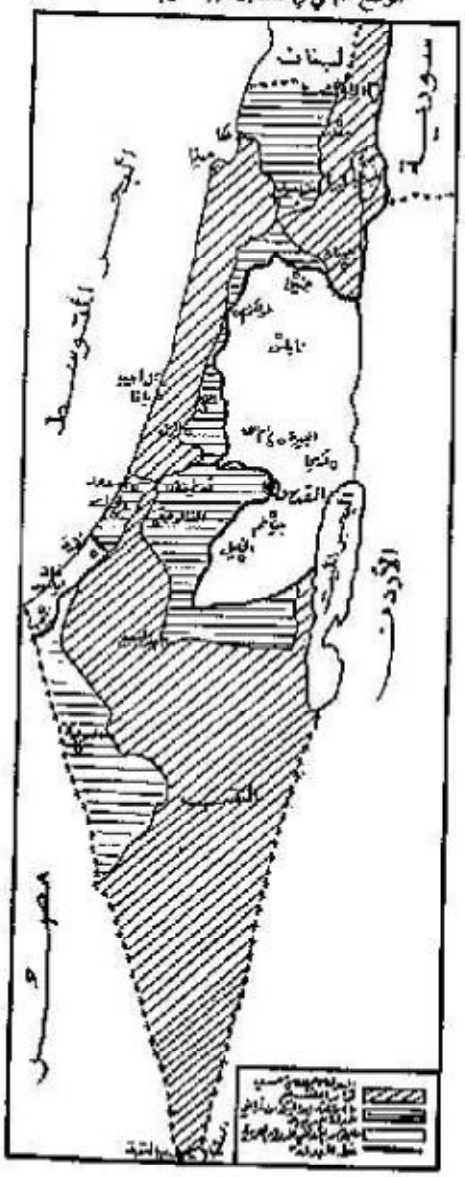

الشكل

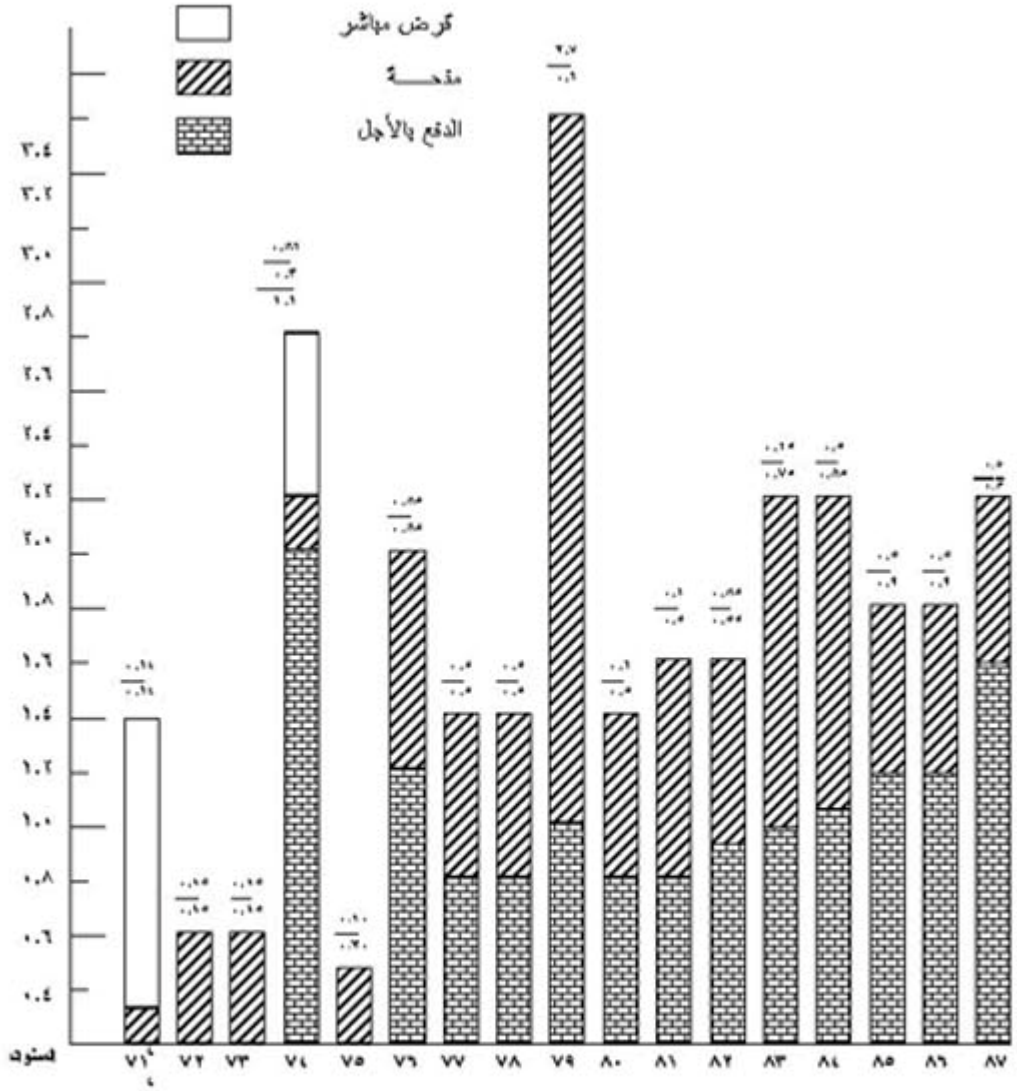

الملاحظات:

- زيادة حجم المساعدات بدرجة كبيرة خلال عام ١٩٧٤ لتعويض الخسائر الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.
- زيادة حجم المساعدات بدرجة كبيرة خلال عام ١٩٧٩ (توقيع اتفاقيات كامب ديفيد).

المبيعات العسكرية الأمريكية إلي إسرائيل (١٩٧١ - ١٩٨٧)

الشكل

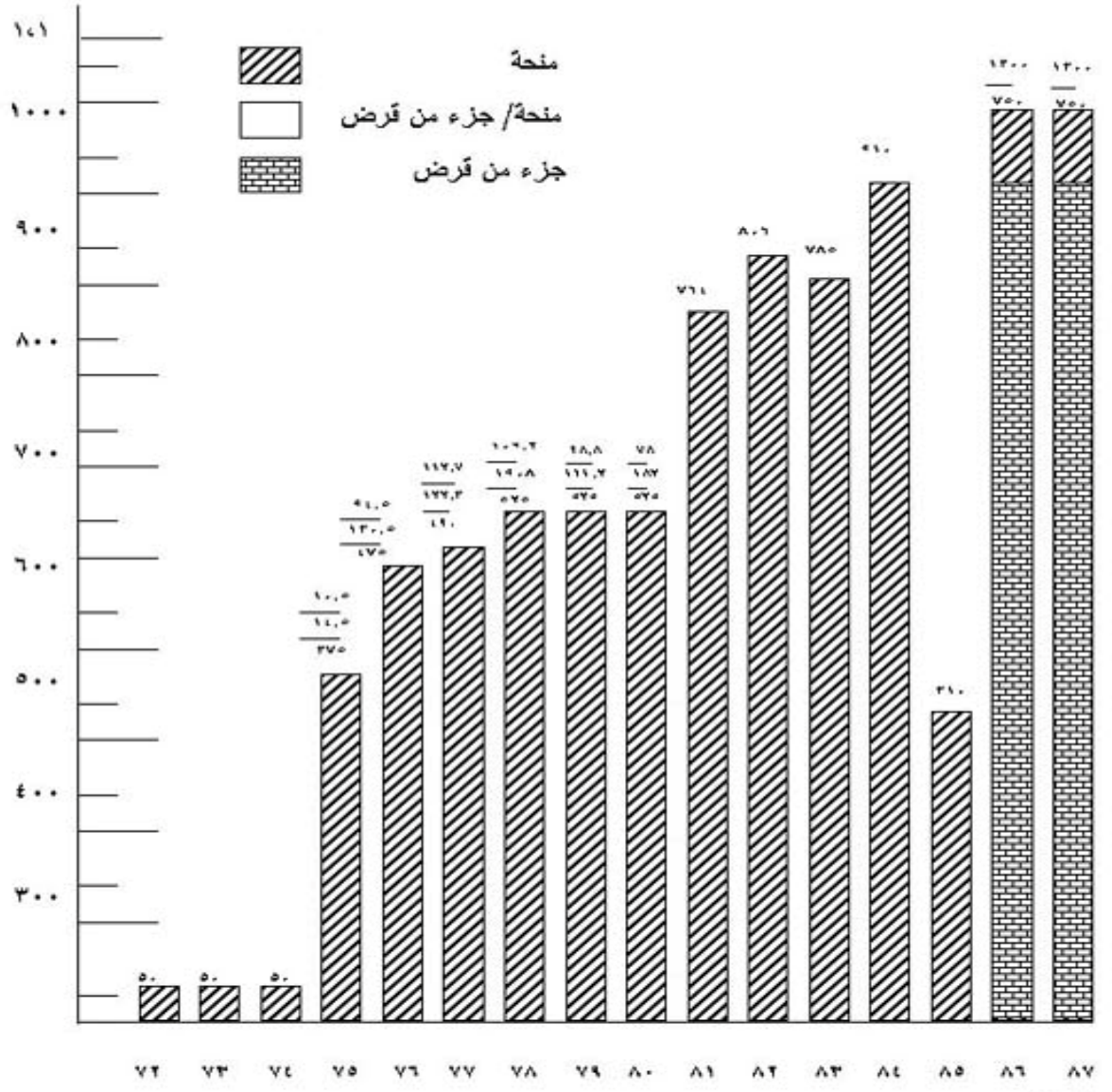

ملاحظات

- القروض بمعدل فائدة ٢.٣% ، مع فترة سماح ١٠ سنوات ، وفترة سداد القرض الأساسي ثلاثون في المائه منه.
- الطفرة الكبيرة في حجم المعونة اعتباراً من عام ١٩٧٥ وارتباطها بجهود الولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في المنطقة.

المعونة الاقتصادية الأمريكية المقدمة لإسرائيل (بملايين الدولارات)
السنة المالية ١٩٧٢ - السنة المالية ١٩٨٧

الملخص:

تتلخص الدراسة في التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل و التي تمثل دعما للتفوق الاستراتيجي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط و لعملقة اسرائيل حتى تصبح قوة اقليمية في المنطقة، ثم خدمة مصالح الولايات المتحدة الامريكية و ضمان أمنها و أمن اقتصاديها و سياستها في الشرق الأوسط.

كذلك تعالج هذه الدراسة تحليل ووصف هذا التعاون و تعدد مسمياته من تحالف الى شراكة الى تعاون الى دعم الى اعتماد متبادل و هكذا، و المتتبع لموضوع الدراسة يستنتج أن اسرائيل هي أمريكا و أمريكا هي اسرائيل في تحقيق المصالح المشتركة و تنمية القوة، و اسرائيل تمثل نقطة ارتكاز للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

RESUME :

Résumé de l'étude dans la coopération stratégique entre les Etats-Unis et Israël et qui représente le soutien de la supériorité stratégique d'Israël dans le Moyen-Orient et macrosomie Israël à devenir une puissance régionale dans la région, puis les intérêts des Etats-Unis et assurer leur sécurité et la sécurité de Aguetsadea et sa politique au service Moyen-Orient.

Cette étude a également traité avec l'analyse et la description de cette coopération et de la multiplicité des Msmyate de l'Alliance à un partenariat à coopérer pour soutenir l'interdépendance et ainsi de suite, et adepte de l'objet de l'étude concluent que Israël est l'Amérique et l'Amérique est Israël dans la réalisation des intérêts et le pouvoir communs de développement, et Israël représentent un point point d'appui de la stratégie américaine au Moyen-Orient.